تقرير بشأن قضايا الذاكرة المتعلقة بالاستعمار وحرب الجزائر،

أُعدّ لفائدة رئيس الجمهورية، السيد إيمانويل ماكرون.

"أحببت بعشق هذه الأرض التي ولدت فيها، استمددت منها كل كياني، ولم أفرق قط بين أصدقائي الذين يعيشون فيها، أيا كان عرقهم. ورغم أنني عرفت المآسي التي لم تسلم منها هذه الأرض وعشتها مع الآخرين، إلا أنها ما زالت بالنسبة لي أرض السعادة والطاقة والإبداع".

ألبير كامو، "نداء من أجل هدنة مدنية في الجزائر".

22 كانون الثاني/يناير 1956

"استيقظ البلد وقد أعمى الغضب بصيرته وتملكته الوساوس، وأخذت قوة غامضة تستشري في وجدانه ببطء. ما زال خائفا، لكنه أوشك على إدراك ذلك إدراكا جليا. عندئذ، سيتمسك بذلك وسيحاسب أولئك الذين مددوا نومه".

مولود فرعون، "اليوميات، 1955-1962".

كلفني رئيس الجمهورية في تموز/يوليو 2020 بمهمة إعداد تقرير بشأن قضايا الذاكرة المتعلقة بالاستعمار وحرب الجزائر. وجاء في خطاب التكليف الذي حرره ما يلي: "تحدوني الرغبة إلى الالتزام بنهج جديد لمصالحة الشعبين الفرنسي والجزائري. فلطالما كانت مسألة الاستعمار وحرب الجزائر عائقا أمام بناء مصير مشترك بين بلدينا في البحر الأبيض المتوسط. وليس للنساء والرجال الذين يملكون بين أيديهم مستقبل الجزائر وفرنسا أدنى مسؤولية في صراعات الأمس ولا يجوز أن يتحملوا عبئها. ويقع على عاتق جيلنا الحيلولة دون تحمله وصمة العار الناتجة عنها لكي يمض قدما بدوره في كتابة تاريخه. لم ينته العمل على قضايا الذاكرة والحقيقة والمصالحة هذا، لا بالنسبة لنا ولا فيما يخص علاقتنا مع الجزائر، بل إنه مستمر. نحن على وعي بالوقت الكبير الذي سيستغرقه الأمر وبالشجاعة التي يجب التحلي بها لإنجاز هذا العمل، في روح توافقية يسودها الهدوء واحترام جميع الضمائر. ووعيا مني بالتزاماتكم واحتراما لها، أتمنى، وأنا أكلفكم بمهمة التفكير هذه، الاستعانة بتجربتكم وإلمامكم الحميمي والعميق بهذه التحديات لإثراء أفكارنا وإرشاد قراراتنا".

وقد اتُخذت هذه المبادرة بعد انتقاد الرئيس النظام الاستعماري في خلال زيارته للجزائر في شباط/فبراير 2017. وقد تلت مبادرات أخرى، فقد شهد عام 2018 اعتراف الدولة الفرنسية بمسؤوليتها في مقتل عالم الرياضيات الفرنسي موريس أودان، الذي اختفى عام 1957 بالجزائر العاصمة. ووفى الرئيس الفرنسي مؤخرا بالوعد الذي تعهد به بتسليم السلطات الجزائرية الجزائر العاصمة جماجم الجزائريين الذين قتلوا عام 1849 أثناء غزو الجزائر والذين احتفظ برفاتهم في متحف موزي دولوم، بباريس.

ويتطرق هذا التقرير إلى عدة قضايا. أولا، آثار ذاكرات استعمار الجزائر وحربها على المجتمع الفرنسي وبقاياها في هذا الأخير ووقعها عليه، ومن ترسخ النسيان إلى الفصل بين الذاكرات. وسُتعرض بعدئذ مختلف خطابات رؤساء الدولة الفرنسية بشأن الجزائر منذ انتقال المستعمرات إلى الاستقلال وحتى يومنا هذا، وستُناقش، مع سرد وجيز للمبادرات التي اتخذتها المجتمعات المدنية، بين كلا البلدين. وسيخصص جزء أخير للقضايا المتعلقة بالمحفوظات بصورة عامة، وللأشخاص المفقودين بصورة خاصة، ومعرفة

واقعة الاستعمار وحرب الجزائر والاعتراف بهما. وأخيرا يقدم التقرير عدة توصيات من شأن تنفيذها أن يؤدي إلى إمكانية تحقيق مصالحة للذاكرة بين فرنسا والجزائر.

وقبيل الانتهاء من تحرير هذا التقرير، عصفت هجمات فتاكة بفرنسا، فقد ذبح أستاذ التاريخ صموئيل باتي وقتل ثلاثة أشخاص في كنسية بنيس سقطوا ضحايا الإرهاب الإسلامي المتطرف. ويتناول ختام هذا التقرير هذه القضايا، ولا سيما العلاقة بين الجهود التعليمية وظهور العنف. وفي وقت يشهد تنافسا في المظلومية وإعادة نسج قصص خيالية، سنرى أن حرية العقل والبحث التاريخي يمثّلان حلا لا غنى عنه لإخماد نيران الذاكرة الملتهبة، لا سيما لدى الشباب.

الجزء الأول

الجزائر، النسيان المستحيل.

آثار الذاكرات.

"ألا يسع القول إن بعض الشعوب تعاني من المغالاة في الذاكرة، وكأن هذه الشعوب تلاحقها ذكريات الإهانات التي تعرضت لها في الماضي وذكريات الأمجاد السابقة. لكن ألا يجوز القول على عكس ذلك إن ثمة شعوب أخرى تعاني من غياب الذاكرة وكأنها تتهرب من هاجس ماضيها بعينه". بول ريكور، *"هل يشفي الصفح؟"*

إيسبري 3-4 (1995)، 7.

"إنها أرواح الأجداد التي تقيم فينا، يستبدلون مأساتهم الخالدة برغبتنا الفتية، بصبر اليتامى المقيدين بظلهم الأكثر فأكثر شحوباً، هذا الظل الذي يتعذر امتصاصه أو اقتلاعه، ظل الآباء، القضاة، المرشدين، الذين نتعقب آثارهم رغماً عن اتجاهنا".

نجمة، لكاتب ياسين، 1956.

مهمة لا غنى عنها رغم أنها لا تخلو من المشاق.

ليس عرض الماضي بالأمر الهين حين يتعلق الأمر بحرب الجزائر التي تشمل عدة فئات من الأشخاص المصابين بالصدمات (الجنود والضباط والمهاجرون والحركيون والمستوطنون الأوروبيون (الأقدام السوداء) والوطنيون الجزائريون)، وحين يتعارض هذا العرض مع الخطابات الرسمية السائدة. يستعصي عندئذ التذكر ويصير مؤلما، كما يصبح تحليل هذا الماضي أكثر إبهاما ودقة. فكيف يا ترى، بالنسبة للمجتمعين الفرنسي والجزائري، يجب التعامل مع آثار الحرب التي تخيم على الذاكرات؟ ما الوضع المنسوب لذكريات كل طرف؟ وكيف ينبغي تأويل الكتمان الذي راكمه المجتمعان بغية الاستمرار في التعايش معا؟ وهل يجب سرد جميع الوقائع وإفشاء كل أسرار الحرب برمتها؟ ليست مسألة الذاكرة الأمينة وعرض الأحداث الماضية بديهية.

وتظل إذا العلاقات بين البلدين، بعد مضي ستين سنة على استقلال الجزائر، صعبة ومعقدة ومضطربة. ولا توجد أي نية في الاشتراك في إعداد كتاب مدرسي على غرار النموذج الفرنسي-الألماني. كما أن توقيع "معاهدة صداقة"، عقب زيارة جاك شيراك للجزائر العاصمة عام 2003، أمر غير وارد حاليا. ولم تفتأ الجدالات المتعلقة بالماضي، منذ الغزو الاستعماري الفرنسي في القرن التاسع عشر إلى حرب الجزائر في الخمسينات، تتكرر. وقد تظهر هذه المشاحنات المستمرة غياب المشاريع المستقبلية بين البلدين. وقال عام 2000 عالم السياسة والفيلسوف رفائيل دراي المنحدر من الطائفة اليهودية لقسنطينة، في حوار مع برونو إتيان، الأكاديمي المتخصص في الإسلام، شأنه في ذلك شأن العديد من المثقفين والأكاديميين: "لم أتخل قط عن فكرة المصالحة مع الجزائر بعد استقلالها، حتى وإن لم يتعلق الأمر تحديدا بالعودة إلى الجزائر. فقد انتابني دوما الإحساس بأن مغادرتي الجزائر ليست من العدل بأي حال. كان ذلك بمثابة عقاب على خطأ لم أرتكبه. لم أسع مع ذلك إلى إلقاء اللوم على طرف آخر، إنما عزوت ذلك إلى عدم منطقية التاريخ وقساوته. وعوض السعي إلى إدراك ما كان لا يبدو لي سهلا وقابلا للتفسير، اعتقدت أن التمسك بإمكانية المصالحة عينها كان أكثر أهمية. فكرت مليا في المأساة التي عشناها، هذه المأساة

ذاتها التي اقترنت عندي على الدوام بمنظور المصالحة الآنف ذكرها".[1]

صراع منقطع النظير.

لطاما اصطلح على حرب الجزائر في فرنسا بعبارة "أحداث الجزائر"، بينما كان الجزائريون، في الضفة المتوسطية المقابلة، يبنون ذاكرتهم المضادة تحت اسم "حرب الاستقلال". وبعد مرور ستين سنة، ما زال التاريخ ساحة مبعثرة، لا بل ساحة معارك أحيانا. فقد أسفر انفصال البلدين، بعد نزاع مرير دام سبع سنوات ونصف، عن ألم ورغبة في الانتقام وثغرات كثيرة. الذاكرات في فرنسا مركبة، فهي تشمل الحنين الهائم إلى بلد "يمتزج فيه البحر بالشمس"، وهذه الجزائر الفرنسية الشبيهة بجزيرة أطلانطسٍ مغمورة، وعار دفين بسبب معارك أحيانا غير مشرفة، وذكريات شباب لن يعود واقتلاع من أرض الوطن.

وأحيانا تكفي صورة أو صوت أو كلمة لتتفجر حقيقة أحد هؤلاء الشباب الفرنسيين – مليون ونصف شاب- الذين أرسلوا للقتال في الجزائر في الفترة من عام 1954 إلى عام 1962، أو حقيقة أسر "الأقدام السوداء" التي وحدتها الذكريات المتراكمة، أو حقيقة مناضل وطني جزائري عانى من الإجحاف الاستعماري وكم طال انتظاره للاستقلال.

إن الكتابة عن استعمار الجزائر وحربها أمر غير هين، إذ أن هذه الحرب، بعد أن صارت لسنوات طويلة في طي النسيان، وقعت في فخ الذاكرات الفردية المسدود وظلت رهينته. على أن ذلك قد يتسبب لاحقا في طائفية الذاكرات.

في فرنسا حاليا، ما زال أزيد من سبع ملايين مقيم[2] معنيين بالجزائر، أو بالأحرى، توخيا للدقة، بذاكرة الجزائر. وبما أن هذه الذاكرة مسألة إشكالية، فهي تشهد تنافسا متزايدا. وأحيانا، لا يتمثل الرهان بالنسبة لأبرز مجموعات حاملي هذه الذاكرة، لا سيما الجنود و"الأقدام السوداء" والحركيين والمهاجرين

[1] رفائيل دراي، في ***La pensée de midi***، العدد 2، 2000، الصفحة 106.

[2] الأقدام السوداء والمهاجرون والمجندون إلزاميا ومناهضو الحرب و"حاملو الحقائب" ومؤيدو الجزائر الفرنسية وأبناء جميع هذه المجموعات وأسرها.

الجزائريين في فرنسا، في فهم ما حدث، بل *يتجلى في كون هذه المجموعات على حق في الماضي*. فالذاكرة لا تقتصر على كونها مجرد معرفة بما وقع أو ذكرى شخصية لما حدث، أو حلول للماضي في الحاضر، بل إنها تنمو كحاوية لتأكيد الهوية والمطالبة بالاعتراف.

وكيف يمكن إذا "للتاريخ أن يوحد" "إن كانت الذاكرة تفرق"، وفق الصيغة الجميلة للمؤرخ بيير نورا.

وكانت حرب الاستقلال الجزائرية إلى جانب حرب الهند الصينية، أصعب حروب إنهاء الاستعمار الفرنسي في القرن العشرين. كيف يمكن فهم قساوة هذا النزاع؟ فعند اندلاع حركة التمرد في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954، كانت الجزائر "عبارة عن فرنسا"، وكانت تضم ثلاث محافظات فرنسية. كانت الجزائر تكتسي إذا أهمية أكبر بكثير من أهمية مستعمرة نائية مثل السنغال، أو أهمية تونس، التي كانت مجرد محمية.

حينئذ، كان ما يقارب من مليون أوروبي، أطلق عليهم لاحقا اسم "الأقدام السوداء"، يعملون في البلد ويعيشون فيه منذ أجيال عدة. ولم يكونوا كلهم "مستوطنين كبار" يحرسون أراضيهم. بل كان المستوى المعيشي لأغلبهم أدنى من المستوى المعيشي لساكني فرنسا القارية. كان إذا من غير الوارد التخلي عن السكان وعن أراضٍ ألحقت بفرنسا منذ 1830، قبل منطقة سفوا مثلا (1860). بل انضاف إلى هذه العوامل اكتشاف النفط والحاجة إلى الاستفادة من أطراف الصحراء المترامية لإجراء التجارب النووية أو الفضائية التي كانت في بدايتها، كل ذلك في خضم الحرب.

في الجزائر، تحمل هذه الحرب اسم "الثورة". ويحتفى بها دوما باعتبارها الإعلان التأسيسي لأمة استرجعت حقوقها السيادية بفضل "حرب تحرير". كما أن هذا الحدث يعتبر كذلك بمثابة صدمة شديدة، بسبب التشريد الجماعي لسكان الأرياف واللجوء إلى التعذيب والاحتجاز التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة. ولا تخوض الاحتفالات الإجماعية في الانقسامات الداخلية للعمل الوطني الجزائري، لا سيما المواجهات العنيفة بين أنصار الزعيم العجوز مصالي الحاج وجبهة التحرير الوطني (فقد خلفت المواجهات بين المنظمتين، جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية، آلاف القتلى ضمن

المهاجرين في فرنسا وفي أحراش الجزائر)، أو الأعمال الانتقامية الوحشية ضد الحركيين، هذه القوات الموالية لفرنسا.

أمّا في فرنسا، فتعد حرب الجزائر دائما فصلا مؤلما من التاريخ المعاصر، فلم تقم قط أي احتفالات توافقية لإحياء ذكرى نهاية الحرب إضافةً إلى قلّة قليلة من الأفلام الكبيرة. ورغم ذلك، فقد مثّلت هذه الحرب التي دامت سبع سنوات، والتي تحرجت على الدوام من الاعتراف باسمها صراحة، حدثا هائلا. فقد أدت إلى انهيار جمهورية، الجمهورية الرابعة، ونشوء الجمهورية الخامسة وإصدار دستور جديد وانخراط جيل في السياسة سيعود للواجهة لاحقا عام 1968، وانقسامات في الجيش الفرنسي، هذا الجيش الذي رفض النتيجة السياسية لاستقلال الجزائر ظنا منه أنه فاز في الميدان، ورحيل حوالي مليون "قدم أسود" وحركي وأسرهم في اتجاه فرنسا القارية.

وانضافت إذا إلى المواجهة الظاهرة بين الوطنيين الجزائريين والدولة الفرنسية، حروب أخرى داخل صفوف الفرنسيين وداخل صفوف الجزائريين. لكن وفق عدد كبير من المؤرخين الفرنسيين تعود مسؤولية الصراع أساسا إلى إقامة نظام استعماري محكم الإغلاق، منع لأكثر من قرن تقدم حقوق "الأهالي المسلمين". لذلك، توخيا لفهم أعمال العنف التي ارتكبت، يجب عدم إلقاء تحميل الفرنسيين والجزائريين مسؤولية الحرب مناصفة[3]. ففيما يخص الجانب الجزائري، تناول المؤرخ محمد حربي في حوار مطول، نشر في عدد صحيفة الوطن الصادر في 26 أيار/مايو 2011، القضايا المسكوت عنها الخاصة بالنزاعات الداخلية في صفوف الحركات الوطنية الجزائرية وتاريخ يهود الجزائر والحركيين والأقدام السوداء. وأدى عدم التعامل مع هذه المشاكل إلى "إعداد الأرضية للتيار الإسلامي". وقد قدر عدد الحركيين والكوميين بحوالي مئة ألف شخص كما قدر بخمسين ألف الجزائريين الذين سقطوا ضحايا أعمال جبهة التحرير الوطني/جيش التحرير الوطني الجزائري، من بينهم نشطاء وطنيون حقيقيون. وإذ

[3] يندد في هذا الصدد إيمانويل ألكراز بتصريحات أولئك الذين "يشيرون إلى الفظائع التي ارتكبها الجانبان قصد تحقيق توازن يتجاهل الأسباب الأساسية لمناهضة إنكار الحقوق والحرمان والقمع المتواصل. لكنهم يسعون في كل مرة إلى التركيز على مسؤولية جبهة التحرير الوطني والتقليل من مسؤولية فرنسا الاستعمارية"، في لو كوتيديان دوران، 22 كانون الأول/ديسمبر 2018.

يوصي هذا المؤرخ بتفكيك الفكر الوطني، فهو يعتبر أن مسألة الهوية والحكم الاستبدادي يمثّلان عائقين كبيرين يجب تخطيهما في سبيل "المضي نحو جزائر جديدة تنعم بالهدوء".

مسار الذاكرات.

في فرنسا، تلا استقلال الجزائر فترة طويلة من الإهمال والكمون. وطوال عدة عقود، لم يلق العمل الأكاديمي في هذا المجال أي اهتمام. فقد انصرف أغلب المثقفين الفرنسيين عن الجزائر بعد عام 1962. فمثلا، يعود آخر أبرز أعمال بيير بورديو وعبد المالك صياد المتعلقة بالجزائر إلى سنة 1964[4]. ولم يعد نيل الجزائر حق التحكم في تاريخها يثير الاهتمام، باستثناء العمل الجبار للصحفي إيف كوريي بشأن حرب الجزائر، هذا العمل الجدير بالذكر الذي نشر عام 1968. وعام 1974 نشر لوران تييس وفيليب رات مقتطفات من أعمال ندوة نظمت بمناسبة الذكرى العاشرة لاستقلال الجزائر بمدرسة إيكول نورمال سوبيريور، حول كيفية تلقي القراء الفرنسيين المعلومات بشأن "أحداث الجزائر". ولتيسير مناقشات الندوة، استدعيت خمس عشرة شخصية من مختلف التوجهات كان لها دور في الأوساط الإعلامية[5]. وكان المؤرخ شارل-روبير أجيرون آنذاك يناقش أطروحته الضخمة بشأن "الجزائريين المسلمين وفرنسا"، بينما كان روني غالسيو يواصل بحوثه بشأن العلاقات بين الشيوعية والقومية، كما كان جلبير ميني يحضر أطروحته الكبيرة حول الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى (التي ناقشها تحت عنوان "الجزائر المكشوفة" عام 1979[6]). لكن فرنسا شهدت نضوبا في الإنتاج العلمي الأكاديمي الخاص بالجزائر ومنطقة المغرب العربي عموما، بينما انتشرت كتب تحكي شهادات وأعمال أدبية أخرى تسرد أشكال معاناة ساهمت في تأجيج نار الجزائر الفرنسية[7].

---

[4] بيير بورديو وعبد المالك صياد، ***Le déracinement. La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*** (النزوح. أزمة الزراعة التقليدية في الجزائر)، باريس، إيديسيون دو مينوي للنشر، حزيران/يونيو 1964.

[5] ***La guerre d'Algérie ou le temps des méprises*** (حرب الجزائر أو زمن سوء الفهم)، تور، باريس، منشورات مام، 1974، بإشراف لوران تييس وفيليب رات.

[6] نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 9 حزيران/يونيو 1979 بجامعة نيس ونشرتها عام 1981 دار النشر دالوز وكتب بيير فيدال-ناكي تصديره.

[7] للمزيد من المعلومات حول هذه الفترة أنظر كتاب كاترين بران الرائع (ناشرة) ***Algérie. D'une guerre à l'autre*** (الجزائر من حرب إلى أخرى)، باريس، منشورات السوربون الجديدة، أيلول/سبتمبر 2014، 230 صفحة.

أما في الجزائر، فقد تعقدت العلاقة مع التاريخ، متأثرة في ذلك بأحداث تأسيسية وانشقاقات أساسية، مثل تلك الخاصة بالعلاقة مع الحرب. إذ كيف يمكن إدراجها في تاريخ طويل الأجل وفي التاريخ الراهن، في وقت كانت فيه الجهات الفاعلة في المجال السياسي أنفسها قد لعبت دورا مهما في التاريخ؟ ومن جانب آخر، اعتمدت السلطات الجزائرية بعد أزمة تموز/يوليو 1962، فيما يخص تاريخ حرب الاستقلال، عددا من الخيارات. لا سيما إنشاء أسطورة حرب لتكون بمثابة أسمى مرجعية. وقد أتاح ذلك التستر على البعد السياسي للقتال وللجهات الضالعة فيه وللوقائع. وقد طغت المرجعية الحربية على المجال الفكري والمجال السياسي. وانتقد المؤرخ الجزائري محمد حربي مفهوم السرد التاريخي هذا في كتابيه "في أصول جبهة التحرير الوطني" الذي صدر عام 1975، و"جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع" الذي صدر عام 1980[8].

وفي فرنسا، تتمثل أبرز إشكالية لتدوين تاريخ الجزائر والحرب في تعايش غياب ملحاح وفقدان الذاكرة والكبت وانتشار سير ذاتية اجتاحت مجال التأليف والنشر لمدة تقارب عشرين سنة. ذلك أن غياب التاريخ عوضه نوعا ما وعلى نحو جزئي حراس ذاكرة يقظون، كانوا بطبيعة الحال يمنعون الآخرين من أن ينبسوا ولو بكلمة واحدة. بينما في الجانب الآخر، عرفت الجزائر نوعا ما فرطا في التاريخ، أو تحديدا الإفراط في تقييم متخيل حربي بهدف تفسير نشوء الدولة القومية بالحرب وليس فقط بالسياسة.

أي أن المؤرخين اضطروا إلى التكيف مع نسيان مستحيل وذاكرة فائضة. فقد دأب العمل التاريخي في آنٍ واحدٍ على ضرورة تعويض غياب التاريخ في الجانب الفرنسي والحذر من الكم الزائد من التاريخ في الجانب الجزائري.

ومن الستينيات إلى الثمانينيات كان من الضروري في فرنسا "نسيان" الجزائر ومحو صدمة المنفى لدى مئات الآلاف من "الأقدام السوداء" وتجاوز الإحساس بالعار أو الذنب لدى بعض الجنود إزاء حرب

[8] ألف محمد حربي أيضا ***Les archives de la révolution algérienne*** **(محفوظات الثورة الجزائرية)**، بمنشورات جون أفريك، عام 1981.

خاضوها وخرجوا منها دون تبصر، والتحرر من مشاعر الخذلان والخيانة لدى الذين وثقوا بالجزائر الفرنسية. ففي المجتمع الاستهلاكي للثلاثين المجيدة كان النسيان لا غنى عنه للمضي قدما في الحياة.

بيد أن أحداث أيار/مايو 1968 وقعت فجأة، ست سنوات بالكاد بعد الاستقلال، قبل أن يترسخ روحها ويتجاهل هذا الامتعاض السري في سبيل "دفن" الجزائر. لقد تغير "جيل مناضلي 68"، الذي يشمل اليوم شخصيات منفردة ومتنوعة، مع عبادة السياسة والمعارك الفكرية. فبالنسبة للكثير منهم، كانت القضية الاستعمارية فكرة متجاوزة طيلة عقد السبعينيات. وكانت حرب فيتنام مناسبة من أجل "مكافحة الإمبريالية". بالنسبة للجزائر، انكبت الجهود على بناء بلد اشتراكي ثوري. وقد هيمن الاقتصاد وعلم الاجتماع الآنيين في مجال الدراسات في هذا البلد. إذ أن "السياسة الشاملة" وحب المفاهيم النظرية في الاقتصاد الاشتراكي أتاحا حجب الواقع ومثّلا في نفس الوقت وسائل تمرد مفترضة حيال البنيات الايديولوجية الموجودة. وكان الحلم الإبداعي المتجسد في تغيير النظام عن طريق إحداث نماذج أصلية يحدث دون مراعاة عبء الماضي. كان الإيمان الثوري يساعد فقط في بعث الأمل في الحاضر. في الواقع لم يُساءل تاريخ التوطن الاستعماري من خلال إمكانية قيام علاقة بين "المهمة الحضارية" والتعنيف الثقافي للمجتمعات الأصلية، وبين "جمهورية المساواة" وحرمان "السكان الأصليين" من الحق في التصويت وبين مصادرة أراضي المجتمعات الريفية والرغبة في تحسين الظروف المعيشية التي تعهد بها المستعمر... أي باختصار أُفرغ واقع النظام الاستعماري من الأذهان. لكن قوة التاريخ الأسبق للجزائر أثناء الفترة الاستعمارية عادت تدريجيا.

"طائفية" الذاكرات.

طيلة الثمانينيات في فرنسا، بدأ أبناء المهاجرين والحركيين المطالبة بالمساواة في الحقوق ومكافحة العنصرية. وكان ذلك يتخذ شكل مسيرات أو تجمعات أو حفلات موسيقية. أما جمعيات "الأقدام السوداء" فقد نادت بالتعويض عن ممتلكاتها المفقودة، كما أن المجندين إلزاميا ناضلوا للحصول على بطاقة المحاربين بما أنهم شاركوا في حرب ظلت لفترة طويلة بدون اسم. لقد عادت إذا ذاكرة الجزائر عن طريق

صراعات اجتماعية وأخرى تتعلق بالمواطنة. هل ستلتقي هذه المجموعات يوما ما لفهم بعضها البعض والخروج من عزلتها وإنشاء رواية مشتركة؟

وفي الوقت نفسه مع ذلك توالت فترات خابت فيها السياسة الآمال وشهدت انهيارا جماعيا قبل سقوط حائط برلين أو بعد ذلك في ظل تزايد النزعة الفردية. وبعودة الفردية هذه، أصبح الدين يعتبر كحل ممكن، وظهر التطرف الديني وتشكلت مجموعات أخرى "طائفية" تتخذ من هويات قديمة مرجعا لها. وليس من الغريب إذا أن تشمل "الطائفية" الذاكرات فيما يتعلق بحرب الجزائر وذكرى الاستعمار. ومن جهتها، تفككت أيضا رواية إنهاء الاستعمار التي حظيت بنوع من الإجماع منذ الستينيات، كما تبعثرت، في غياب رواية موثقة عن الاستعمار.

وحين أَلَّفت كتاب "الغرغرينا والنسيان" عام 1990، كنت أؤمن باحتمال وجود جسور وتقارب بين حاملي الذاكرة، وحين صورت الفيلم الوثائقي "السنوات الجزائرية" في الوقت نفسه، كنت اعتقد بإمكانية الحوار وتبادل الذاكرات. إلا أن الحرب داخل الجزائر، وما شهدتها من أعمال وحشية أعادت اعتبارا من 1991 إحياء ذكريات الجزائر بأسوأ طريقة ممكنة. فقد غلب تدريجيا اليقين بالصواب إبان الفترة الاستعمارية بحجة "التطرف الديني". إذ بدأت ذاكرة مرتاحة الضمير، رفعت بعد عقد من ذلك شعار رفض الندم الاستعماري، تتطور وتضرب بجذورها في فرنسا. وصارت كل مجموعة من مجموعات الذاكرة تبدو وكأنها تحوي كونا منفردا وخاصا لا يمكن تشاركه. وأصبح الاستعمار شبيها بلغز يصعب فكه، كما تحرر من عمليات الاستلاب الثقافي والعقاري ومفاهيم اللامساواة القانونية. وتحولت بذلك ضرورة إنهاء الاستعمار إلى... سؤال مفتوح يثير الجدل، يجوز الاستغناء عنه لدى جزء من اليمين المتطرف الفرنسي، وكان ذاك الجدل يتخذ شكل تهم تستهدف دائما سياسة الجنرال ديغول.

وفي الجزائر، تمثل هذا التصعيد التذكاري في توجيه أصابع الاتهام إلى الفترة الاستعمارية بأكملها، دون السعي إلى تحديد مسؤولية كل مجموعة من المجموعات المعنية بهذا التاريخ. وكان سبر أغوار الماضي يهدف إلى إضفاء الشرعية على العودة إلى الأصول في مجال الهوية، لا سيما الدينية منها. وقد اجتمع الجمود السياسي بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، والإسلام السياسي والاجتماعي

المتطرف واضطراب المجتمع، لتحقيق العودة إلى هذه "القومية الجديدة" التي تقوم على العرق والدين. وبدا وكأن حرب استقلال الجزائر لا نهاية لها، فقد أصبحت منبعا لا ينفذ لاستنباط حجج ترتكز عليها اللعب السياسية الراهنة. فضلا عن أن التاريخ عجز عن نيل استقلاله إذ أنه أصبح يدر ريعا تذكاريا. كما أن الباحثين الجزائريين بقوا رهينة استراتيجيات مختلف السلطات السياسية. وتسبب إذا الصراع العنيف بين الدولة الجزائرية والإسلاميين، الذي ابتدأ عام 1991، في تشديد القضايا المتعلقة بالذاكرة والانكفاء على أواصر تضامنية قديمة ودينية على حساب إدراك القومية الجزائرية الحديثة. وصاحب ذلك نسيان شخصيات ريادية مثل مصالي الحاج أو فرحات عباس[9] أو عبد الحميد بن باديس الذين كانوا مصلحين وجمهوريين مسلمين وقوميين.

وفي فرنسا أبانت مجموعات الذاكرة التي تشكلت استنادا إلى الجزائر الفرنسية عن عدم استعداد لإخماد هذه الحرب التي لا نهاية لها، فهم مصابون بداء يُضعف الأفئدة يسمى بالحنين للماضي فضلا عن غرقهم في سبات يستعصي معه تحقيق أي تغيير. فلم ينس مثلا الذين "أعيدوا إلى الوطن" الاستقبال الفاتر الذي لقوه عند وصولهم إلى فرنسا القارية عام 1962. إذ تعرض فرنسيو الجزائر الذين قدموا إلى فرنسا القارية للامبالاة قاسية، بل إنهم أثاروا المخاوف أحيانا. لم يكونوا معروفين. فهل هم "فعلا" فرنسيون، خصوصا باعتبار لكنتهم وأسلوب عيشهم الموروثَين من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وبما أن مسؤوليتهم تعتبر رئيسة في صراع انتهى منذ فترة قصيرة فقط وخلف الكثير من القتلى ضمن جنود فرنسا القارية، فهم ربما لا "يستحقون" التعاطف الذي كان الكثير منهم يتوقون إليه. ورغم نجاحهم الاجتماعي في فرنسا حقبة "الثلاثين المجيدة"، ترسخت في ذاكرتهم صعوبة الاستقرار في بلد ما فتئوا يدافعون عنه ويحبونه. كان هذا الإحساس بالتخاذل والعزلة مصدرا لتجانس ذاكرة مجموعتهم.

وكل هذه العوامل ساهمت في إحياء عدة ذاكرات تأجج الصراع بينها، ويتعلق الأمر بالذاكرات الفرنسية والجزائرية، والتي تزايدت الهوة التي تفصل بينها لدرجة أن هذه الذاكرات تترتب عليها تشوهات وأوهام

---

[9] للمزيد عن مصالي الحاج وفرحات عباس، أنظر سيرتين من تأليفي: **"مصالي الحاج، رائد الوطنية الجزائرية"**، باريس، دار النشر لارماتان، 1986، ترجم إلى العربية وصدر عن دار القصبة للنشر، الجزائر العاصمة، 2000، ونشر ككتاب جيب في إطار مجموعة "بلوريل"، هاشيت، 2005؛ فيما يخص فرحات عباس، انظر ***Un républicain musulman*** (الجمهوري المسلم)، مع زكية داوود، باريس، دار دونويل للنشر، 1994.

خاصة بها، على أن كل ذاكرة على حدة تشهد صراعات متنامية الضراوة. فقد اجتاح على نحو تدريجي الرفض المطلق (أو المحرج) لقبول دوافع الآخر فضاء التفكير والمعرفة الخاص بالجزائر الماضي والحاضر. واندلعت بالتالي حروب بشأن الذاكرات لا نهاية لها، عديمة الجبهات وصامتة، تكاد لا ترى. وتجسدت هذه الهوة في فرنسا في استحالة تحديد موعد مشترك لإحياء ذكرى انتهاء حرب الجزائر[10]، وكذلك في قانون يكرس "الدور الإيجابي للاستعمار". وإثر تقديم عريضة بمبادرة من مؤرخين وباحثين وأساتذة فرنسيين ضد هذا القانون، بتاريخ 25 آذار/مارس 2005 أخرجت من النطاق القانوني المادة 4[11] من هذا القانون (ويتعلق الأمر بالمقتضيات الأكثر إثارة للجدل المتعلقة بالدور الإيجابي للاستعمار) بموجب قرار من المجلس الدستوري بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2006 بحجة أن محتوى البرامج الدراسية خارج عن اختصاص المبادئ الأساسية التي تنسبها المادة 34 من الدستور إلى نطاق القانون. وبعد اكتساء هذه المقتضيات المثيرة للجدل طابعا تنظيميا، ألغيت نهائيا بموجب مرسوم مؤرخ في 15 فبراير/شباط 2006[12]. بعد ذلك ارتكزت "مؤسسة إحياء ذكرى حرب الجزائر"، التي أنشئت بموجب المادة 3 من القانون المذكور، على الاقتصار في بحوثها على ضحايا حرب 1954-1962 من الفرنسيين فحسب. وقد اتهمها العديد من المؤرخين بعدم مراعاة ذاكرات حرب الجزائر برمتها.

وحرصت دوما في بحوثي منذ السبعينيات إلى اليوم على الاستماع إلى شهادة جميع الجزائريين وجميع الأشخاص الذين انتموا إلى هذا الفضاء الثقافي والسياسي في فترة من فترات حياتهم، تجنبا للوقوع في فخ الانطواء الطائفي الدائم المحدق الذي سقطت فيه الكثير من مجموعات المنفيين. وتتميز كل مجموعة من المجموعات المنتمية لهذا التاريخ بمميزات خاصة، دون أن تكون أي منها استثنائية ولا ينبغي أبدا التفضيل بينها. غير أن كل مجموعة تطالب بتعاطف من جانب واحد وانفرادي وحصري. وغالبا ما تعرضت لانتقادات والمصاعب بسبب الإصرار على احترام روايات كل جهة، والحركة المكوكية بين

---

[10] للمزيد من المعلومات حول هذه القضية، انظر كتاب ريمي داليسون ***Guerre d'Algérie, l'impossible commémoration***(حرب الجزائر، حين يستعصي إحياء الذكرى)، باريس أرمان كولان، 2018.

[11] الاقتباس كما أخذ من النص: "تقر البرامج الدراسية على الخصوص الدور الإيجابي للتواجد الفرنسي وراء البحار، لاسيما في شمال إفريقيا، وعليها أن تسجل المكانة البارزة التي يستحقها هذا التاريخ وتضحيات مقاتلي الجيش الفرنسي المنحدرين من هذه الأقاليم".

[12] المرسوم رقم 160-2006 المؤرخ في 15 شباط/فبراير 2006 المتضمن إلغاء الفقرة الثانية من القانون رقم 158-2005 المؤرخ في 23 شباط/فبراير 2005 المتضمن لاعتراف الأمة والمساهمة الوطنية لفائدة الفرنسيين الذين أعيدوا إلى الوطن.

نفسي والآخر في سبيل استكشاف الذاكرة، منطقة المخاطر هذه غير المكتملة والمليئة بالاضطرابات. ذلك أن الكتابة عن هذا التاريخ لا يمكن أن تتفادى نظرات الذاكرات الصارمة والمتحمسة... والمتوازية.

ويزيد تجذر الذاكرات المتوازية في المشهد الثقافي والسياسي والمطالبة بها، من صعوبة عمل المؤرخين. فعادة ما يصطدمون بالذين يرفضون وجهة نظر نقدية أو بالذين يحيلون دائما إلى الأصول الطائفية، والمؤرخ بطبيعته "وصلة" بين الماضي والحاضر يسعى إلى إقامة حوار بين جميع المجموعات المعنية بهذه الحرب.

وسوف يرفض جيل جديد الروايات القومية المجحفة والمزورة. وستتعزز المبادرات السياسية لتحقيق التقارب بين فرنسا والجزائر.

مشاهدة التاريخ وقراءته كليا لتجنب ذاكرة أحادية

طيلة سنوات عدة، تشكلت الحروب الاستعمارية التي خاضتها فرنسا (خصوصا في الهند الصينية ثم في الجزائر) في المخيلات كمشاهد متتالية تتلاشى تدريجيا تكاد أن تكون منعزلة عن الخارج واقتصرت على شهادات الضالعين فيها، وكأنها محرومة من الهواء. وكانت تتميز في الظاهر بوحدة تامة ومخفية ومكبوتة. وهل حين تنتهي هذه الحروب، تبدأ حرب أخرى، حرب الإحساس بالذنب، هذه الحرب التي تستشهد بصور وأقوال للتذكير بموت ضحايا بدون حق؟ في الحقيقة، لا. لم تكن الدقة الأكاديمية أو إحياء ذكرى من الذكريات الهمّ الأكبر لما بعد حرب الجزائر، بل كان الطابع الاستعجالي والنجاعة الشغل الشاغل وقتذاك. ففي الجزائر كان هناك مجتمع ينبغي بناؤه وجروح يجب معالجتها، وفي فرنسا، كان من الضروري عدم الانصياع وراء الحنين للأرض المفقودة. واستغرق الأمر الكثير من الوقت قبل أن يستأنف المؤرخون والباحثون عمل الذاكرة والقيام بالفرز والسعي إلى إثبات الوقائع والخروج بتفسيرات.

وبعد حوالي ستين سنة من نهاية حرب الجزائر، لم يعد القضية تتعلق بالتستر، ولكن أصبحت تهتم بتسليط الضوء من جديد على أشكال مختلفة من الكتابة وسرد الحرب. فإلى جانب مؤلفات تروي ذكريات الذين شاركوا في هذا النزاع، توجد حاليا مؤلفات لمؤرخين تحكي دون أي تساهل أو رغبة في الرياء، السنوات

الأخيرة لحرب الجزائر في الفترة بين 1960 و1962. وهكذا أصبحنا نتلقى باستمرار عددا من روايات الماضي، هذه الروايات التي تتخذ أشكالا متنوعة للغاية وغير متوقعة.

وضمن هذا الكم الكبير من المنشورات التي صدرت في فرنسا، بالإمكان مثلا رصد تاريخ حي في طور الإنشاء، هذا التاريخ الذي يذعن للضغوط الإيديولوجية الراهنة أو يقاومها، ويفلت تدريجيا من قبضة الضغوط المسكِّنة مع الاستفادة في الوقت ذاته من الوثائق الجديدة. وقد صارت المؤلفات التي أراد مؤلفوها أن تكون توليفا موضوعيا، تحل تدريجيا محل الجهات التي تواصل نضالها أو تكسبه الشرعية لاحقا. لكن هذا التحول بطيء وما يزال نشر مختلف النداءات والمذكرات والسير الذاتية والشهادات جاريا. فثمة العديد من الرجال والنساء الذين لا يزالون يحكون مآسي حرب الجزائر وقساوتها. فقد أصبح يحتل ضباط كبار أو مجرد جنود عاديين أو "أقدام سوداء" أو نشطاء جزائريين أو سياسيين تابعين لكل التيارات حيّزا في مجال النشر بإصدارهم عدة سير ذاتية أو مذكرات أو مقالات احتجاجية أو منشورات لرد الاعتبار أو صورا مليئة بالكليشيهات أو صور ملتقطة عن قرب. ويبدو ذلك على شكل سجالات عنيفة أو وصف مؤثر وأحيانا تبرز مؤلفات جيدة. وعلى الأرجح قد صدر أكثر من أربعة آلاف كتاب بشأن حرب الجزائر والاستعمار، باللغة الفرنسية، منذ الاستقلال عام 1962 إلى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين[13].

ويحكي أندري روسفلدر في كتاب "الوصية الحادية عشرة" (غاليمار، باريس 2000) التزامه بالإبقاء على الجزائر في فرنسا، في وقت كان فيه صديقا حميما لألبير كامو. وتعد شهادته قيمة لأنها تحيي عقليات الأوروبيين في الجزائر أثناء تلك الفترة. وفي المقابل، في معسكر استقلال الجزائر، يروي دانيال تيمسيت، وهو ابن حاخام بقسنطينة، القصة المؤثرة لتحوله وانضمامه إلى جبهة التحرير الوطني، في كتاب "سويت باروك" (بوشين، سان-دوني، 1999). أما لويزة إغيل أحريز فهي تروي في كتاب "جزائرية" (فايار/كالمان ليفي، 2001)، مشوارها النضالي وكيف تعرضت للتعذيب. وسيرتها الذاتية

---

[13] للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر كتابي ***Dictionnaire des livres de la guerre d'Algérie*** (مسرد الكتب الخاصة بحرب الجزائر)، باريس، دار لارماتان للنشر، 2000، الذي يعرض 2300 مؤلف وكتاب ***Le livre, mémoire de l'histoire*** (الكتاب كذاكرة للتاريخ)، باريس، دار لو بريو دي كولين للنشر، 2006.

بمثابة رمز للتاريخ الفرنسي الجزائري المؤلم. وفي الوقت ذاته، نشر الجنرال أوسارس في كتاب "الأجهزة السرية في الجزائر (1955-1957)" (بيران، باريس، 2001) قصته التي يختلها أحيانا نوع من تمجيد الانتهاكات التي ارتكبت خلال الحرب. وواصل المجندون إلزاميا الذين أدوا خدمتهم العسكرية في الجزائر نشر ذكرياتهم. فموريس-ماتيو-رويس مؤلف "الشمس الساطعة" (أطلانتيكا، بياريتز، 2002)، أو روبير ليفي، مؤلف "دفلى القبائل" (لارماتان، باريس، 2003)، أو ألفونس جورجر مؤلف "مذكرات طالب لاهوت بالجزائر" (كانا، باريس، 2003)، أو جان-بيير غيلبرو مؤلف "ما وراء الوادي" (فلانان، ليموج، 2000)، أو جيرار فوكس مؤلف "الجزائر، الذاكرة المكبوتة" (جونويل، 2003)، يتفقون جمعيا على وصف السنوات التي قضوها في الجزائر بأنها أقوى سنوات حياتهم. وقد تحلوا بضبط النفس والانضباط في نقلهم للأحداث التاريخية، صغيرة كانت أم كبيرة، والمآسي والوضعيات المضحكة ومعضلات الجندي ونشوة المقاتل. أما باتريك روتمان، فقد جمع في "العدو الحميم" (سوي، باريس، 2002)، شهادات فظيعة عن الجنود الذين رضخوا للوحشية وشاركوا في انتهاكات حرب طالما تحرجت من اسمها. وبالنسبة للكثير من هؤلاء الأشخاص، ظلت التجربة الرهيبة لهذا النزاع غير المشرف دفينة في الصمت. وفي سياق جديد، سعى أبناؤهم إلى معرفة هذه "الذاكرة الثانية" وهذه "التجربة المتجمدة"، كما عبرت عن ذلك بإتقان فلورانس دوس في كتابها الجميل "ورثة الصمت"[14].

كما أسمع معارضو حرب الجزائر صوتهم في كتاب دونيز وروبير بارا "الجزائر 1956، الكتاب الأبيض للقمع" (لوب، مونبوليي، 2001)، أو في كتاب سيلفان بولوك "اللاسلطيون الفرنسيون في مواجهة الحروب الاستعمارية" (أتوليي كرياسون ليبيرتير، باريس، 2003). أما السير الذاتية للناشطين الوطنيين الجزائريين مثل على زعموم، في كتاب "بلاد الرجال الأحرار" (لابونسي سوفاج، باريس 1999) أو

[14] فلورانس دوس ***Les héritiers du silence, Enfants d'appelés en Algérie*** (ورثة الصمت، أبناء المجندين إلزاميا في الجزائر) باريس، دار النشر ستوك، 2012.

محمد حربي في كتاب "اون في دوبو" (قضيت حياتي صامدا) (لاديكوفيرت، باريس، 2001)، فهي تحكي برزانة ماضيا سياسيا كرس لخدمة الجزائر[15].

كما يخول العمل الجامعي الأكاديمي، سواء على شكل "ندوات" أو "ملتقيات"، الوقوف على التقدم الذي حققه المجتمع العلمي في التعامل مع فترة بهذه الحساسية. ففي عام 1988، تطرقت أول ندوة كبيرة من نوعها، والتي نظمت تحت إشراف معهد تاريخ الزمن الحاضر، وتحت رئاسة جان-بيير ريو، إلى هذه الفترة المثيرة للخلاف باعتبارها موضوعا تاريخيا، ونظمت مواضيع المداخلات حول محور الفرنسيين وحرب الجزائر. وفي آذار/مارس 1992، نظمت ندوة جديدة من قبل عصبة التعليم ومعهد العالم العربي والمعهد الأوروبي المغاربي، في جامعة السوربون، تحت عنوان "الذاكرة وتدريس حرب الجزائر". وعرفت مجالات الاهتمام تغييرا في مجال البحث التاريخي، وظهرت أجيال جديدة من الباحثين. وقد نظمت ندوة كبيرة تكريما لشارل روبير أجيرون في جامعة السوربون عام 1999 نشرت أعمالها تحت عنوان "حرب الجزائر في مرآة إنهاء الاستعمار الفرنسي" (الجمعية الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، باريس 2000). وكان البحث في هذه الحالة يركز على تمييز العمليات القمعية التي وضعتها الدولة وفهمها، مع السعي إلى تقييم تقلبات الرأي العام ومختلف الدوافع التي حفزت مساندة الجزائر الفرنسية أو رفضها، كما ابتدأ الانكباب على تاريخ اجتماعي وثقافي للحرب. وفي هذا الصدد، كلما ابتعدت حرب الجزائر، كلما ظهرت صورتها الإجمالية المعقدة. ويظهر ذلك جليا في منشورات كثيرة لأكاديميين ومؤرخين، وهو ما ذهبت إليه مؤلفات جان-شارل جوفري وموريس فايس "العسكريون وجماعات المغاورين في حرب الجزائر" (كومبليكس، روكسيل، 2001)، وجان-شارل جوفري "الجنود في الجزائر، 1954-1962" (أترومان، باريس، 2000)، وجاك فريمو "فرنسا والجزائر في حرب" (باريس، إيكونوميكا، 2002)، وغي بيرفيي "السبيل لفهم حرب الجزائر" (بيكار، 2002)، وفانسان كيفي "جنود منظمة الجيش السري المفقودون" (سوي، باريس، 2003)، أو كتابي "المجندون إلزاميا في

---

[15] حول مسار كبار الوطنيين الجزائريين، انظر شريطي الوثائقي، الذي أخرجه جان-ميشيل مريس، الذي بث عام 2002، ***L'indépendance aux deux visages*** (استقلال ذو وجهين)، ويتضمن حوارات مع حسين أيت احمد، وصلاح قوجيل وعلى هارون ومحمد حربي ويوسف الخطيب وصوت العرب والرائد عز الدين.

حرب الجزائر" (غاليمار-ديكوفيرت، باريس، 1999). وشكلت مناقشة أطروحات رفائيل برانش وسيلفي تينو وترامور كيمونور بشأن العدالة إبان حرب الجزائر أو موقف الجيش أو مسألة التعذيب أو رفض الحرب، نقطة تحول فيما يتعلق باهتمام الأجيال الشابة بالمعارف الجامعية حول هذه الفترة التاريخية الخاصة.

وفي عام 2004، أي بعد خمسين سنة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954، صدر كتاب "حرب الجزائر، نهاية فقدان الذاكرة" (إيديسيون روبير لافون) الذي أشرفنا عليه أنا ومحمد حربي. وقد سعى هذا الكتاب إلى فحص ذاكرات هذه الحرب الجريحة، وتحديد مستوى مسؤوليات كل مجموعة معنية ومستوى معاناتها، بالاعتماد على الخصوص على مصادر أصيلة. إذ عكف جان-شارل جوفري وكلير موس-كوبو على مجموعة المجندين إلزاميا، فيما يخص رفضهم لهذه الحرب عام 1956 أو فيما يتعلق بحياتهم اليومية، بينما ألقى محند حمومو نظرة أكثر شمولا على الحركيين الذين تخلت عنهم فرنسا، أما دنيال لوفوفر فقد تناول موضوع مصير "الأقدام السوداء" أثناء نزوحهم، ووصفت ليندا أميري النظرة إلى المهاجرين الجزائريين من خلال محفوظات الشرطة الفرنسية، لاسيما محفوظات موريس بابون، محافظ شرطة باريس آنذاك. وتساءل عمر كارليي من جهته عن دور العنف في التاريخ الجزائري، بينما فسر عبد المجيد مرداسي أسباب تخلف مدينة قسنطينة عن موعد 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954[16]. وأورد جلبير ميني من جهته الصراعات بين توجه مصالي الحاج وجبهة التحرير الوطني، مشيرا إلى المصادر الإيديولوجية لهذا الصراع. وقامت خولة طالب-الإبراهيمي بتحديد المناسبات التاريخية التي شهدت بروز النساء في حرب الاستقلال هذه، كما قدم عبد الكريم بجاجة، باعتباره خبير محفوظات، لمحة عن المحفوظات الجزائرية عبر العالم. ونوعا ما، بعد خمسين سنة من ابتداء حرب الجزائر، يعد هذا الكتاب الذي أشرف عليه مؤرخ فرنسي ومؤرخ جزائري "جردا" لآخر الانتاجات المعرفية المرتبطة بهذه الفترة.

[16] يعد عبد المجيد مرداسي الذي توفي في 2020 مؤرخا جزائريا كبيرا. فقد فتح نافذة مهمة من نوافذ التاريخ على العمل الوطني الجزائري وعلى الموسيقى الجزائرية وموسيقى قسنطينة التي كان يحبها بشغف، شأنه في ذلك شأني وأنا من مواليد هذه المدينة. ستظل ذكراه حية في مؤلفاته وبحوثه ومساهماته العديدة. وسيبقى بالنسبة لي صديقا لا يعوض.

وكان يهدف إلى سد الهوة التي كانت موجودة بين عالم البحث الأكاديمي والجمهور وقد مكن من الوقوف على بوادر العواصف الوشيكة.

وقد أتاح جمع معلومات جديدة تشمل مثلا حياة المجندين إلزاميا ورؤسائهم ونظرة الشرطة إلى المهاجرين الجزائريين في فرنسا أو الناشطين المطالبين بالاستقلال في الجزائر، تحديد الكتابات التي تزيح الأنظمة المرجعية لمجتمع أو تعززها وسبل التعامل مع المشاكل الإيديولوجية أو الثقافية وتفسير الأدوات الفكرية. كما تمهد هذه الجهود الدؤوبة للتفكير في العلاقات بين المجموعات الحاملة لـ"الذاكرة الجزائرية"، من "الأقدام السوداء" إلى الحركيين ومن المهاجرين الجزائريين إلى الجنود الفرنسيين ومن النشطاء الوطنيين الجزائريين إلى أنصار الجزائر الفرنسية. وبالتالي ترفض هذه الحركة التذكارية ذاكرة أحادية تنظر إلى التاريخ من وجهة نظر جانب واحد فقط.

وقد صدرت مؤلفات أخرى، أكثر عددا، في فرنسا والخارج. إذ أصدر روافائيل برانش مقالة بيبلوغرافية من أجل السعي إلى "توثيق تاريخ حرب الجزائر بعيدا عن كل التشنجات". أما غي بيرفيي فقد أصدر "تاريخ حرب الجزائر وذاكرتها الخارج عن التقاليد السائدة"، ويفسر الكاتب أن تقصي الحقيقة التاريخية يتطلب الابتعاد عن التعابير الحادة الخاصة بموضوع ما زال ساخنا بل ربما ناريا يخص الذاكرة السياسية والاجتماعية. وبطريقة تنم عن التزام أكبر دون النأي عن توخي الموضوعية، سعى ألان روسيو، وهو صاحب عدة مؤلفات مرجعية عن المستعمرات الفرنسية لا سيما دراسة مهمة عن منظمة الجيش السري، في مؤلف هام "الشيوعيون والجزائر"، إلى وصف الأوساط الشيوعية من الداخل انطلاقا من محفوظات لم يسبق نشرها. وللخروج من المواجهة بين فرنسا والجزائر، ساهم كذلك مؤرخون أنجلوسكسونيون بعدة مؤلفات. فقد حكى مثلا إروين م. وال تاريخ "الولايات المتحدة وحرب الجزائر"[17]. كما أرخ ماتيو كونيللي، وهو أمريكي بدوره، المعركة الدبلوماسية التي خاضها المطالبون باستقلال الجزائر في كتابه "السلاح السري لمنظمة التحرير الوطني. كيف خسر ديغول حرب الجزائر". بينما شرح تود شيبارد في

[17] دار صوليب للنشر، باريس، 2006، 464 صفحة.

"1962. كيف غير استقلال الجزائر فرنسا"، كيف شكل إنهاء الاستعمار فشل المشروع الأصيل في المستعمرات.

انعقدت كذلك ندوات مهمة مثل ندوة "التاريخ المقارن للمنطقة المغاربية والهند الصينية في فترة الامبراطورية الفرنسية (1830-1962)"، التي نظمتها سيلفي تينو (المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي) وكريستوفر إ. غوشا (جامعة كيبيك بمونتريال).

وأصبحت اليوم، بعد ستين سنة، تنشأ دوافع متعددة بفضل العمل التاريخي تعوض تدريجيا المواقف الصدامية والمتصلبة التي عرضت على نحو مبسّط بعد عام 1962، بين خصوم الجزائر الفرنسية وأنصارها. واستطاعت بذلك حرب الجزائر، هذه الحقبة المظلمة في الضمير الوطني، أن تخرج من الاضطرابات المتأججة والصدمات الجماعية، لكي تخضع أخيرا لفحص المؤرخ. كما تسارعت وتيرة استئناف البحوث التاريخية بفضل افتتاح المحفوظات، في فرنسا على وجه الخصوص، إذ افتتحت اعتبارا من عام 1992 المحفوظات العسكرية بفانسين، شأنها في ذلك شأن محفوظات مؤسسة الاتصال والإنتاج السمعي المرئي للدفاع، وهي المحفوظات التصويرية للجيش الفرنسي والتي تشكل مجموعة محفوظات ضخمة تضم 300 ألف وثيقة. كما نوقشت أطروحات، مثل أطروحة ترامور كيمونور حول المتهربين من الخدمة العسكرية إبان حرب الجزائر، وأطروحة نعيمة ياحي حول البعد الثقافي للذاكرات في الهجرة الجزائرية، وأطروحة ليندا أميري حول تاريخ فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وأطروحة ماري شومينو حول التصوير الفوتوغرافي أثناء حرب الجزائر، وأطروحة دليلة أيت جودي حول أحراش جيش التحرير الوطني، و فاطمة بسناسي لانكو حول بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر، وإيمانويل ألكاراز حول أماكن إحياء ذكرى الحرب، في الجزائر، وليديا أيت سعدي حول الكتب المدرسية والحرب. وها الزخم قد أُضفيَ، لكن التاريخ لا يمكن أن يكتب بالاقتصار فقط على المحفوظات الحكومية. لأن هذه المحفوظات تنطوي بالضرورة على أصوات غائبة وعلى فجوات، والتي يجب بالتالي طرح أسئلة بشأنها وتأويلها. كما يجب التنقيب في محفوظات أخرى وفحصها ودراستها، ألا وهي المحفوظات التي ترسل لنا صور الخصوصية وأصواتها وكلماتها.

مخيلتان اثنتان.

من أجل فهم دوامة حرب الجزائر الدموية، يجب الرجوع إلى أصل تسلسل الأحداث الخاص، ألا وهو الاستعمار. وبطبيعة الأمر، لن نتناول بالعرض فترة الغزو الاستعماري الطويلة برمتها، ولن نعكف على تاريخ الجزائر قبل الاستعمار. لكن تجدر الإشارة إلى أن فرنسا *أمضت وقتا طويلا في* بسط هيمنتها على هذه الأراضي. ذلك أن عزل داي الجزائر العاصمة وإدارته عام 1830 بعد السيطرة سريعا على المدينة في غضون أسابيع فقط، لم ينه الصراعات بل فتح الباب لها في البلد بأسره. مثلا، حارب الحاج أحمد، باي قسنطينة السلطات الفرنسية، التي رفض الخضوع لها، لمدة قاربت عشرين سنة في شرق الجزائر. ورغم أن قسنطينة سقطت في يد القوات الفرنسية في عام 1837، لم تفلح هذه الأخيرة في الحصول على استسلام القائد "المتمرد" الذي تحصن في جبال الأوراس سوى عام 1848. ولم تنجح فرنسا كليا في إخضاع هذه المنطقة الشرقية من الجزائر التي حشدها الباي أحمد ضدها، إلا في 1857، بعد أن هُزمت المقاومة في القبائل، مؤقتا على الأقل. لكن الملفت للانتباه، أن الوقت استغرق من فرنسا، التي كانت تملك آنذاك أقوى جيش في العالم، خمسة عشرة سنة للقضاء على حركة مقاومة الأمير عبد القادر المبهرة في غرب البلد وداخله.

أما الثورة الكبيرة للقبائل عام 1871، والتي تزامنت مع كومونة باريس، فقد أُخمدت وقتل كبار قادتها أو نفوا إلى كاليدونيا الجديدة.

كان لمحطات الغزو الطويلة والدموية هذه أثر مستدام في نفوس الأسر الجزائرية، على أنها ما تزال لغاية اليوم بالكاد معروفة في المجتمع الفرنسي، هذا المجتمع الذي اعتاد بالأحرى على سرد "مهمة فرنسا لإرساء الحضارة".

لذلك، في سبيل التقريب بين فرنسا والجزائر، لا يمكن إذا الاستغناء عن معرفة أوفى بماهية الحملة الاستعمارية. ولعل الجانب "الإيجابي" للاستعمار الذي يمثّل محور بعض النقاشات في فرنسا (بناء الطرق والمستشفيات والمدارس واستصلاح الأراضي) مرده أساسا هو المصلحة التي جناها من هذه

الحملة الخاصة الأوروبيون الذين قدمت أعداد منهم للاستيطان في ضفة البحر الأبيض المتوسط المقابلة هذه. وكانت أغلب هؤلاء الأوروبيين فقراء، هاجروا من إسبانيا أو مالطة أو إيطاليا، أو منحدرين من فرنسا القارية هاربين من فشل ثورتي 1848 أو 1871 وفقدان الألزاس-لورين. وتختلف ذكريات الجزائريين عن هذه الحقبة الطويلة، إذ يتذكرون على وجه الخصوص نزع الأراضي ونزوح السكان نحو مناطق قاحلة وانخفاض عدد هؤلاء والعنف الذي حل بمجتمعهم الأصلي. ولعل تاريخ مقابر المسلمين الذين رفضوا توغل الاستعمار خير دليل على هذه الفترة. مثلا، استقبلت جزيرة سانت-مارغريت، أكبر جزر ليران في عرض ساحل مدينة كان، مقاومين للاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر كان عددهم يتراوح بين ثمانمائة وألف شخص، رُحِّلوا رفقة أسرهم في الفترة بين 1840 و1880، وكان أغلبهم أعضاء في زمالة الأمير عبد القادر. وقد لقى الكثير منهم حتفهم ودفنوا في هذه الجزيرة. كما انشئت في فرنسا مراكز احتجاز أخرى للمعارضين الجزائريين للغزو، مثلا، في حصن لمالغ، في القاعدة البحرية لتولون، أو في حصن بريسكو، في عرض ساحل كاب داغد، ثم، في الفترة من 1844 إلى 1845، في حصني سان-بيير وسان-لوي بمدينة سات. أما في كورسيكا، فقد سخرت لهذا الغرض ثكنة سان-فرانسوا بمدينة أجاكسيو، في آذار/مارس 1859، ثم قلعة كورتي، عام 1864. وأدى قمع ثورة المقرني بالقبائل عام 1871 إلى افتتاح "مستودع المحتجزين العرب" بقلعة كالفي، هذا المستودع الذي نقل لاحقا عام 1883 إلى حصن طوريتا[18].

نشأت إذا تدريجيا مخيلتان حول نفس التاريخ على أرض مترامية الأطراف، مما أدى إلى ظهور قوميتين مختلفتين. فستنشأ وتترسخ لدى الأوروبيين الذين أتوا بأعداد كبيرة من فرنسا القارية وإسبانيا وإيطاليا على امتداد القرن التاسع عشر، قومية فرنسية متصاعدة. وبصفة عامة، قامت القومية الفرنسية أساسا على غزو الإمبراطورية الاستعمارية، أو "فرنسا العظمى"، بقصد تقديم قيم "مهمة إرساء الحضارة". وعلى النقيض من ذلك، لا سيما بعد الحرب العالمية الأولى، انضافت لدى الجزائريين إلى وطنية ريفية للدفاع ضد "الأجنبي"، وطنية تسعى إلى استعادة سيادة مفقودة، بقيادة أولى المنظمات القومية، مثل نجم شمال

[18] نُشر مقال حول هذا الموضوع مرات عديدة من قبل الموقع Algérie 1.com

أفريقيا، اعتبار من عام 1926 أو حزب الشعب الجزائري في الفترة ما بين الحربين العالميتين. كما اتخذ ذلك شكل جمعيات منتخبين مسلمين مع الدكتور بنجلول أو فرحات عباس، هذا الصيدلي المنحدر من سطيف. وكذا عن طريق جمعيات علماء دين إسلاميين مصلحين، كما هو الشأن بالنسبة لعبد الحميد بن باديس.

وكان التاريخ المتخيل الذي يصور الجزائر الفرنسية وكأنها تضرب جذورها في عمق تاريخ الإمبراطورية الرومانية وهي تعيد مد أواصرها مع البحر الأبيض المتوسط بفضل الاستعمار الفرنسي، يصطدم مع رواية قومية جزائرية تستمد قوتها من ثورات الأسلاف الأمازيغ الأصيلة وظهور القومية العربية والإسلام كملاذ آمن ضد أعمال الغزو المتعاقبة.

كما تصطدم رواية القومية الفرنسية التي تنوه ببناء الطرقات التي أتاحت عصرنة التجارة، والمستشفيات التي مكنت من مكافحة الأمراض، والمدارس التي كُلفت بالقضاء على الأمية... بترسخ ذكرى تجريد واسع من الأراضي وفقر مدقع في الأرياف وفقدان الهوية الشخصية بسبب إحداث فئة عديمي اللقب. فتاريخ الألقاب العائلية في الجزائر يكتسي فعلا أهمية خاصة. إذ أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالاستعمار الفرنسي. فقبل عام 1882 وصدور قانون "الحالة المدنية لأهالي الجزائر المسلمين"، كانت الألقاب بصيغتها الفرنسية منعدمة، حيث كان نظام النسب القائم على "ابن أو ابنة فلان" هو السائد. وبتاريخ 23 مارس/آذار 1882 فرضت الجمعية الوطنية الفرنسية على "الأهالي" التسجيل في سجلات القانون المدني. بيد أن فرنسة الحالة المدنية للألقاب العربية تسببت في أخطاء عند نقل هذه الأخيرة بل أحدث ذلك أحيانا حالات شاذة. ذلك أن الإمكانيات المتاحة آنذاك للغة الفرنسية كانت لا تخول نقل الألقاب الجزائرية نقلا صحيحا. فقد خلف التحول من الصيغة الشفاهية إلى الصيغة المكتوبة أضرارا في الألقاب شكلا ومضمونا، لذلك أصبحت بعض الأسر عديمة اللقب.

ودون الحاجة إلى الخوض في تعقيدات التاريخ القديم، حيث كان للأمازيغية دور حاسم، من السهل فهم سبب احتدام الصراع بين الأمتين، فيما يتعلق بعلاقتهما مع التاريخ الطويل. وباعتبار وجود مخيلة قومية بهذه القوة وبهذا الاختلاف، من الصعب تصور إعداد كتاب مدرسي فرنسي-جزائري (على غرار النموذج

الفرنسي الألماني المنشود) له القدرة على سرد رواية مشتركة. توجد مؤلفات مستمدة أحيانا من ندوات جامعية، حيث يقدم مؤرخون جزائريون وفرنسيون روايات متداخلة انطلاقا من المحفوظات التي ما فتئت تفتح مع مرور الوقت. لكنها كتب مؤرخين وليست كتبا مدرسية. وسيفلح مؤرخو البلدين يوما ما في إنتاج رواية تقوم على مقاربة مشتركة، لكن الدولتين ستلاقيان صعوبات أكبر بما أن كل منهما على حدة يكتب رواية وطنية متجانسة.

بل إن التاريخ الفرنسي-الجزائري هذا يعتبر أكثر تعقيدا. فقد غير التواجد الاستعماري الفرنسي الطويل (132 سنة) المناظر الطبيعية الريفية وعزز دخول اللغة الفرنسية إلى المناطق الحضرية، كما حول اللغة العربية إلى مجرد فولكلور وأتاح نشوء نخبة جزائرية مسلمة، هذه النخبة التي سعت إلى الحفاظ على معتقداتها الإسلامية واللغة العربية، وتأثرت بالقيم الجمهورية التي جلبتها الثورة الفرنسية بصورة خاصة، لتستخدمها ضد فرنسا الاستعمارية. إن السير الذاتية لكبار القادة الوطنيين الجزائريين مثل مصالي الحاج وفرحات عباس وحسين أيت أحمد خير دليل على ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم اعتراف فرنسا بقومية جزائرية سياسية ومستقلة (لم يتمكن مصالي الحاج مؤسس أولى التنظيمات السياسية البارزة للقومية الجزائرية، من مقابلة جميع المسؤولين الحكوميين الذين تعاقبوا على الحكم، كما قضى أكثر من ثلاثين سنة في السجن)، ينم عن هذا الشرخ العميق.

التفاعل. فضاء التواصل.

"إن الحرب دائما حميمية، إذ يلتقي فيها سيلان متعاكسان فتختلط أمواجهما. لكن فيما يخص فرنسا والجزائر، سبقت حميمية يومية الحرب وتعايشت معها لاحقا... فقد اجتمع أكبر قدر متصور من السُخط مع نظيره من الحميمية، فكان ذلك مصير جميع ساكني الجزائر أيا كانت أصولهم لمدة سبع سنوات."(جرمان تيون)

إن النظر إلى التاريخ برمته يستوجب التمعن في الفترة الطويلة التي استغرقها الوجود الاستعماري الفرنسي. ذلك أن طول الفترة الاستعمارية أدى كما أشرنا إلى ذلك إلى إنشاء متأن لمخيلتين مختلفتين. غير أن نطاق هذا التواجد الكبير زمنيا ومكانيا، أدى في الوقت ذاته إلى إنشاء " وسطيات" ثقافية وسياسية، عبارة عن فجوات تعزز مقاومة الاحتلال الأجنبي، ومعارك الفرنسيين الذين لم يكونوا يساندون كلهم النظام الاستعماري المجحف والمتسم بعدم المساواة. وإلى غاية اليوم، ما زال هؤلاء المناهضون للاستعمار، الذين كانوا مثقفين وناشطين على الخصوص، معروفين بالكاد في فرنسا والجزائر.

وفي هذا الفضاء الذي أتاح التواصل، برزت شخصيات نسائية مثل جيزيل حليمي، محامية النشطاء الوطنيين الجزائريين، المنحدرة من أسرة يهودية من تونس، وإميلي بوسكان زوجة مصالي الحاج ورفيقته، والتي حاكت بمعيته العلم الجزائري.

مسار ألبير كامو، الذي ثار ضد الاستعمار في مقالاته "مآسي القبائل" عام 1939، ثم ضد قمع سطيف وقالمة عام 1945، قبل أن يعلن في آخر حياته، مساندته لنظام فيديرالي يمنح سلطات أكبر للجمعية الجزائرية دون الانفصال عن فرنسا، دليل على التعقيد الكبير الذي اكتسته هذه الوضعية التي أَثْرَت الهوية الجزائرية وأربكتها في الوقت ذاته. ويسعى العديد من الناس إلى ضم كامو إلى صفوفهم، أو تأويل كتاباته بطريقة واحدة والزج به في نشاطهم السياسي. وكل ذلك لا يجدي نفعا، إذ لا يمكن أبدا حصر تعقيد هذا الرجل الذي كان عالقا بين ضفتين، في قضية أو هوية منفردتين.

كان فضاء تواصل موجود في الجزائر المستعمرة، وكان يشمل مدرسين مسلمين و"ليبيراليين" مسيحيين، مرورا بيهود الجزائر المتعددين الذين ساندوا توسيع نطاق مرسوم كريميو ليشمل المسلمين (كان قد منح هذا المرسوم عام 1870 الجنسية للجالية اليهودية فقط)، وانتهاءً بنشطاء اليسار المناهضين للاستعمار كالشيوعيين والاشتراكيين ونشطاء اليسار المسيحي الذين ناضلوا من أجل تحقيق المساواة في الحقوق.

كما تطور فضاء التواصل هذا بفضل الحصول التدريجي على حقوق المواطنة، الذي تحقق شيئا فشيئا، وفق المؤرخ غي بيرفيي الذي قدم التفسير التالي:

"بينما أقصي أكثر وأكثر المزيد من غير البيض من السلطة في جنوب أفريقيا واعتبروا أجانب، وهم رعايا "بانتوستانات" يُدعى أنها مستقلة، مثَّل أعيانٌ "الأهالي" المسلمين في الجزائر اعتبارا من 1898 في مجالس مالية عربية وقبائلية، ثم اضطلع عددٌ أكبر من الناخبين بالتصويت لانتخاب ممثلين عنهم كأقلية في الجمعيات المحلية ابتداء من عام 1919، ثم حصلوا على تمثيل أكبر في الجمعيات المحلية والبرلمان الفرنسي من قبل منتخبين يعادل عددهم عدد نظرائهم المنتخبين من قبل المواطنين الفرنسيين الكاملي المواطنة اعتبارا من عام 1945، وأخيرا، أُعتمد الاقتراع العام منذ 1958، في هيئة ناخبة وحيدة لا يتمتع فيها المواطنون المدنيون العاديون بأي امتيازات أخرى عدا الحق في الحصول على تمثيل 2/5 من مرشحي الانتخابات التشريعية على كل قائمة." [19]

وكان "فضاء التواصل" هذا يضم خلال حرب الجزائر، في الأوساط المسيحية، القساوسة العمال التابعين لبعثة باريس وبعثة فرنسا، من ضمنهم من كان له دور مهم في مساندة جبهة التحرير الوطنية وتأسيسها. وكانت بعثة فرنسا تشمل مدرسة سان فون دوبرادو الدينية والعديد من القساوسة الذين لازموا الكاردينال لينار (بمدينة ليل). وابتداء من عام 1956، وجد الاستياء الأخلاقي المتنامي تعبيرا عنه في منشورات تشمل دوريات "ليسبري" و"في نوفيل" و"تيمونياج كريتيان"، وغيرها. كما صارت شخصيات كاثوليكية بارزة تعبر عن رأيها جهارا، وكان فرنسوا مورياك أبرز هذه الشخصيات، حيث نشر في مجلة "ليكسبريس" في كانون الثاني/يناير 1955 مقالته الشهير "لاكيستيون" (المسألة). تجدر الإشارة كذلك إلى

[19] غي بيرفيي في مدونته بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2021

كتاب بيير-أنري سيمون "كونتر لا تورتور" (ضد التعذيب) الذي نشر في دار سوي للنشر عام 1957. وقد مثّل ذلك أولى الخطوات، وتمثلت في الاستياء وردة فعل أخلاقية ومكافحة التعذيب. كان ذلك دفاعا عن القيم التقليدية لفرنسا وللكنسية وللدين، باعتبار أن تعذيب إنسان يقترن بانحطاط أخلاقي خطير. وقد أثر ذلك كثيرا في نفوس الكثير من القساوسة الشباب. فانخرطوا في الدفاع عن السلام في الجزائر وضد الحرب. وبمناسبة الحديث عن الأوساط الكاثوليكية، يتعين ذكر الأب بيرونغي، أو أنري تيسيي، الذي توفي في كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد تغيرت حياة هذا الأخير بعد لقائه عام 1951 جان سكوتو وهو قدم أسود وقس بباب الواد. وقد كان حازما في التزامه بجانب أكثر الجزائريين فقرا، ونددا بالتعذيب والأعمال الوحشية التي كانوا عرضة لها، ودفعه ذلك لمساندة المطالبين بالاستقلال. واكتشف أنري تيسيي رفقة الكاثوليكيين الناشطين في المجال الاجتماعي، الواقع المؤلم للأحياء الفقيرة والفقر المدقع الذي عانى منه المسلمون الجزائريون. وفي لقاء مع صحفي من جريدة "لوموند" صرح قائلا بأن هذا التدريب العملي الذي دام سنة كان "حاسما" بالنسبة له. إذ مكنه من التعرف على الشخصيات البارزة الناشطة في مجال العمل الاجتماعي المسيحي بالجزائر، مثل "بيير شولي[20] وبيير كولونا وبيير روش والمحامي بوبي وقادة حركة اليسار الشخصاني لافي نوفيل". "منذ الخمسينيات، كان في أبرشية حسين داي فئة من الأشخاص أدركوا أن التعامل الذي يلقاه غالبية السكان مخزي."[21]. وسينضم عام 1958، والجزائر في حالة حرب، إلى شخصية أخرى مهمة في الكنيسة الكاثوليكية، ألا وهو رئيس الأساقفة ليون إتيان دوفال الذي صار كاردينالا فيما بعد والذي حرص منذ عام 1955 على إدانة التعذيب والإعدام بإجراءات موجزة كما أمر بتلاوة بلاغ في هذا الصدد في كنائس ومصليات أسقفيته وكانت ردود فعل المتطرفين من أنصار الاستعمار عنيفة، وصار رئيس أساقفة الجزائر العاصمة يلقب برئيس الأساقفة "محمد دوفال."

تنتمي الطائفة اليهودية كذلك إلى هذا العالم الوسيط، وهو ما أبت تعميمات مبالغ فيها من بعض الجهات المناهضة للعنصرية إلا أن ترفضه اليوم. ولا أحد يناقش قدم التواجد اليهودي بالجزائر. فالأمازيغ الذين

---

[20] بعد استقلال الجزائر، التحق بيار شولي بمستشفى مصطفى باشا بالجزائر العاصمة. وساهم في القضاء على مرض السل بالجزائر. أصبحت كلودين شولي من جهتها أستاذة لعلم الاجتماع بجامعة الجزائر العاصمة. صدرت مذكراتهما المشتركة في كتاب واحد تحت عنوان *Le choix de l'Algérie : deux voix, une mémoire*, (اختيار الجزائر صوتان اثنان وذاكرة واحدة) عام 2012 في دار النشر برزخ. توفيت كلودين في 29 أكتوبر 2015 بالجزائر العاصمة عن سن 84 سنة.

[21] أمير أكيف، في جريدة "لوموند"، 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، بعد وفاة أنري تيسيي.

ابتدأت أسلمتهم في القرن السابع، ما زالوا يتذكرون أن العديد منهم كانوا أمس جزءا من مجتمعات يهودية أو قبائل أمازيغية هوّدت، التي انحدرت منها مثلا الكاهنة، ملكة الأوراس الشهيرة التي حاربت الفرسان العرب. قدم يهود آخرون من الأندلس رفقة المسلمين، إثر طردهم بعد سقوط هذه الأخيرة. ومع حيرتهم بين وطنيهم، فرنسا التي منحتهم الحق في ممارسة المواطنة بموجب مرسوم كريميو عام 1870، والجزائر، الوطن الأصلي الذي ترسخت فيه جذورهم، لم ينضم يهود الجزائر إلى معسكر الاستقلال الجزائري، باستثناء مجموعات من المناضلين، مثل الإخوة تيمسيت أو عائلة سبورتيس. كما أنهم لم ينضووا على نحو جماعي تحت لواء منظمة الجيش السري، رغم وجود بعض الاستثناءات فعلا في وهران مثلا. "ماذا عسانا أن نفعل؟" على حد تعبير جاك لزاروس، إحدى أبرز شخصيات هذه الطائفة اليهودية. "يجب توخي اليقظة وعدم الاستفزاز، وبذل الجهود في الوقت ذاته تفاديا للخنوع."

سيعرف إذا يهود الجزائر، وهم فرنسيون قلبا وقالبا رغم خيانة حكومة فيشي التي منعتهم من الالتحاق بالمدارس (كان جاك ديريدا الذي سيصبح لاحقا أحد أشهر الفلاسفة الفرنسيين ضمن "المطرودين" من المدارس)، نفس مصير فرنسيي الجزائر، وعاشوا الإرجاع إلى الوطن شأنهم في ذلك شأن هؤلاء الفرنسيين، وذلك تحت اصطلاح "الأقدام السوداء" الهوياتي الجديد. أما الجزائر بعد استقلالها، فقد كان من الواضح وفق شهادة جان دنيال المباشرة والقيمة (وهو يهودي آخر من الجزائر) الواردة في مؤلفاته، أنها كانت "تستبعد أي مستقبل لغير المسلمين." وبعد أن كانوا في عداد "الأهالي"، أصبح هؤلاء اليهود فرنسيين في منظور يقوم على الاستيعاب التدريجي، وكانت النساء اليهوديات مدرسات بارزات (كوالدة بيير كالفون مثلا)، ثم أكاديميات وكاتبات مبدعات (مثل إيلين سيكسوس) أو محاميات بارعات. أما الرجال فسرعان ما تخلوا عن دكاكينهم التقليدية، ليظهروا مؤهلاتهم في المجال الطبي (البروفيسور أبولكير مثلا) وفي الجامعات. مع الإشارة إلى أن أحد أبناء هذه الطائفة، عالم الفيزياء كلود-كوهين تانوجي المولود بقسنطينة، سيمنح للتواجد الفرنسي بالجزائر جائزة نوبل ثانية. لذلك عام 1962، وقع اختيار 95 في المئة من هذه الطائفة، التي كانت تضم 130 ألف شخصا، على فرنسا. ومع ذلك ما زالت بعض آثار التعايش اليهودي-العربي-الأمازيغي حاضرة، فمن من "الأقدام السوداء" المنحدرين من الجزائر لا تهتز

مشاعره عند سماعه لحنا من الألحان الشرقية؟ ألم يصبح العديد من مغني ومغنيات هذه الطائفة رموزا للموسيقى العربية الأندلسية (مثل الشيخ ريمون وراينيت الوهرانية[22])؟ مَن مِن يهود الجزائر لا تتأثر أحاسيسه بكل ما يتعلق بالشرق والعالم العربي-الأمازيغي؟ ينتمي الكثير من يهود الجزائر لـ"عالم التواصل" هذا، ويتوق شباب اليوم المنتمين لهذه الطائفة لفهم هذا الجزء من الشرق الذي ما يزال يحيا داخلهم.

يجب كذلك الحديث عن دور الجيش في إنشاء مخيلة تواصلية. فأثناء الحرب العالمية الأولى، جندت الجزائر 172000 جنديا ضمن الشباب، مات 25711 منهم وجرح 72035 بينما أصيب 8770 منهم بعاهات بنسبة عجز 100 في المئة[23]. عبر المؤرخ جلبير ميني عن الإشادة بالرماة الجزائريين لدورهم في هذه الحرب بقوله: "بل حصلت كتائب الرماة الجزائريين على أكبر قدر من الإشادة والأوسمة في هذه الحرب، رغم أن هذا الاهتمام لا يخلو أيضا من مساعي سياسة لجذب الأهالي." وكان رماة جيش أفريقيا الجزائريين من السباقين إلى إدخال العديد من الكلمات العربية في اللغة الفرنسية مثل "طبيب" و"شوية". وبخصوص التمازج الذي ساهم الجيش في خلقه، خلال جميع الحروب، ومن الحرب العالمية الثانية إلى حرب الهند الصينية، كتب المؤرخ الطاهر خلفون ما يلي: "ساهم الرماة الجزائريون في كتابة أزهى صفحات التاريخ العسكري لفرنسا، سواء عبر غزو بلدهم الأصلي (1842-1853) أو حرب الهند الصينية (1946-1954) مرورا بحملة السودان (1882-1884). وباسم الدم الجزائري الذي راق مختلطا مع الدم الفرنسي في جميع هذه المعارك، يعتبر العديد من الجزائريين اليوم أنهم محقون، دون غيرهم من الأجانب في فرنسا، في المطالبة ببعض الحقوق، لا سيما الحق في الحصول على بطاقة إقامة أو الإدماج - أو بالأحرى إعادة الاندماج- في الجنسية الفرنسية."[24]

---

[22] يمكن أيضا في هذا الصدد الحديث عن الأخوة النقاش أو روبير كاستيل، الذي كان ممثلا وفنانا فكاهيا ومغنيا للموسيقى العربية-الأندلسية، ابن ليلي العباسي نجم فن موسيقى الشعبي الجزائرية. وقد توفي مؤخرا في كانون الأول/ديسمبر 2020. https://www.youtube.com/watch?v=dWz8F696jpg

[23] جيلبار مينيه، "الجزائريون وحرب 1914-1918"، في *تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية 1830-1926*، بإشراف عبد الرحمن بوشان وجان-بيير بيرولو ووناسة سياري طنقور وسيلفي تينو، دار نشر لاديكوفيرت (باريس) ودار البرزخ للنشر (الجزائر العاصمة)، 2012، ص. 230.

[24] طرحُ الطاهر خلفون مستوحى من مقالة نشرها مع المؤرخ جلبير ميني تحت عنوان: " Algérie-France, destins entremêlés, histoire à partager " (الجزائر-فرنسا، تداخل المصير وضرورة تقاسم التاريخ)، كتكريم للمؤرخ غي بيرفيي، صدر في "كايي ديستوار إيميديات" رقم 40، 2011، الصفحات 95 إلى 140، وتصور صائب جدا حول الموضوع ذاته من قبل جان-روبير ونري " L'héritage du rapport avec la

ويجد عالم المجتمع "الحركي" والذين ينحدرون منه منشأ لهم فيما سلف. ومع مرور الوقت وحسب الشهادات التي استطعت جمعها، يبدو أن الكثيرين ما زالوا متشبثين بالجمهورية الفرنسية، لكن ثمة عدد متزايد منهم يطالبون بالرجوع إلى الجزائر وبأن يواروا التراب في الأرض التي ولدوا فيها[25].

وفي عالم التواصل هذا، تجدر الإشارة أخيرا إلى الوجود الطويل الأمد للمهاجرين الجزائريين في فرنسا. فإبان حرب الجزائر، تضاعفت هذه الهجرة التي ابتدأت في الفترة بين الحربين العالميتين، لينتقل عدد المهاجرين من 200 ألف إلى حوالي 400 ألف شخص. ومنذئذ وفق التقديرات يعيش نحو مليوني جزائري أو من أصول جزائرية ويعملون في فرنسا. ويمثّل المهاجرون الجزائريون وذريتهم ومزدوجو الجنسية المقيمون بالجزائر (تقريبا 80 ألف شخص) فضاءً مختلطا مهما، يثري المجتمعين سياسيا وثقافيا. إذ تمنح المحافظات الفرنسية سنويا خمسة وعشرين ألف بطاقة إقامة لجزائريين. كما أدى عنف عشرية التسعينيات إلى رحيل العديد من الأطر الجزائريين الذين التحقوا بفرنسا، حيث يوجد كذلك حاليا في فرنسا جزء لا يستهان به من النخبة الأكاديمية الجزائرية. إذ اضطر فعلا آلاف المهندسين والأساتذة إلى مغادرة الجزائر للاستقرار بفرنسا. كما برز في الواجهة لا سيما بمناسبة الأزمة الصحية التي خلفها كوفيد 19، العدد الكبير لموظفي القطاع الصحي المنحدرين من الجزائر (الأطباء والممرضات ومساعدو الخدمات الصحية) في العديد من المستشفيات في فرنسا. كما يتابع نحو ثلاثين ألف طالب جزائري الدراسة في فرنسا. وتباع كل يوم في الجزائر آلاف الجرائد الصادرة باللغة الفرنسية، مثل "الوطن" و" لو كوتيديان دوران" و"ليبيرتي" و"لو سوار دالجيري". وبلغ عدد المسافرين بين فرنسا والجزائر عام 2019 أربعة ملايين ونصف مسافر وفق إحصائيات الإدارة العامة الفرنسية للطيران المدني. وعند احتساب النقل البحري يتضح الحجم الكبير للتنقل بين البلدين، ويبدوا جليا أن نمو العلاقات مطرد منذ الاستقلال عام

France" (تراث العلاقة مع فرنسا) في "**La crise algérienne : enjeux et évolution**" (الأزمة الجزائرية: الرهانات والتطورات)، فيلوربات، دار ماريو ميلا للنشر، 1998.

[25] عصفت بـ"عالم التواصل" هذا الانتهاكات التي أرتكبت، لا سيما في نهاية حرب الجزائر، من قبل بعض مغاوير منظمة الجيش السري المتطرفين، كاغتيال المدرس مولود فرعون ورفقائه العاملين في المراكز الاجتماعية التي أسستها جرمان تيون، بتاريخ 15 آذار/مارس 1962. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع التاريخي، أنظر "L'assassinat de Château-Royal" (اغتيال شاتو رويال)، من تأليف جان-فيليب ولد عاودية، باربس، دار تيريزياس للنشر، 1992. وأيضا مبادرات جان-فرانسوا غافوري، ومقالته في مجلة "ليكسبريس" "معركة منظمة الجيش السري الأخيرة"، بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، بعد نصب لوحة تذكارية في مارينيان احتفاء بمنظمة الجيش السري.

.1962

ولم تفتأ هذه الشراكات والروابط والاتصالات تترسخ مع مرور الوقت لإنشاء بنية معقدة للذاكرة المتعلقة بالجزائر والاستعمار. إذ تنتج عن ذات الحدث صور مختلفة يجب على العمل التاريخي أن يتصدى لها بواسطة تصنيف البيانات وتنظيمها والتحقق منها. ويتوقف هذا العمل عن عامل آخر لا غنى عنه، العلاقات بين الدولتين.

الجزء الثاني

علاقات فرنسا مع الجزائر.

"إن إمكانيات فرنسا متنامية، لكنها بالمقابل تواجه تهديدات، فمن مصلحة فرنسا المباشرة أن يعم النظام والتقدم والازدهار في الجزائر الواقعة في الضفة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط الضيق وسط المنطقة المغاربية هذه الجزائر التي تلتحم مع الصحراء كبوابة أفريقيا وتربطها بفرنسا القارية روابط كثيرة. بالنسبة لكل أمّة من الأمتين إذا من المنطقي بمكان تجاوز التمزقات الأخيرة لتنظيم التعاون المتبادل بينهما على غرار أواصر التعاون التي ربطتها اثنتا عشرة جمهورية أفريقية فضلا عن الجمهورية الملغاشية مع فرنسا وفق شروط وظروف كل واحدة منها."

خطاب الجنرال ديغول، 26 آذار/مارس 1962.

"أثناء دردشة طويلة مع المارشال جوان، سنة قبل وقوع أحداث 1 تشرين الثاني/نوفمبر، انتهى به الأمر للاعتراف بأنه لو كان مكاني لتصرف كما تصرفت. في الحقيقة يبدو أن لعنة تخيم على بلدنا. حظ الجزائر سيء. ولم يسبق للبلد أن كان محظوظا. إذ تتعقد الأمور الأكثر بساطة عن عمد وتتحول بسبب خبث الناس إلى مشاكل تستعصي على الحل."

فرحات عباس، "تشريح حرب"، 1980.

الاقتصاد والذاكرة التي تنزف دما.

في 2019، شكلت الجزائر أول وجهة أفريقية للصادرات الفرنسية، لا سيما في مجال الأغذية الزراعية والأدوية والسيارات ووسائل النقل والبنك/التأمينات والهيدروكربونات. ويقدر عدد الشركات الفرنسية التي تصدر نحو الجزائر بحوالي 8000 شركة. وكانت فرنسا أكبر مستثمر في الجزائر عام 2019، باستثناء قطاع المحروقات. وفي ذات السنة، بلغت قيمة الصادرات الفرنسية نحو الجزائر ما يقارب خمسة مليارات يورو، وحافظت على حصة مستقرة من السوق منذ 2015، بواقع 10 في المئة مقابل 18 في المئة بالنسبة للصين و8 في المئة لإيطاليا و7 في المئة بالنسبة لإسبانيا. وتبقى الجزائر شريكا اقتصاديا مهما لفرنسا، فهي زبونها الأول وأول سوق للشركات الفرنسية بأفريقيا.

هذه الأرقام الباهرة دليل على الشراكة المهمة التي تربط بين فرنسا والجزائر اقتصاديا. لكن، لماذا تعطي هذه العلاقات رغم كثافتها الانطباع دائما بوجود نزاعات كامنة بين البلدين؟ ما الذي يبرر هذه الريبة وغياب التكافؤ بين حجم هذه المبادلات الاقتصادية والفتور الذي يطبع العلاقات السياسية؟ لفك هذا اللغز يجب بطبيعة الحال العودة إلى التاريخ الاستعماري الطويل الذي تسبب في الجراح والاستياء والذكريات...

بعد الاستقلال عام 1962، كانت العلاقات بين فرنسا والجزائر أساسا اقتصادية الطابع. وفي فرنسا لم تكن مراجعة الماضي الاستعماري على رأس الأولويات، إذ كان من الضروري نسيان هذا التاريخ. وتطلب الأمر بالتالي قرارات عفو للمضي قدما في نسيان الحرب. فمنذ 22 آذار/مارس 1962، صدر مرسومان ينطويان على العفو وأُدخلا في اتفاقيات إيفيان: "في سبيل تمكين سكان الجزائر من تقرير مصيرهم (...) تقرر العفو عن جميع الجرائم والمخالفات التي ارتكبت قبل 20 آذار/مارس 1962، بهدف المشاركة في التمرد الجزائري أو مساعدته مباشرة أو بشكل غير مباشر. كما صدر العفو عن جميع الجرائم التي ارتكبت في إطار عمليات حفظ النظام ضد التمرد الجزائري قبل 20 آذار/مارس 1962."

في الجزائر، كانت الجهود موجهة ليس لمراجعة هذا الماضي وإنما لحبك رواية وطنية متجانسة وموحدة. فقد أقصيت العديد من الشخصيات التي شاركت في التمرد ضد فرنسا من الروايات الرسمية خلال

الصراعات حول السلطة في صيف 1962 ثم بعد الانقلاب الذي وضع هواري بومدين على رأس السلطة سنة 1965. ودأبت الكتب المدرسية الجزائرية على ترسيخ عبارة "بطل واحد، الشعب".

ورغم أنه اضطلع بأهم دور في حصول الجزائر على استقلالها، لم تحد ديغول الرغبة بعد 1962 في التمعن في هذا الماضي غير البعيد، أو الانتباه انتباها خاصا إلى أبرز مجموعات الذاكرة التي تأثرت بما آلت إليه هذه الحرب، وهم "الأقدام السوداء"، وكان يعتقد أن جزءا منهم سيبقون في الجزائر (وقد أثبت التاريخ عكس ذلك)، والحركيين الذين فضل عدم رجوعهم إلى فرنسا خشية احتمال استغلال اليمين المتطرف لتاريخهم، والمجندون إلزاميا في الخدمة العسكرية، أي قرابة مليون ونصف جندي، الذين تعاقبوا على الجزائر في الفترة من 1956 إلى 1962. وكان يهدف بالخصوص إلى الحفاظ بالأساس على العلاقات الاقتصادية مع الجزائر المستقلة، بسبب استغلال النفط ودور الصحراء في التجارب النووية. كما كان يسعى إلى تجنب المواجهات بين الفرنسيين، بعد أن شهدت فرنسا حربا شبه أهلية في الفترة بين 1960 و1962، بسبب تفجيرات منظمة الجيش السري وانقلاب الجنرالات في نيسان/أبريل 1961. فقاده ذلك فور انتهاء الحرب إلى اعتماد قوانين عفو متعددة، كتلك التي صُوت عليها في 1962 و1964 و1968. أسفرت جميع قرارات العفو المذكورة عن إنشاء سلسلة من النسيان في فرنسا، دون الحصول على توافق سياسي، خلافا لما كان عليه الأمر بعد 1945 بشأن فيشي و"التعاون". وكان غياب التقدير هذا مؤلما جدا. إذ كانت نتيجة الحرب بالنسبة لجزء كبير من الضباط والأقدام السوداء والحركيين، أرضا خصبة ترعرعت فيه معاداة ديغول وتوارثتها الأجيال لاحقا. فلطالما بقت راسخة في الأذهان لمدة طويلة صورة ديغول محتقر "خان" وعده بالحفاظ على جزائر فرنسية جديدة. وبينما كانت نهاية الحرب مؤلمة للضباط، لم يكن الشأن كذلك لغالبية المجندين إلزاميا، الذين كانوا مسرورين بالعودة إلى أسرهم. وقد ساند الغالبية العظمى من هؤلاء الشباب ديغول. ولم يستغل ديغول مسألة استقلال الجزائر استغلال مهما إلا لاحقا، لإثبات نفسه كمساند لإنهاء الاستعمار إزاء عالم متقلب آنذاك. مثلا في أمريكا اللاتينية حيث ألقى خطابا في مكسيكو بتاريخ 16 آذار/مارس 1964 في الساحة المركزية وسط العاصمة المكسيكية، للتنديد بالهيمنة الأمريكية والسوفياتية تحت وابل من قصاصات الورق الملونة. ثم في آسيا حيث ألقى خطابا في

بنوم بنه في 1 أيلول/سبتمبر 1966، في خضم حرب فيتنام أمام جمهور يقدر بمائة ألف شخص. أو في أمريكا الشمالية حيث أطلق مقولته الشهيرة "لتحيا كيبيك الحرة"، في تموز/يوليو 1967 بمونتريال. وبفضل هذه الزيارات وهذه الخطابات، صور ديغول نفسه كمؤيد لعالم ثالث يرفض الانسياق وراء الأمريكيين أو السوفياتيين. قبل عام 1968، وخصوصا بعده، صار ديغول بمثابة رمز لإنهاء الاستعمار الفرنسي. وسيختفي تدريجيا تضارب مواقفه وتناقضها. فقد نسي الفرنسيون مواقفه المؤيدة لجزائر فرنسية عند اعتلائه السلطة عام 1958، بينما لم يصر الجزائريون على ذكر قيادته لحرب عنيفة ضد الاحراش الجزائرية، في إطار خطة شال سنة 1959.

وقلما تطرق رئيسي الدولة الفرنسية لاحقا جورج بومبيدو وفاليري جيسكار ديستان لقضايا الذاكرة المتعلقة بالاستعمار وحرب الجزائر. وقد فسر فاليري جيسكار ديستان في خطاب قصير ألقاه في 11 نيسان/أبريل 1975 بالجزائر العاصمة الأمر قائلا: "لاحظت أن مراسلا أورد أن زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للجزائر قد أثارت مشاعر مختلطة. لا أظن أن هذا التأويل صحيح. أعتقد أنه يجب بالأحرى القول إن هذه الزيارة أثارت العديد من المشاعر، وهو أمر طبيعي حين ننتقل إلى الماضي والمستقبل والحاضر في نفس الوقت. ننتقل إلى الماضي، لأن تجربة هذا الماضي القوية ما زالت، حتى بعد تجاوز المصاعب، حاضرة في حياة الذين عاشوها". ولم يترتب عن زيارة فاليري جيسكار ديستان تعزيز للعلاقات السياسية والثقافية بين البلدين.

وقد شددت الشراكة التي دشنها الجنرال ديغول بعد الاستقلال على مجالات عديدة يشملها نشاط المبادلات، لا سيما في ميداني النفط والغاز، واستمرت سياسة المبادلات التجارية هذه رغم المطبات والاعتراضات المهمة مثل تأميم النفط والغاز عام 1971. ونفذ هذه السياسة الرئيسان جورج بومبيدو ثم فاليري جيسكار ديستان اللذان امتنعا عن إصدار حكم بشأن التاريخ الاستعماري، قصد المضي في هذه العلاقات دون أي صعوبات. وسنرى أن هذا التاريخ الاستعماري لن يختفي.

عند الحديث عن "المأساة الجزائرية" في الفترة من 1962 إلى 1981، كان الأمر يهم على الخصوص مسألة تعويض الذين أعيدوا إلى الوطن، الذين فقدوا ممتلكاتهم بعد مغادرتهم الجزائر فجأة. كان إمكانيات

الكثير منهم متواضعة، وكان مستواهم المعيشي وهم ساكنون في الجزائر أقل من مستوى سكان فرنسا القارية. وقد أُنشئت سكرتارية دولة خاصة بالأشخاص الذين أُعيدوا إلى الوطن عكفت طويلا في فرنسا على إحصاء الأسر وتصنيف الطلبات وأداء الأموال المقترحة بعد إجراء تقييم. وكانت المادة 7 من قانون 16 تموز/يوليو 1987 من بين آخر الأحكام في هذا الصدد، وتهم دفع تعويضات للمسنين البالغين أكثر من ثمانين سنة بحلول 1 كانون الثاني/يناير 1989، والمادة 9 من ذات القانون، التي تنص على دفع إعانة لفائدة الحركيين.

لكن لا تكفي كل آليات تعويض أوروبيي الجزائر والحركيين لإيقاف نزيف الذاكرات الجريحة. فبعد استقلال عام 1962، قامت أدبيات يأس ضخمة تتضمن الارتباط بأرض دفينة ومغمورة، بإحياء الجزائر الفرنسية الماضية. إذ هيمنت "الأقدام السوداء" على الأوساط التحريرية الخاصة بالحياة اليومية فيما وراء البحار، والخاصة بالجزائر المشمسة والمكسورة وحربها القاسية. فقد حافظ كتاب كثيرين على ذكرى هذا التاريخ من الستينيات إلى الثمانينيات عن طريق إصدار مذكرات أو سير ذاتية أو روايات أو اعترافات مؤلمة. من بينهم جول روا وجان بيليغري وإيمانويل روبليس أو آخرون أصغر سنا مثل ماري كاردينال وألان فيركوندیلي. صدرت عشرات المؤلفات التي تحكي حب وطن ضاع للأبد والحزن والمرارة لغياب من يستمع إليهم ولتعرضهم للخيانة ثم الخذلان. كانت الحيلولة دون النسيان هي الهدف، وصار ذلك بمثابة "الوصية الحادية عشرة" كما يعبر عن ذلك عنوان كتاب أندري روسفلدر الجميل، هذا الكاتب الذي كان صديقا لألبير كامو والذي كان يوصي بالإخلاص لذويه.

وصول اليسار إلى السلطة

هل ستعرف الوضعية تغيرا بعد وصول اليسار إلى الحكم عام 1981؟ ليس تماما. أجرى فرنسوا ميتران في الفترة من 30 تشرين الأول/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 1981، زيارة رسمية للجزائر. وصار بذلك ثاني رئيس للجمهورية الفرنسية يزور الجزائر بعد استقلالها عام 1962، بعد الزيارة التي قام بها جيسكار ديستان في نيسان/أبريل 1975. ولم تتح زيارة 1975 تحسينا كافيا للعلاقات السياسية بين باريس

والجزائر العاصمة، التي ظلت صعبة. وبعد زيارة 1981، أُبرمت عدة اتفاقيات تعاون ونمت العلاقات الاقتصادية. لكن مرة أخرى لم تشمل المحادثات قضايا الذاكرة. لا سيما وأن ماضي فرانسوا ميتران بخصوص الجزائر، لما كان وزيرا للداخلية ثم وزيرا للعدل في الفترة من 1954 إلى 1957، معروف بالكاد آنذاك لدى عامة الجمهور (لا سيما دوره في الحكم بالإعدام على الناشطين الوطنيين الجزائريين حين كان وزيرا للعدل، أثناء معركة مدينة الجزائر الشهيرة)[26].

وبتاريخ 29 أيلول/سبتمبر 1982، قدم بيير موروا، رئيس الحكومة، مشروع قانون "يتضمن تسوية بعض تبعات أحداث شمال أفريقيا." وقد أعلن رئيس الجمهورية فرانسوا ميتران قبلها ببضعة أيام أن "العفو يعود إلى الأمة". والعفو هو ما رفضه بيار جوكس وميشال روكار وجزء لا يستهان به من الفريق الاشتراكي بالجمعية الوطنية. ذلك أن مشروع القانون المعروض ذهب أبعد من قوانين العفو السابقة. فهو يجيز "إعادة النظر في المسار المهني" لجميع رجال الشرطة أو المديرين المدنيين الذين طردوا من الوظائف الحكومية في الفترة بين 1961 و1963. ولا سيما إعادة إدماج ثمانية جنرالات ضالعين في انقلاب نيسان/أبريل 1961 في "الفيلق الاحتياطي". واضطر بيار موروا في آخر المطاف لأول مرة في عهدة حكم فرانسوا ميتران الأولى للجوء إلى المادة 3-49 للمصادقة على النص التشريعي كاملا. وستمضي الحكومات الاشتراكية فعلا في سياسة لا تترك إلا حيزا ضئيلا لمراجعة نقدية للماضي الاستعماري. وفي نفس الوقت، ظهرت في فرنسا في الثمانينيات والتسعينيات حركات شبابية تربط بين حاضرها الذي تعتبره مجحفا بسبب أصول هؤلاء الشباب الجزائرية وذاكرة آبائهم. وترسخ تاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 1961 في الأذهان كموعد خاص، مورس فيه قمع عنيف على العمال الجزائريين في فرنسا. وقد تظاهر في باريس بتاريخ 3

كانون الأول/ديسمبر 1983، 60000 شخص كآخر محطة من "مسيرة من أجل المساواة وضد العنصرية" ابتدأت في 15 تشرين الأول/أكتوبر بليون ومرسيليا. وكان ذلك بداية حركة جديدة مناهضة

[26] للمزيد بخصوص سياسة كل من الجنرال ديغول وفرنسوا ميتران إبان حرب الجزائر، أنظر أحد كتاباتي المنشورة عام 2020 في مجموعة "Bouquins"، بدار النشر روبير لافون، تحت العنوان "**Une mémoire algérienne**" (ذاكرة جزائرية).

للعنصرية (تأسست جمعية SOS Racisme (إس أو إس - راسيزم) رسميا بعد سنتين من ذلك كامتداد لهذه المسيرة). وقاد هذه المسيرة أبناء مهاجرين جزائريين. وقد تربى هؤلاء في كنف والدين طالما طالبوا بجنسية حرموا منها أو كانت غير معتمدة أو سرية. ولطالما تشبثوا بهذه الجنسية الحميمية المنغرسة في وجدانهم للوقوف ضد الجنسية الفرنسية. ورغم أن الأمور تغيرت، أبى الجيل الجديد اعتبار التجنس، أي تغيير الجنسية، كمجرد إجراء إداري بسيط. فحتى بعد اكتسابه الجنسية الفرنسية، ظل هذا الجيل رغما عنه يحال دوما إلى هذا التاريخ. ولمواجهة النداءات الاعتيادية لمنظري الإرث الفرنسي، لا سيما من اليمين المتطرف (حزب الجبهة الوطنية) الذي بلغ أوجه في عقد الثمانينيات بالذات، كان الشباب المنحدرين من الجزائر غالبا ما يرفضون إجبارهم على الاختيار بشكل لا يراعي أي فروق بين الإدماج أو "العودة" إلى ثقافة الوالدين. وفرض عليهم أن يراعوا كلا طرفي التاريخ – وهي مهمة صعبة للغاية-، أي تحقيق رغبتهم في الانتماء إلى المجتمع الفرنسي وعدم التبرؤ من صورة الوالدين.

ويوجد الصراع من أجل الحصول على الذاكرة في ملتقى طرق هاذين التاريخين: رفض الوضع الذي عادة ما ينسب لهم في المجتمع الفرنسي (إعادة نفس العمل الذي قام به الوالدين)، وضرورة التنوع في الأدوار الاجتماعية والثقافية المراد أداؤها واستراتيجيات يومية منوعة، وفي نفس الوقت، التطلع إلى الاعتراف من قبل بصورة الأب. لذلك صار إعادة إنعاش إرث ذاكرة آبائهم وأجدادهم هدف عدد متنام من الشباب المنحدرين من الهجرة وأبناء الحركيين.

وسوف يستغرق الأمر حتى وصول جاك شيراك إلى الحكم عام 1995 لإزالة الغطاء فعلا عن الذاكرة.

فرنسا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: تسارع الذاكرات.

في بداية الألفية الثانية، حدث تسارع تذكاري. ففي 10 حزيران/يونيو 1999، اعترفت الجمعية الوطنية الفرنسية بمصطلح "حرب الجزائر" للإشارة إلى هذه الفترة التاريخية. أخيرا قررت فرنسا إذا الحديث عن "الحرب". صارت فعلا الحاجة إلى الاعتراف بهذه الحرب، أربعين سنة بعد انتهائها ملحة بشدة في المجتمع الفرنسي بشكل صار معه استمرار استخدام التعبيرات الملطفة غير ممكن. فقد اجتاز الجانب المؤلم لهذا الصراع، مع كل ما يتعلق بمجال الذاكرات، الأجيال كلها. وكان الاعتراف بهذه الحرب بداية فترة جديدة يصعب التعامل معها وتنذر بعواقب لا تحصى. فما زال ثمة تنافس بين شكاوى الجنود والحركيين و"الأقدام السوداء"، دون نسيان الجزائريين وجميع أطراف هذه المأساة وضحاياها، هذه المأساة التي لها ظل أثرها في النفوس حساسا. ولم يحسم مع ذلك الاعتراف الرسمي في فرنسا بـ"حرب الجزائر" الإشكالية الاصطلاحية الخاصة بتسمية هذه الحرب. فالمصطلح المعتمد يختلف بين ضفتي المتوسط. يجوز مثلا في الجزائر الحديث عن "حرب التحرير" أو "حرب الاستقلال" أو "الثورة الجزائرية". أما في فرنسا، فبعد فترة طويلة من استخدام مصطلحي "الأحداث" و"عمليات الشرطة"، هل هناك فعلا اعتراف بالحرب؟ ينص قانون 10 حزيران/يونيو 1999 على "حرب الجزائر" وليس على "الحرب في الجزائر". فالإشارة إلى "الحرب في الجزائر" تعني الاعتراف بوقوع حرب بين بلدين منفصلين. لكن الجزائر لم تكن منفصلة عن فرنسا في الفترة الاستعمارية، بل كانت تتألف من ثلاث محافظات تشكل جزاء من التراب الوطني. وتكتسي حرب المصطلحات أهمية كبيرة لأنها تعبر عن مخيلتين منفصلتين وتبنيهما. إن عمل الذاكرة آخذ في التسارع.

طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت فرنسا تناميا هائلا لعدد الأعمال والمنشورات والأفلام الروائية والوثائقية والمعارض حول حرب الجزائر. واعتزمت سكرتارية الدولة المكلفة بشؤون المحاربين القدامى الترويج لنصب تذكاري في وسط باريس لتخليد ذكرى الجنود الذين قتلوا في الجزائر. وأشارت إلى إمكانية إنشاء نصب يشبه في تصوره النصب الذي بني في واشنطن احتفاء بقدماء محاربي

فيتنام. كما أشادت الجمعيات الخاصة بالأشخاص الذين أُعيدوا إلى الوطن بإجراءات التعويض التي اتخذت لصالحهم وصار بوسع الباحثين الشروع في الاطلاع على المحفوظات العسكرية التي فتحت لأول مرة منذ عام 1992. ولم يكن التقدم المحرز هذا كفيلا بوقف نزيف الذاكرة. فما زال أبناء المهاجرين يطالبون بتحقيق العدالة لآبائهم الذين قتلوا مساء يوم من أيام تشرين/الأول أكتوبر 1961، بينما يفسر أبناء الحركيين لماذا يواصل "التاريخ نسيانهم". ابتدأت (من جديد) كتابة تاريخ حرب الجزائر لتوها. يوم السبت 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، أيد رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان نداء وجهه عدد من المثقفين نشرته الصحيفة الشيوعية "لومانيتي" في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000. أشار هذا النداء، الذي كان من بين الموقعين عليه أنري أليغ (أحدث مؤلفه "لاكيستيون" (المسألة) الذي نشر قبل منعه عام 1958 ضجة كبيرة) أو عالم الرياضيات لوران شوارتز (مؤسس لجنة موريس أودان سنة 1957)، إلى أن "فرنسا مدعوة للتنديد بالتعذيب الذي مورس باسمها أثناء حرب الجزائر باعتبار مسؤولياتها". واعتُبر تأييد رئيس الوزراء كتشجيع لتقديم المزيد من الشهادات واتخاذ مواقف إيديولوجية بشأن مسالة التعذيب. وكانت صحيفة "لوموند" اليومية رائدة في هذا الموضوع. فقد نشرت فعلا منذ 20 حزيران/يونيو 2000 شهادة الناشطة الانفصالية الجزائرية، لويزة إغيل أحريز، أوردتها فلورانس بوجي. إذ تعرضت طوال ثلاثة أشهر في أواخر عام 1957 بالجزائر العاصمة، وهي آنذاك فتاة تبلغ من العمر عشرين سنة، لتعذيب بشع بمقر الأركان العامة للفرقة العاشرة للمظليين بقيادة الجنرال ماسو. كما نشرت "لوموند" بقلم فلورانس بوجي أيضا مقالة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 تحكي قصة مروعة عن شابة تدعى خيرة اغتصبها جنود فرنسيون، ثم مقالة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر تحكي قصص بيار ألبان توما، الذي كان نقيبا في المكتب الثاني المكلف بالاستخبارات، وجورج فوجيل وأندري بريمو، وهما جنديان عاديان جندا إلزاميا لأداء الخدمة العسكرية في الجزائر. وقالوا إنهم حضروا حالات تعذيب دون أن يتدخلوا، وهذه الذكريات التي طالما حاولوا تجاهلها، تؤدي إلى إحساسهم بالاشمئزاز والعار.

ذلك أن الألسن صارت تتحرر بعد مرور أربعين سنة من هذه الأحداث المأساوية لتقديم وجهة نظرها. وبالمقابل ظهرت وجهة نظر الجنرالات الذين شاركوا في "معركة مدينة الجزائر" سنة 1957. ففي مقالة

في "لوموند" بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، أثنى الجنرال جاك ماسو، وقد بلغ سنه اثنتين وتسعين سنة، النداء الذي وجهه مثقفون في "لومانيتي" لدفع فرنسا للاعتراف بالتعذيب في الجزائر والتنديد به. "أعتبر ذلك بمثابة خطوة نحو الأمام" على حد تعبيره. وفي الصحيفة ذاتها، في التاريخ ذاته، أبدى الجنرال بول أوسارس، وهو آنذاك في سن الثانية والثمانين، اعتراضه عن هذا النوع من الندم. وقد فسر كيف " قبل استخدام التعذيب"، وحكى الإعدام بإجراءات موجزة الذي مارسه في مدينة الجزائر. وأكد أنه قتل شخصيا أربعة وعشرين جزائريا من "المشتبه فيهم". وقد أحدثت هذه التصريحات ضجة كبيرة.

وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 بدا رئيس الوزراء وكأنه تراجع عن قراره، عندما رفض الموافقة على إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق بشأن التعذيب الذي مورس أثناء حرب الجزائر، هذه اللجنة التي طالب بإنشائها الحزب الشيوعي الفرنسي. لكن النقاش كان قد بدأ فعلا. إذ صارت جميع الأحزاب السياسية يمينية كانت أم يسارية، تدلو بدلوها في هذا الموضوع. كما راجت فكرة إنشاء لجنة مؤرخين بشأن هذه الفترة التاريخية، وطُرحت مشكلة محفوظات حرب الجزائر وانتُقدت محتويات الكتب المدرسية المتطرقة إلى هذه الفترة.

وبتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2001، علق عمدة باريس، برتران دولانوي، لوحة تذكارية على جسر سان-ميشيل تخليدا لذكرى الجزائريين الذين قتلوا قبل أربعين سنة. وطالبت في الفترة ذاتها جمعيات ونقابات وأحزاب سياسية بالاعتراف رسميا بهذا القمع الجماعي وضمان الاطلاع بدون قيود إلى المحفوظات التي من شأنها المساعدة في كتابة تاريخ هذه الحرب، لا سيما ما وقع يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر 1961. وقبل بضعة أسابيع من ذلك، خلال شهر آب/أغسطس 2001، ساهمت وزارة التربية الوطنية في الحقيقة التاريخية بتنظيم ندوة مهمة بعنوان "ما السبيل إلى تدريس حرب الجزائر؟" بمعهد العالم العربي بباريس، تحت إشراف جان-بيار ريو، وبحضور ثلاثمائة أستاذ من أساتذة التاريخ.

ومثّلت إذا سنة 2001-2002 نقطة تحول. إذ دشن رئيس الجمهورية الفرنسية جاك شيراك يوم الخميس 5 كانون الأول/ديسمبر 2002 بباريس "نصبا تذكاريا وطنيا" تخليدا لذكرى الجنود الفرنسيين الذين ماتوا

في الجزائر والمغرب وتونس من 1952 إلى 1962. وصرح قائلا: "بعد أن وضعت الحرب أوزارها منذ مدة طويلة، وبعد التئام الجروح ببطء، ورغم تسببها في ندوب عميقة، أصبح الوقت مناسبا لإحياء الذكرى والتعبير عن العرفان. اليوم، نيابة عن سائر الفرنسيين، أود أن أعبر عن إشادة الأمة بالجنود الذين ماتوا من أجل فرنسا في شمال أفريقيا منذ نحو نصف قرن. وقد فاق عددهم 22 ألف شخص. أود أن أحيي بحرارة وامتنان، إخلاصهم وشجاعتهم وتضحيتهم بشبابهم. أود أن أؤكد لأسرهم المجروحة أننا لن ننساهم أبدا. تلك هي الرسالة التي يحملها النصب التذكاري الوطني لحرب الجزائر والمعارك في المغرب وتونس."[27] كما شمل جاك شيراك بالتكريم الحركيين، وهم الجزائريون الذين حاربوا بجانب فرنسا خلال حرب الاستقلال الجزائرية (1954-1962)، الذين "قدموا الكثير لبلدنا". واستطرد الرئيس الفرنسي قائلا: "اليوم، توجه لهم فرنسا رسالة تحمل تقديرا وامتنانا وصداقة خالصين". "بعد مرور أربعين سنة من انتهاء حرب الجزائر، وبعد هذه الصراعات المريرة التي تمخضت عن انفصال بلدان شمال أفريقيا عن فرنسا، يجب على جمهوريتنا الوفاء بمسؤوليتها إزاء الذاكرة." ويتكون هذا النصب التذكاري الذي يقع في كي برانلي بباريس، قرب برج إيفيل، من ثلاثة أعمدة متوازية ارتفاعها ستة أمتار. وفي مرحلة أولى تعرض شاشة إلكترونية على كل عمود الاسم الكامل لكل جندي من الجنود البالغ عددهم 23 ألف جندي، بما فيهم 3000 حركي. ويمكن ذلك من إنشاء فضاءات للذاكرة ستصبح بدورها مع مرور الوقت أدوات لتخليد الذاكرة. واحتشد مئات الآلاف في الجزائر العاصمة ثم وهران لاحقا في الأيام الأولى من آذار/مارس 2003، للهتاف باسم الرئيس شيراك بمناسبة زيارة الدولة التي قام بها للجزائر. وكان عدد الجزائريين الغفير الذين احتشدوا على طول المسار الرسمي وحماسهم مفاجئين. وفي أعقاب هذه الزيارة، التي أحيت الأمل في إمكانية تحقق مصالحة، حظيت معاهدة صداقة بين الرئيسين عبد العزيز بوتفليقة وجاك شيراك باهتمام جاد.

وضع جاك شيراك أمام أزيد من 500 من أعضاء غرفتي البرلمان الجزائري أسس "تحالف جديد" بين فرنسا والجزائر، ويجب، وفق الرئيس الفرنسي، "أن يستند إلى الماضي المشترك الذي امتد طيلة مائة

[27] انظر في المرفقات الخطابات التي ألقاها رؤساء الجمهورية الفرنسية في الفترة من 2002 إلى 2018 بشأن الجزائر بين التاريخ والذكرة.

واثنتين وثلاثين سنة، والمصالح الاقتصادية والسياسية، وأن يقوم بالأساس على الروابط بين الأشخاص على ضفتي البحر الأبيض المتوسط"، وأضاف قائلا: "إن مصيري الجزائر وفرنسا متداخلان"، مشيرا إلى "أن واحدا من كل ستة فرنسيين تربطه علاقة الدم مع الجزائر، سواء انحدروا منها قبل الاستقلال أو بعده". وأعلن أنه حاليا "حان الوقت لإقامة تحالف جزائري فرنسي جديد"، مضيفا "أمامنا آفاق جديدة وشاسعة. ونحن بدأنا خوضها بالتزام". وذكر الرئيس الفرنسي أنه وقع إعلان صداقة ستليه "سريعا" اتفاقية، على غرار الاتفاقية التي كانت رمزا للمصالحة الفرنسية الألمانية عام 1963.

وتحدث جاك شيراك دون تحفظ عن "مأساة" حرب الجزائر (1954-1962) التي خلفت، حسب تقديرات مثيرة للجدل، نحو نصف مليون قتيل وتسببت في "نزوح مليون "قدم أسود" و80000 حركي". وقال: "لا ينبغي علينا نسيان هذا الماضي الذي لا يزال مريرا أو التبرؤ منه"، ودعا الفرنسيين والجزائريين إلى احترام كل ضحايا الحرب، سواء تعلق الأمر بالمحاربين من أجل الاستقلال أو *"الذين اضطروا إلى الرحيل"* ، بغض النظر عن كونهم أوروبيين أم حركيين. ومن بين رموز هذه المصالحة، صعود ياسف سعدي، قائد المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة سابقا، وزهرة ظريف، وهما جزائريان في "معركة مدينة الجزائر" عام 1957، إلى المنصة لمصافحة السيد شيراك بحرارة بعد أن أنتهى من إلقاء خطابه.

وغذَّت هذه الزيارة شائعات بشأن إعادة تقييم معاشات المحاربين القدامى أو احتمال إلغاء التأشيرات بين البلدين. وراجت أيضا إشاعة المساواة في المعاشات التي طال انتظارها بين المحاربين القدامى الجزائريين الذين حاربوا من أجل فرنسا (يقدرون بنحو أربعين ألف شخص) ونظرائهم الفرنسيين. وفي إشارة أخرى إلى "واجب الذاكرة"، وضع الرئيس الفرنسي إكليلا من الزهور في مقبرة بولوغين (سانت يوجين سابقا)، في الضاحية الغربية لمدينة الجزائر العاصمة، حيث يوجد خمسة وعشرون ألف قبر أوروبي وأربعة آلاف وثمانمائة قبر يهودي. وأعلن أمام الجالية الفرنسية المحلية عن خطة لإصلاح المقابر الأوروبية في الجزائر وترميمها، إذ كان أغلبها شبه مهملة. ولعل غياب أي احتجاج من قبل أبرز جمعيات "الأقدام السوداء" أو الحركيين عن زيارة الدولة هذه للجزائر دليل على تغير واضح في "جو" ذاكرة حرب الجزائر. هل أقبلت أخيرا فترة مؤلمة من التاريخ على نهايتها؟

إلا أن عام 2005 شهد تحولا بعد أن احتلت "حرب ذاكرات" زاحفة المشهد الثقافي والسياسي بشكل صارخ. كما نص قانون 23 شباط/فبراير 2005، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في فرنسا، في مادته الرابعة عن "فوائد الاستعمار الإيجابي". وقد لاقى هذا القانون معارضة واسعة من مؤرخين وساسة، كما تناولنا ذلك في الجزء السابق. وتعذر التوصل إلى حل توافقي بشأن الاحتفال بنهاية هذه الحرب، ناهيك عن تصور "مصالحة". إذ رُفض الاقتراح الذي قدم في الجمعية الوطنية في 28 شباط/فبراير 2006، باختيار يوم 19 آذار/مارس، ذكري التوقيع على اتفاقيات إيفيان في 19 آذار/مارس 1962[28]. وقد برر نواب الاتحاد من أجل حركة شعبية رفضهم بدعوى استمرار المعارك من بعد هذا التاريخ؟ (حادثة إطلاق النار برو ديلسي بتاريخ 26 آذار/مارس 1962 واختطاف أوروبيين بوهران في 5 تموز/يوليو وقتل الحركيين ابتداء من صيف 1962). كما استمرت "حرب الذاكرات" بخصوص المتاحف، في جنوب فرنسا. ورغم التخلي على ما يبدو عن إقامة نصب تذكاري في مرسيليا، لم يكن الأمر كذلك في بيربينيان. إذ دُشن "جدار ضحايا حركة التحرير الوطنية" بهذه المدينة في كانون الأول/ديسمبر 2007، عشية قيام نيكولا ساركوزي بزيارته الرئاسية للجزائر.

علق الباحث جان-روبير أنري على مشروع لم يتحقق لإقامة متحف حول تاريخ فرنسا والجزائر بمدينة مونبلييه أعد عام 2012، بقوله "إن التحديات التي يطرحها جعل معرفة التاريخ في متناول الجميع كبيرة حين تصطدم هذه المعرفة مع أصوات أو ثوابت الذاكرة أو تقلل من شأنها أو حين تسعى إلى مد جسور فيما بينها. كان ذلك ما دفع إلى التفكير في مشروع متحف حول تاريخ فرنسا والجزائر بمدينة مونبلييه، عند تصوره عام 2012. ولعل تنفيذ المشروع ثم التخلي عنه بعد سنتين من ذلك رغم أنه كان على وشك الانتهاء، دليل واضح على العراقيل المتعددة التي تواجه المبادرات الرامية إلى إنشاء متاحف أو تنظيم

[28] نص مشروع القانون في مادته الأولى على ما يلي: "سيخلد يومي 5 كانون الأول/ديسمبر و19 آذار/مارس رسميا واجب الذاكرة الخاص بحرب الجزائر والذين ماتوا فيها من أجل فرنسا ومقاتليها والذين أعيدوا."

معارض تاريخية حين يقع ذلك في مناخ حساس ويصطدم بسياسات تذكارية تراعي اعتبارات انتخابية محلية."[29]

الجزائر: عودة التسميات

ألقى رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة في 14 حزيران/يونيو 2000، خطابا باللغة الفرنسية، أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، مخاطبا مضيفه جاك شيراك. وأقر في الجزء الأول من خطابه أن "الاستعمار قد أدخلنا خلال القرن الماضي إلى الحداثة". وأضاف: "في الحقيقية لقد أقحمنا في الحداثة وفرضها علينا، مما تسبب في الشك والإحباط. ذلك أن الحداثة تفقد مصداقيتها حين تتجسد في الصورة المفزعة للعنف ورفض الآخر". وأشار لاحقا إلى أن "الاستعمار أقصى السكان الأصليين إلى أبعد حدود الغربة. ورغم أن ما يصطلح عليه بإنهاء الاستعمار قد أعاد إليهم الحرية، إلا أنه لم يوفر لهم علاقة مع سيدهم السابق تخلو من صفة الاستعمار". وفي خطابه الذي حدد المبدأ الذي ستقوم عليه العلاقة مع فرنسا في السنوات المقبلة، استخلص وقع نتائج تحليله على الحاضر والمستقبل: "رغم أن الاستعمار قد انتهى، ما زالت تبعاته، التي لم تزُل، تُظهِر عيوبه. والتبرؤ منه، حتى بعد مرور أربعين سنة، يعادل السير على خطى بيلاطس البنطي". وندد في هذا الصدد بـ"غياب تضامن" فرنسا مع الجزائر، وأشار إلى "دَين لا يسقط بالتقادم": "لا يمكن إلغاء الدَين الأخلاقي الكبير الذي تدين به دول أمس نحو رعاياها، وهذا الدَين لا يسقط بالتقادم، لماذا التحرج من الاعتراف بذلك؟ سيظل شبحه على كل حال مخيما على العلاقات بين الشمال والجنوب، ما لم يجر التخلّص من هذا الدَين، أي عن طريق الاعتراف به اعترافًا نيرًا". وختم خطابه قائلا: "لا يجوز تجاهل الاستعمار. إن الإفلات من قبضة محرمات حرب الجزائر، عن طريق الإشارة إلى هذه الأخيرة باسمها، وسعي مؤسساتكم التربوية إلى التدخل في الكتب المدرسية لتغيير صورة

[29] أونري جان روبير، "تاريخ المواجهات مع الذاكرات. نموذج متحف مونبلييه حول تاريخ فرنسا والجزائر الذي لم ينفذ" في " L'Année du Maghreb"، العدد 19، 2018 النصف الثاني، الصفحات من 133 إلى 164، 2018.

بعض الفترات الاستعمارية التي كان أحيانا مشوهة، بمثابة خطوة مشجعة ضمن الجهود التي بذلتموها لإظهار الحقيقة، خدمة للمعرفة التاريخية وتحقيقا للمساواة بين الناس."[30]

ويوم الجمعة 2 أيلول/سبتمبر 2005، ألقى عبد العزيز بوتفليقة خطابا انتخابيا بملعب بومزراق بمدينة الشلف. فتطرق أمام جمهور كله آذان صاغية إلى قضية محرمة: الحركيين. وأعلن قائلا: "إن أبناء الحركيين وبقية الجزائريين متساوون في الحقوق، شريطة أن يدافعوا عن هذا البلاد الآمن." "إن أبناء الحركيين غير مسؤولين عن أفعال آبائهم". وبينما أثنى جزء من الحركيين على ذلك، أدان جزء آخر منهم الأسلوب الذي استخدمه. إذ كيف يمكن التفريق، بل إثارة الخلاف بين شخصية الأب وشخصية الأبناء؟ كيف يمكن الموافقة على العودة إلى الجزائر دون حضور الوالدين؟ هل ينبغي التنديد بالأفعال التي ارتكبها الوالدان في الماضي كشرط للعودة الممكنة؟ وبرر القادة الجزائريون موقفهم بالتأكيد على صدمة العنف الذي وقع خلال فترة الحرب، ولن يحيدوا عن هذا الموقف.

وإن ذكرى صدمات الفترة الاستعمارية مترسخ بقوة في الخطاب السياسي الرسمي الجزائري وفي شريحة واسعة من الرأي العام الجزائري (تحدث القائد الجزائري فرحات عباس عن "الليلة الاستعمارية")، بسبب أعمال العنف والانتهاكات التي ارتكبت إبان الحرب (والتي لا يعرف وجودها إلا القليل من الفرنسيين). ورثت الأجيال الجديدة هذه الذكرى عن أسلافهم. وتجدر الإشارة في هذا السياق مثلا إلى تشريد/نزوح مليوني مزارع جزائري، طردوا من أراضيهم من أجل عزل الجزائريين المطالبين بالاستقلال عن قاعدتهم الاجتماعية والريفية. وقد كان هذا التهجير القسري، الذي تسبب في حدوث تغيير هائل في المشهد الزراعي الجزائري، محل إدانة من قبل شاب خريج من المدرسة الوطنية للإدارة، ميشال روكار، في تقرير أنجزه عام 1959. تجدر الإشارة كذلك إلى تدمير مئات القرى وإحداث "مناطق محظورة" لا يجوز للجزائريين الدخول إليها تحت طائلة القتل، وعشرات الآلاف من المفقودين التي ما زالت عائلاتهم تطالب بمعرفة أماكن وجود جثامينهم، واستخدام مادة النابالم، الذي كان يطلق عليه اسم "الحاويات الخاصة"، لا سيما أثناء تنفيذ خطة شال عام 1959، وزرع آلاف الألغام على الحدود مع المغرب وتونس التي أدت إلى

[30] "رسالة بوتفليقة"، "لوموند" عدد 17 حزيران/يونيو 2000، الصفحة 18.

قتل آلاف الشباب الجزائريين أو تشويههم، والتسبب في تلوث لدى سكان الصحراء بسبب القنابل النووية بعد إجراء تجارب نووية ابتداء من 1960، وممارسة التعذيب بشكل مكثف، ورحيل مئات الآلاف من الجزائريين إلى المنفى نحو المغرب أو تونس، وإقامة مراكز احتجاز إداري حيث احتجز آلاف الجزائريين، دون محاكمتهم في الكثير من الأحيان، إلخ. وهذه الحالات وغيرها التي وثقتها بحوث حديثة لجيل جديد من المؤرخين في فرنسا أو على الصعيد الدولي، دليل على العنف الذي تعرض له المجتمع الجزائري، وما زال هناك مجال لإجراء تحقيقات وتحريات بشأن هذه الحالات من قبل لجان باحثين في كلتا ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأثناء الحركة الشعبية لعام 2019، كانت عودة شخصيات جزائرية إلى الفضاء العام بعد أن أخفاها التاريخ الرسمي لمدة طويلة، من بين مطالب جيل من الشباب يسعى إلى استعادة ذاكرة أقرب من الحقيقة التاريخية. فقد عادت للظهور رموز مثل العربي بن مهيدي وعلي بومنجل، اللذان اغتالهما الجيش الفرنسي خلال "معركة مدينة الجزائر" عام 1957 (كان المتظاهرون يحملون صورهما)، كما ظهرت صور شخصيات أقدم مثل مصالي الحاج أو فرحات عباس. كما أصبح مطار تلمسان يحمل اسم مصالي الحاج بينما أطلق اسم فرحات عباس على جامعة سطيف. بيد أن خلافات أحيانا حادة وذات عواقب سياسية وثقافية لا يستهان بها، هزت واجهة الذاكرة، فمن يا ترى اغتال عبان رمضان القيادي في جبهة التحرير الوطني؟ (اغتاله فعلا رفاقه في جبهة التحرير الوطني بالمغرب في كانون الأول/ديسمبر 1957). من هو المسؤول عن قتل 374 من سكان قرية ملوزة المشتبه في موالاتهم لمصالي الحاج في 28 أيار/مايو 1957؟ وتدفع هذه المجزرة إلى التساؤل حول أصول العنف الذي عاشته الجزائر في التسعينيات وطبيعته. وقد باتت الدولة تلاقي صعوبة في احتكار كتابة التاريخ. فالهدف من إثارة الجدل وإعادة الكتابة هو تمكين الجهات الفاعلة، لا سيما الشباب، من تبني تاريخ أفلت من أيديهم. وبشكل تدريجي نشأ تساؤل عما إذا كان من الممكن كتابة رواية من شأنها الاقتراب من حقيقة مقبولة لدى الجميع. كما تغيرت الكتب المدرسية بإدخال رموز جديدة طالما همشها التاريخ الرسمي، مثل كريم بلقاسم (وهو قيادي تاريخي في جبهة التحرير الوطني وقع على وثيقة الاستقلال في أسفل اتفاقيات

إيفيان، تعرض للاغتيال عام 1970) أو محمد بوضياف (الذي كان بدوره شخصية محورية عاش ثمانية وعشرين سنة في المنفى بالمغرب واغتيل بعد فترة قصيرة من استدعائه إلى الجزائر وتعيينه كرئيس للدولة عام 1992). وهكذا ظهرت عدة سير ذاتية ومذكرات طيلة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كأدوات قد تمكن من كتابة جماعية للتاريخ مع السماح في نفس الوقت لوجود آراء متعددة على المستويات السياسية والثقافية واللغوية والدينية. وقد دعا رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون، في الجزائر في كلمة بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لهجوم الشمال القسنطيني (1955) ومؤتمر الصومام (1956)، إلى "طي صفحة الخلافات" و"تفجير الطاقات الخلاقة لإنجاز المشروع المتمثل في تشييد جزائر قوية"، حسب صحيفة "المجاهد" الصادرة في 20 آب/أغسطس 2020. "وبعد استرجاع رفات 24 قائد من قادة المقاومة الشعبية" كرر رئيس الدولة الموجود بفرنسا كذلك "التزامه بمواصلة هذه العملية حتى (...) تدفن رفات جميع شهدائنا معززين مكرمين في وطنهم" حسب الصحيفة العامة عينها. وأشار وزير المجاهدين الطيب زيتوني في هذا الصدد من مدينة برج بوعريريج إلى أن " اللجان المختصة لدراسة العديد من الملفات على غرار الملفات المتعلقة بالمحفوظات الوطنية المحتجزة بفرنسا والتعويضات عن التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية" ستجتمع بعد زوال جائحة فيروس كورونا المستجد.

التقدم المحرز فعلا...

في عهد الرئيس جاك شيراك...

رغم أن الأمر لا يتعلق في هذه الحالة بالجزائر، تجدر الإشارة إلى أن جاك شيراك، بمناسبة خطاب ألقاه في 21 تموز/يوليو 2005 بأنتاناناريفو بشأن العلاقات الفرنسية الملغاشية والمساعدة الإنمائية، تخطى المحرمات عندما علق بحزم على المذبحة الاستعمارية التي ارتكبتها فرنسا في الفترة من 1947 إلى 1948 في مدغشقر بعد اندلاع اضطرابات، إذ قال: "يجب كذلك التطرق إلى الجوانب المظلمة من ماضينا المشترك، لأنها توجد فعلا، يجب إذا الوعي بالطابع غير المقبول لأشكال القمع التي خلفتها تجاوزات النظام الاستعماري. ففي عام 1947 تأججت المشاعر الوطنية في مدغشقر فتوالت الأحداث

المأساوية. وليس هناك سبيل إلى محو ذكرى كل الأشخاص، ذكورا وإناثا، الذين قضوا حتفهم ظلما وأود أن أضم صوتي لتكريمهم باحترام كما يجب. كما نشعر أيضا بالرغبة الجامحة التي تنتابنا جميعا، سواء كنا ملغاشيين أو فرنسيين، للتعايش بسلام مع الماضي. لنواصل إذا عمل ذاكرة لا غنى عنه كفيل بتسليط الضوء على الأحداث وتهدئة القلوب." وقد خلفت هذه المذبحة الاستعمارية وفق مصادر متعددة بين خمسين ألف وثمانين ألف قتيل.

... في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي.

زار الرئيس ساركوزي الجزائر العاصمة من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2007 في إطار زيارة دولة تكتسي أهمية كبرى. وكانت الزيارة مناسبة لتناول موضوع سياسي حول إنشاء اتحاد متوسطي كان الرئيس الفرنسي يتوق إلى تنفيذه بحلول عام 2008، فضلا عن عدد من العقود الكبيرة التي أبرمها البلدان في مجال الأغذية الزراعية والغاز والطاقة النووية والنفط. وكان المرشح نيكولا ساركوزي قد أكد في عدة خطابات أثناء حملة الانتخابات الرئاسية عام 2007 على ضرورة "عدم الندم"، وأعلن أن فرنسا لن تعتذر أبدا عن أفعال خاطئة وانتهاكات ارتكبت أثناء الفترة الاستعمارية. بيد أن الرئيس نيكولا ساركوزي قال في خطاب ألقي يوم 5 كانون الأول/ديسمبر 2007 بمدينة قسنطينة "في هذه المدينة التي لم أخترها صدفة، ما زالت الأحجار تتذكر ذلك اليوم من 1837 حين أرغم شعب حر وفخور على التنازل عن حريته بعد أن أنهكته مقاومة أتت على آخر قواه. ما زالت أحجار قسنطينة تتذكر يوم 20 آب/أغسطس 1955 الرهيب حيث أراق كل واحد الدم دفاعا عن قضية اعتبرها أكثر عدلا وأكثر شرعية. وفقط لأنني ولدت عام 1955 لا ينبغي أن أتجاهل هذه المعركة وهذا التاريخ. *إن اندلاع العنف وموجة الكراهية التي اجتاحت قسنطينة والمنطقة المحيطة بها هذا اليوم وأزهقت أرواح الكثير من الأبرياء هما نتيجة الظلم الذي مارسه النظام الاستعماري لأزيد من مائة سنة على الشعب الجزائري."*

كما اتخذ قرار في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي لم يكن يتصور في السنوات القليلة التي سبقته وأعلِن عنه في تشرين الأول/أكتوبر 2007، إذ أعادت فرنسا للجزائر خريطة الألغام المزروعة إبان حرب

الجزائر على الحدود مع المغرب وتونس. وقد زُرع ما مجموعه أحد عشر مليون لغم مضاد للأفراد لمنع أعضاء جيش التحرير الوطني الجزائريين آنذاك من عبور الحدود نحو تونس أو المغرب. وشرع الجيش الجزائري منذ 1962 في عدة عمليات لتنظيف المناطق التي تنتشر فيها الألغام. وقد تم القضاء على ثمانية مليون لغم بينما ما زالت الثلاثة ملايين المتبقية تشكل خطرا على سكان المناطق المجاورة. وطالما أشار الجزائريون إلى الدمار الناجم عن حقول الألغام المذكورة، وأوردت الجزائر العاصمة أن 40 ألف شخص ماتوا أو أصيبوا بجروح منذ الاستقلال عام 1962.

اكتشف الكثير من الفرنسيين بهذه المناسبة حجم هذه الحرب التي طالما بقيت دون اسم، والصمت المطبق الذي اكتنف هذه الممارسات. كما أنجزت عدة مبادرات كتسليم المحفوظات السمعية البصرية وإصدار بلاغين مهمين، ويتعلق الأمر بإدانة مجازر سطيف عام 1945 من قبل سفير فرنسا أوبير كولان دو فيرديير في 2005، وأحداث قالمة وخراطة التي تزامنت مع أحداث سطيف، من قبل السفير الجديد برنار باجولي في أيار/مايو 2008. وقد استخدم هذا الأخير كلمة "مجازر" لوصف القمع الذي مارسته السلطات الفرنسية على المتظاهرين الجزائريين المطالبين بالاستقلال، غداة الحرب العالمية الثانية. إذ صرح قائلا "في 8 أيار/مايو 1945، الذي كان فيه الجزائريون يحتفلون إلى جانب الأوروبيين في جميع أنحاء البلاد بالانتصار على النازية، كان لهم فيه نصيب كبير، وقعت مجازر رهيبة في سطيف وقالمة وخراطة". *وأشار الدبلوماسي الفرنسي* إلى "المسؤولية الكبيرة التي تتحملها السلطات الفرنسية حينها في اندلاع الجنون القاتل" (...) "ومهما كانت الوقائع قاسية فان فرنسا لا تنوي ولم تعد تنوي اخفاءها. إن زمن النكران قد ولى"، إن *هذه المجازر* "استهانت بالمبادئ التي تأسست عليها الجمهورية الفرنسية وتركت في تاريخها وصمة لا تمحى."

في عهد الرئيس فرانسوا هولاند...

أعلن فرانسوا هولاند في 17 تشرين/الأول أكتوبر 2012 بضعة أشهر بعد انتخابه في بيان موجز بأن "الجمهورية تعترف اعترافًا نيرًا" بالقمع "الدموي" للمظاهرة التي أقامها جزائريون بباريس في 17

تشرين الأول/أكتوبر 1961. "يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر 1961 قتل جزائريون خرجوا في مظاهرة للمطالبة بالحق في الاستقلال إثر تعرضهم لقمع دموي. إن الجمهورية تعترف بهذه الوقائع. وأود أن أحيي ذاكرة الضحايا بعد خمسين سنة من وقوع هذه المأساة."

تعرض بيان رئيس الجمهورية لانتقاد شديد من قبل اليمين المتطرف الذي ندد بما اعتبره من قبيل "دليل الندم" شأنه في ذلك شأن رئيس فريق الاتحاد من أجل حركة شعبية في الجمعية الوطنية، كريستيان جاكوب. "إن الأمر لا يتعلق بإنكار أحداث 17 تشرين الأول/أكتوبر 1961 أو نسيان الضحايا، لكن النيل من شرطة الجمهورية والجمهورية ككل كامتداد لذلك، أمر لا يطاق. ويجب على فرانسوا هولاند توحيد الصفوف ومحاولته تسييس تحديات الذاكرة التي تهم فترة عصيبة من تاريخنا، تمثّل خطرا على التماسك الوطني." ولم تمنع هذه التنديدات عمدة باريس الاشتراكي برتران دولانوي من تكريم ضحايا القمع الذين سقطوا يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر 1961، إذ وضع إكليلا من الزهور أمام لوحة تذكارية سبق وأن دشنها عام 2001 على جسر سان-ميشيل.

وفي كانون الأول/ديسمبر من سنة 2012 هذه، أكد فرانسوا هولاند مجدد عن موقفه، فقد أدان في خطاب أمام المجلس الشعبي الوطني الجزائري "132 سنة أخضعت خلالها الجزائر لنظام ظالم ووحشي إلى حد عميق. وهذا النظام يحمل اسما: إنه الاستعمار." وعلق فرانسوا هولاند عن هذه الفترة وحرب إنهاء الاستعمار قائلا: "لقد تخلت فرنسا عن مبادئها العالمية في سطيف." وتمنى "أن يحصل المؤرخون على المحفوظات من أجل إظهار الحقيقة للجميع"، مضيافا "إن الحقيقة تجبر الضرر وتؤلف بين الناس، يجب إذا رواية التاريخ مهما كان مأساويا."

وفي مارس 2016، أثارت مبادرة أخرى الجدل، حين قرر الرئيس فرانسوا هولاند تخصيص يوم لتكريم جميع ضحايا حرب الجزائر، في 19 آذار/مارس. ولتجسيد هذا القرار، كان أول رئيس يشارك في هذه الاحتفالات، وألقى يومها خطابا حاسما أمام النصب التذكاري بكي برانلي. وكان هدفه المساهمة في إغلاق فصل مؤلم من تاريخ فرنسا ما زال مكبوتا. وهو ما لم يتجرأ على فعله فرنسوا ميتران آخر رئيس يساري

تقلد الحكم قبله. وأعلن فرانسوا هولاند في امتداد لخطابه في الجزائر العاصمة عام 2012، قائلا "كان النظام الاستعمار يحرم من الشعوب من التطلع إلى تقرير مصيرها." واستطرد بقوله: "ليس 19 آذار/مارس السلام إنما هو الخروج من الأزمة". "إن 19 آذار/مارس يمثل ذاكرات كل الضحايا المعترف بهم. نحن نحتفل هذه السنة بمرور 60 سنة عن حصول تونس والمغرب على الاستقلال. ويتمثل مغزى اليوم الوطني الذي يخلده 19 آذار/مارس في الاحتفاء بجميع أشكال المعاناة. وتكريم الضحايا الذين سقطوا من المدنيين والعسكريين. وتعمل فرنسا والجزائر يدا في يد للتعريف بهؤلاء الضحايا." ثم أطلق رئيس الدولة نداء من أجل القيام ببحوثه تاريخية.

وقد أثار اختيار 19 آذار/مارس، الذي حظي بتأييد جمعية قدماء المحاربين بشمال أفريقيا، جدلا واسعا، لكنه اعتمد في روزنامة الاحتفالات الرسمية باعتباره "اليوم الوطني لإحياء ذكرى الضحايا المدنيين والعسكريين في حرب الجزائر والمعارك في تونس والمغرب والترحم عليهم. لكن ما زال اليمين يحتج على هذا الموعد مشيرا إلى أنه بعد 19 آذار/مارس وقعت حادثة إطلاق النار في رو ديسلي (26 آذار/مارس) واختطاف أوروبيين بوهران (5 تموز/يوليو)، ومجازر الحركيين. واتخذ اليمين المتطرف نفس الموقف، مما يعني أن التوافق بشأن نهاية حرب الجزائر غير ممكن فعلا في فرنسا.

وعام 2016، أطلق المكتب الوطني للمحاربين القدماء وضحايا الحرب برنامج لعدة مبادرات تهم الذاكرات وأساليب التدريس الخاصة بتاريخ حرب الجزائر وذاكراتها. وكان هذا البرنامج الواسع النطاق موجها للمدرسين والشباب في مختلف المناطق. وضمن مختلف الأنشطة المهيكلة المقترحة، يجدر التنويه إلى برنامج شهادات مقدمة بأربعة أصوات. وهي أصوات حركي ورجل وامرأة من بين الأشخاص الذين أُعيدوا إلى الوطن ومجند إلزاميا ومناضل سابق من أجل استقلال الجزائر يقدمون معا شهادات امام أقسام التعليم الثانوي. وفي غضون 5 سنوات منذ إطلاق هذه المبادرة، نظمت 150 حصة تقديم شهادات استفاد منها 6500 تلميذ.

وثمة دليل آخر على رغبة فرانسوا هولاند في تحقيق الانفراج، ويتجلى ذلك في دورة "اللجنة الحكومية الفرنسية الجزائرية المشتركة الرفيعة المستوى" التي انعقدت في باريس يوم 7 كانون الأول/ديسمبر 2007. وكانت هذه الدورة الذي شارك فيها عدة أعضاء في الحكومتين الجزائرية والفرنسية مناسبة للطرفين من أجل "التأكيد مجددا على رغبتهما في النهوض بالشراكة الاقتصادية والصناعية بين الجزائر وفرنسا إلى نفس مستوى الامتياز الذي تعرفه العلاقات السياسية بين البلدين كما عبرا عن ارتياحهما بنجاح الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية-الجزائرية التي انعقدت بالجزائر العاصمة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، والتي توجت بالتوقيع على ثلاث اتفاقيات شراكة في مجال السيارات والطاقة والأغذية الزراعية."[31] لكن قضية الذاكرة لم تناقش خلال هذا اللقاء.

[31] أنظر محضر هذا الاجتماع في المرفقات.

... في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون.

في 13 أيلول/سبتمبر 2018، أعلن قصر الإيليزيه عن نص بلاغ للرئيس إيمانويل ماكرون الذي تقلد منصب رئاسة الجمهورية عام 2017، سُلم لجوزيت أودان وابنه بيار. وقال بشأن اختفاء موريس أودان، وهو عالم رياضيات شاب اختطف واغتيل إبان "معركة مدينة الجزائر" عام 1957: "إن "اختفاء" موريس أودان، عالم الرياضيات الشاب الذي كان يعمل بجامعة الجزائر ويناضل في سبيل استقلال الجزائر، ما زال بمثابة قضية غامضة في تاريخ حرب الجزائر. ذلك أن الأشخاص الذين حققوا حول هذه القضية، على غرار بيار فيدال-ناكي، سواء تعلق الأمر بالمؤرخين أو الصحفيين أو مخرجي الأفلام الوثائقية، قد تثبتوا بعناية من الشهادات والوثائق والاحتمالات للحصول على مجموعة من الأدلة المتطابقة. وتتفق أعمالهم كلها في الاعتراف بأن موت موريس أودان وقع بفضل وجود نظام أُحدث بصفة قانونية وساهم في اختفاء أشخاص وتعذيب آخرين لأهداف سياسية. لذلك قرر رئيس الجمهورية، إيمانويل ماكرون، بأن الوقت حان لكي تُظهر الأمة الحقيقة بشأن هذا الموضوع. واعترف قائلا أنه: "باسم الجمهورية الفرنسية، تعرض موريس أودان للتعذيب ثم أعدم أو عذب إلى أن مات من قبل عسكريين اعتقلوه في منزله. واعترف كذلك أنه حتى وإن كان مسؤولية موته تقع في آخر المطاف على عاتق بعض الأشخاص، إلا أن موته لم يكن ليحدث دون وجود نظام أُسس بصفة قانونية، وهو نظام "الاعتقال-الاحتجاز" الذي أُحدث بموجب الصلاحيات الخاصة التي منحت قانونا للقوات المسلحة خلال هذه الفترة." وقد ذهب بلاغ إيمانويل ماكرون إلى أبعد مما ذهبت إليه المواقف التي اتخذها رؤساء الدولة الذين سبقوه، وكان نقطة تحول في مسؤوليات الدولة الفرنسية في قيادة حرب الجزائر. ذلك أن هذا البلاغ بشأن "قضية أودان"، تحدث عن *نظام* أحدث بموجب "الصلاحيات الخاصة" (التي صوتت عليها في آذار/مارس 1956 كافة قوى اليسار آنذاك)، التي كانت تقوض حرية التعبير وتقيد الحقوق الفردية وتضفي طابع الشرعية على مراكز الاحتجاز الإداري وتحدث "مناطق محظورة" يجوز فيها إطلاق النار دون إنذار

على أي مدني دخل إليها. كما أتاح تصويت آذار/مارس 1956 إرسال شباب مجندين إلزاميا للقيام بخدمتهم العسكرية في الجزائر.

إن الموقف الذي اتخذه رئيس الجمهورية سلط الضوء أيضا على مسألة *مفقودي* حرب الجزائر. فما زال مكان جثمان موريس أودان مجهولا. شأنه في ذلك شأن آلاف الجزائريين خلال "معركة مدينة الجزائر" أو الأوروبيين بوهران في صيف عام 1962. وكيف من سبيل إلى التفجع على هذه الحرب دون تناول مسألة الأشخاص الذين لم يدفنوا أبدا؟ والذين ما زالوا يسكنون كأشباح الضميرين الجماعيين الفرنسي والجزائري؟ فالخروج من المحو والفقدان يتيح الاقتراب من الحقيقة ومن المصالحة التي توجد في المتناول.

انتقد اليمين واليمين المتطرف البلاغ انتقادا لاذعا واعتبراه بمثابة "التوبة"، وحذرا من مغبة الحديث عن الجانب المظلم من الماضي الفرنسي. بيد أنه بالنسبة للعديد من الشباب والفرنسيين الذين يتوقون إلى تجاوز فترة حرب الجزائر التاريخية العتيقة هذه، ترك هذا البلاغ أثرا إيجابيا، وفق استطلاعات الرأي. ليس البلاغ حكما يفصل نهائيا في حرب الجزائر. فهو يسرد الوقائع التي أثبتها فعلا المؤرخون منذ فترة طويلة، لكنه يبقي على باب الخلافات بين المواطنين مفتوحا للخروج من اجترار الماضي وجراح الذاكرة، ويشجع الفاعلين والشهود على التعبير عن معاناتهم، لا سيما المجندين إلزاميا في الجزائر سابقا. وبالتالي أعاد إنشاء أدوات عمل الذاكرة الذي لم ينته بعد، مع التأكيد على ضرورة التمكين من الاطلاع إلى محفوظات حرب الجزائر على كلتا ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

لقد استهلّ إيمانويل ماكرون عملية الحقيقة هذه بشأن حرب الجزائر ببلاغ أثناء خوضه لحملة الانتخابات الرئاسية مفاده أن "الاستعمار كان جريمة ضد الانسانية". وكان قصد إيمانويل ماكرون، وهو أول رئيس يولد بعد حرب الجزائر، مواجهة "الأسرار العائلية" التي تنخر جسد المجتمع الفرنسي وكأنها "سم". فأعلن عن فتح الباب أمام الجمهور للاطلاع على محفوظات حرب الجزائر الخاصة بآلاف المفقودين ووجه نداء إلى الشهود الذين لم يقدموا شهادتهم بعد. وأشار الإيليزيه إلى أنه بغض النظر عن حالة موريس أودان، يتمثل الهدف في تشجيع عمل المؤرخين "وتمكين أسر المفقودين على ضفتي المتوسط من

سبل معرفة الذي وقع فعلا." وأكدت رئاسة الجمهورية أن هذا الأمر "يشمل الجميع، المدنيين أو العسكريين، الجزائريين والفرنسيين."

شق آخر من هذه العملية سيهم الحركيين، إذ من المرتقب القيام بإعلانات حول قضية التعويض ولفتات رمزية بشأن أماكن الذاكرة الخاصة بهذه الجماعة.

وبالمناسبة، جاء تكليفي من قبل الرئيس ماكرون بالمهمة التي يتناولها هذا التقرير في هذا الصدد يوم 24 تموز/يوليو 2020.

في بداية هذا الشهر، في إشارة قوية لتحسن العلاقات بين الجزائر والقوة الاستعمارية السابقة، أرجعت فرنسا في بداية شهر تموز/يوليو 2020 رفات أربعة وعشرين محاربا جزائريا قتلوا في بداية الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر. وهو ما اعتبرته الجزائر "خطوة كبيرة".

وبصرف النظر عن خطابات السلطات الحكومية وأنشطتها، ثمة مبادرات بين المجتمعين المدنيين الجزائري والفرنسي تهدف إلى الارتقاء بالعلاقات بين البلدين. وقد أوردت في المرفق 2 قائمة، وإن كانت غير شاملة، بأوجه التفاعل بين المواطنين وجمعيات متعددة كثيرا ما تؤتي ثمارها.

الجزء الثالث

تخطي التحديات.

"لماذا هذه الرغبة في العودة إلى هناك، وما جدوى كتابة هذه السطور لو لم تكن الحاجة ملحة لفهم التوازن أو الاختلال الذي يحدثه في نفسي اتحاد الثقافتين أو صراعهما؟"

ماري كاردينال، "أو بيي دو مي راسين" (في بلد جذوري) 1980

"البلد الأصلي، بلدي الأصلي، هو المكان الذي ولدت فيه كي أرحل. رحلت، اجتزت الحدود، لذت بالفرار. لكنني لم أرحل. أقصد أنني لم أصل إلى أي وجهة... بتعبير آخر لم أحط رحالي حقا."

ليلى صبار، "لو بيي ناتال" (البلد الأصلي). 2013

أكيد أن تحدي مصالحة ذاكرتي فرنسا والجزائر لا يقتصر على سن "قانون بشأن الذاكرة" لبناء تاريخ منقوش في الحجر يحول دون النقد التاريخي. كما أن الأمر لا يتعلق بتوهم كتابة تاريخ مشترك، يتستر على الخلافات العميقة عند بناء المخيلات الوطنية ويغفل عن الوقائع المأساوية للتاريخ الاستعماري رغم أن هذه الوقائع مشتركة.

المقصود، ولو كان الهدف محدودا، هو فتح المجال أمام إمكانية مد جسور حول مواضيع ما تزال حساسة، للتمكين من المضي إلى الأمام بخطى مشتركة. مسألة المحفوظات ومشكلة المفقودين وصيغ توصيف الحدث الاستعماري وأهمية الصور، تلك هي المواضيع التي اخترتها في هذا البحث لكونها في نظري دقيقة وتمكننا من القول إننا قادرون على مواجهة هذا الماضي الصعب معا.

المحفوظات، "تراث مشترك"؟

نحن نعلم بفضل بحوث المؤرخة أرليت فارج المعمّقة أن المحفوظات تخول فتح ثغرة بين الماضي والحاضر. ويعطي هذا الإحساس الذي يشبه "لمس الواقع" المؤرخ والقارئ الانطباع بفتح نافذة على الماضي ويتيح الإحساس بلقاء المفقودين في زمان غابر. لذلك تكتسي المحفوظات درجة كبيرة من الأهمية عند الرغبة في "الإحساس" بالماضي ولكي يتمكن المجتمع من تتبع خط هويته الذاتية. نحن أيضا على وعي بأن أرليت فارج ترفض اعتبار المحفوظات مصدرا تاريخيا غير قابل للانتقاص بأي شكل من الأشكال، فاهتمامها لا يقتصر فقط على المعلومات والبيانات التي توفرها الوثائق (السجلات والقوائم والتقارير والمحاضر، إلخ)، بل كان يمتد ليشمل أيضا حواشي هذه الوثائق وما هو موجود في الهامش، ووراء الكلمات المكتوبة على الورق. ذلك أن المؤرخ يمحص كلمات المحفوظات لفهم معناها قصد استكشاف عمق الكلمات وما تقوله لنا عن الواقع، وأحيانا قصد سماع صوت الذين أغفلتهم الرواية الرسمية للدول في فجوات المفاهيم وأوجه قصورها. إذ يمكن تأويل لغات العامة والممارسات الثقافية ومقاومة السلطة... كل هذا عبر الصمت. يجب إذا على المؤرخ أن "يتملك" المحفوظات وأن يتجاوزها في نفس الوقت، أي أن يفهم ما تحويه مع تجاوزها وعدم الاقتصار على نطاقها. فالمحفوظات لا تعطي

المعنى فورا، بل يجب البحث عن هذا الأخير "في الفوضى الظاهرية للروايات والوقائع والأحداث." ويتضح جليا أن حيازة المحفوظات وتسليمها يشكلان تحديا محوريا في ظل أي نظام ديموقراطي وتحديا للمساعي الرامية إلى استعادة ذاكرة شخصية أو جماعية. لكن لا تخرج جميع الحقائق آليا من المحفوظات المتراكمة...

ورغم أن فرنسا والجزائر تتواصلان اليوم بنية تحقيق تقارب، يبقى رأي كل جانب بخصوص محفوظات الفترة الاستعمارية مختلفا تماما.

وبينما اعتبرت الجزائر العاصمة إرجاع فرنسا في آذار/مارس لأربعة وعشرين جمجمة لمقاتلين جزائريين قطعت رؤوسهم في بداية الاستعمار في القرن التاسع عشر بكونه "خطوة كبيرة"، طالب المستشار الخاص للرئيس الجزائري، السيد الشيخي، في تموز/يوليو 2020 باسترجاع "كل المحفوظات الوطنية الموجودة في فرنسا الذي يؤرخ عدة حقب من تاريخنا" وذكر أن القوانين الدولية تنص "على أن المحفوظات ملك الأرض التي كتبت فيها." أما فرنسا فهي ترى من جهتها أن هذه المحفوظات هي "محفوظات السيادة" باعتبار أن التراب الجزائري كان يشكل ثلاث محافظات فرنسية خلال الفترة الاستعمارية.

يميز مبدأ تقسيم المحفوظات الذي كان سائدا في الفترة من 1961 إلى 1962 بين محفوظات الإدارة (التي تركت في عين المكان) ومحفوظات السيادة (التي نقلت إلى فرنسا)، وقد سرى هذا المبدأ مثلا على العلاقات مع فيتنام (الاتفاقية الفرنسية الفيتنامية المؤرخة في 15 حزيران/يونيو 1950). ورغم غياب تعريف قانوني لمحفوظات السيادة ومحفوظات الإدارة، فإن الصلة "السيادة/الإدارة" تعتبر مفهوما قانونيا تقبله جميع الدول في إطار مجال قانوني آخر، وهو مجال حصانات الدول الذي يخول للدول عدم الخضوع للولاية القضائية للدول الأخرى. كانت إذا المحفوظات التي أعيدت سواء سياسية الطابع، إن أنتجتها الإدارة العليا مهما كانت المواضيع التي تشملها، أم متعلقة بالمهام السيادية للدولة الخاصة بالشؤون الدبلوماسية والعسكرية والقضاء والأمن، إلخ، بصرف النظر عن الجهة التي أنتجتها. وبالتالي تشمل المحفوظات التي نقلت تلك التي أنتجها "أشخاص أو أقسام مخولة قانونا لممارسة السيادة الفرنسية"،

ويعني ذلك الحاكمين أو المقيمين العامين ودواوينهم، وبدرجة أقل مرؤوسيهم المباشرين (المحافظون ووكلاء المحافظين والمديرون)، وبعض الدوائر المختصة مثل الشرطة وبعض البلديات المختلطة (جزئيا) والمحاكم الجنائية (المحفوظات الخاصة بحرب الجزائر). كما تقرر أن تنقل إلى فرنسا المحفوظات الخاصة بالاستعمار العقاري، التي كانت لها علاقة مباشرة بالأشخاص الذين أعيدوا إلى فرنسا ولها دلالة كبيرة على التواجد الفرنسي بالجزائر.

وفي المقابل، بقيت بالجزائر جميع "محفوظات الإدارة" اللازمة للدولة الجديدة لإدارة أراضيها وسكانها، ويشمل ذلك محفوظات الإدارات الضريبية، بما في ذلك مسح الأراضي، والجهات الزراعية والصناعية والأقسام المكلفة بالنقل والتجهيزات والتخطيط الحضري وغرف التجارة والحرف اليدوية والموانئ والإدارات الاجتماعية والصحية والمستشفيات والمؤسسات المدرسية والجامعية وإداراتها والمحاكم المدنية وكتاب العدل والبلديات، إلخ.

وبقيت أيضا سجلات الحالة المدنية بالجزائر. وبعد الاستقلال، انتقلت وزارة الخارجية إلى عين المكان وصورت على الميكروفيلم ثلثي سجلات الحالة المدنية وكان ذلك يهم "الأوروبيين" على الأخص. وقد نسخت إلكترونيا لاحقا ونشرت على الانترنت ضمن المحفوظات الوطنية لما وراء البحار فيما يتعلق بالشهادات التي تجاوزت مائة سنة. وتعهدت المحفوظات الوطنية برقمنة الثلث المتبقي.

خلال السنوات الأخيرة أرجع ما يلي إلى الجزائر:

- محفوظات ما قبل 1830، المعروفة بالمحفوظات "العثمانية" التي أرجعت على عدة دفعات في 1967 و1975 و1981 و2001. وعُثر على الصناديق الأخيرة أثناء عملية تدقيق أجريت عام 2018. وقد قُدم اقتراح لإرجاعها كذلك لكي يكتمل بالتالي إرجاع هذه المجموعة كليا.

- محفوظات الإدارة: الأشغال العامة والأشغال المتعلقة بالمياه التي أعيدت إلى فرنسا عن طريق الخطأ وأرجعت بالتالي للجزائر في 1981 و1985.

قدم اقتراح بتسليم الأرشيف الوطني الجزائري جميع الوثائق التي صورت رقميا (أنظر في المرفق قائمة مجموعات المحفوظات التي صنفت ونسخت إلكترونيا).

أما محفوظات حرب الجزائر، فقد صارت كلها تقريبا قابلة للنشر دون قيود (انتهى أجل 50 سنة الذي يغطي الحياة الخاصة في قانون التراث) وتبقى نسبة ضئيلة من المحفوظات خاضعة لأجل 75 سنة (المحفوظات الخاصة بالدعاوى المرفوعة أمام المحاكم)، أو في حالات استثنائية جدا، للخصوصية الطبّية. أصبحت إذا طلبات الاستثناء التي تقتصر على فترة حرب الجزائر نادرة جدا.

ويجيز قانون التراث مبدئيا الاطلاع على المحفوظات التي تجاوزت 50 سنة، على أن ذلك يقترن بتعديلات لحماية عدد من الحريات الشخصية مثلا. وبطبيعة الحال، الأوساط العلمية حريصة أشد الحرص على هذه القواعد التي وضعت منذ عام 2008. وبموازاة مع ذلك، من أجل الحصول على وثيقة تدخل في التصنيفين "سري عسكري" أو "محظور عسكري"، يجب، تحت طائلة ارتكاب جرم يعاقب عليه القانون الجنائي، أن تحمل جميع الأوراق وسم رفع السرية، مهما كان قدم الوثيقة، ذلك أنه قد تدعو الحاجة إلى حماية معلومات ولو كانت قديمة. وهناك قصور في التعامل مع مسألة حصول الباحثين عن المحفوظات الخاصة بقواعد حماية السرية ("التعليمات العامة المشتركة بين الوزارات 1300"). ذلك أن ممارسات الجهات المسؤولة عن المحفوظات في مجال نشر الوثائق المشمولة بالحماية غير متجانسة سواء تعلق الأمر بالعلاقات بين هذه الأقسام أو بالفترات الزمنية المعنية، بالرغم من أن الحكومة قد رخصت برفع السرية عن الوثائق التي ترجع إلى ما قبل صيف 1954، ويشمل ذلك صناديق بأكملها وليس صفحات فقط دون غيرها.

وتسببت هذه الصعوبات القانونية والممارسات الإدارية غير المتسقة في سوء فهم واستياء لدى الباحثين الذين نشأ عندهم الشعور بعدم أخذ آرائهم بالاعتبار. يتعين إذا تيسير عمل هؤلاء الباحثين عن طريق توسيع عملية رفع السرية لتشمل صناديق الوثائق بأكملها التي تهم فترة حرب الجزائر بأسرها (1954-1962). علاوة على ذلك، يتعين على مستوى أعمق سد الهوة الموجودة بين قانون العقوبات وقانون التراث، اللذين ينطويان على نوعين من الأولويات "حماية المصالح العليا للأمة وحرية الاطلاع على الوثائق العامة." ومن شأن لجنة مؤرخين فرنسيين وجزائريين أيضا المطالبة بتطبيق القانون الخاص بالتراث الصادر عام 2008 في فرنسا بحذافيره. ويعني ذلك عمليا العودة في أقرب الآجال إلى الممارسة

المتمثلة في رفع السرية عن الوثائق المصنفة باعتبارها "سرية" التي توجد ضمن المحفوظات وتهم فترة ما قبل 1970.

حاليا، تمثل المحفوظات التي أعيدت اعتبارا من عام 1961 إلى فرنسا والمودعة بالمحفوظات الوطنية لما وراء البحار، حوالي عشرة كيلومترات خطية من المحفوظات. وقد بقي عدد كبير من المحفوظات في الجزائر. ويمكن القيام بتقدير بالتعاون مع موظفي المحفوظات الجزائريين يقوم على قسائم تسليم المحفوظات وتقارير مديري أقسام المحفوظات بالجزائر لغاية الاستقلال.

وبما أن فرنسا سلمت المحفوظات (الأصلية أو صور عنها) التي احتفظت بها في الجزائر في الفترة الاستعمارية، ينبغي على الجزائر أيضا أن تسهل الاطلاع على العديد من المحفوظات (المعروفة بمحفوظات الإدارة) التي بقيت في البلد والتي يمنع الاطلاع عليها. إذ يصعب على الباحثين الفرنسيين الاطلاع على محفوظات الموانئ والمحفوظات الجامعية والمالية والمحفوظات الخاصة بالمحافظات والبلديات ومحفوظات القضاء وكتاب العدل ومسح الأراضي. ورغم أن محفوظات سجل الحالة المدنية بقيت في الجزائر، نجحت فرنسا في الاحتفاظ بنسخ على شكل ميكروفيلم لحوالي 60 في المئة من السجلات التي نسختها وزارة الشؤون الخارجية على هذا الوسيط في السبعينيات. وتحتفظ المحفوظات الوطنية لما وراء البحار بسجلات قيد الفرنسيين المقيمين بالجزائر.

وندرك في هذه الظروف أن الخطاب الرسمي الذي ساد طويلا، بشأن إعادة المحفوظات المعروفة "بمحفوظات السيادة" إلى فرنسا وترك "محفوظات الإدارة" للجزائريين، لم يعد فعلا يتماشى مع الواقع. يعلق المؤرخ الجزائري فؤاد صوفي على ذلك قائلا: "أين تنتهي السيادة وأين تبدأ الإدارة؟ لا تتحقق "الإدارة" إن قطعت كل علاقاتها مع "السيادة". وإني من بين الذين يقولون إنه "ينبغي الاعتراف أولا بأن المحفوظات نشأت في الجزائر. وتفقد كل معنى في معزل عن الجزائر. ومكانها الوحيد هو الجزائر." وفي هذه الحالة لا حاجة إلى السيادة أو الإدارة. كما أعتبر أن الأهم من ذلك هو الرجوع إلى مفهوم "التراث المشترك" الذي يهم الفرنسيين والجزائريين على حد سواء. وفي هذه الظروف، يجب دراسة إرجاع المحفوظات حسب كل حالة وفق كل مجموعة وكل سلسلة رئيسة ثم كل سلسلة فرعية. وإن أكبر درس

يمكن تلقينه للعالم هو الإقرار بأن هذه المحفوظات ملك لفرنسا والجزائر. ذلك سيتعارض بطبيعة الحال مع مبدأ "احترام المجموعات" الأساسي الذي تقوم عليه إدارة المحفوظات. وأعتقد شخصيا أن هذا المبدأ يمكن تجاوزه وتعويضه بمبدأ "المنفعة المشتركة" ومبدأ "المنفعة الثقافية المشتركة" التي يمكن الاشتراك فيها. وهناك مجموعات تعتبرها فرنسا ذات أولوية وأخرى تعتبرها الجزائر ذات أولوية بغض النظر عن كونها محفوظات إدارة أم وسيادة. وتمثل هذه المحفوظات كلها منفعة أو تراثا مشتركا. إنه إرث يجب أن يقتسمه الورثة."[32]

أما المؤرخ الجزائري حسني قيطوني فهو يرى من جانبه أن "السؤال المطروح علينا نحن معشر الجزائريين والذي لم يسبق أن أجبنا عليه بوضوح هو ما الذي نريد استرجاعه؟ 600 طن؟ أو هل يجب الاكتفاء بالجزء من هذه المحفوظات الذي سيفيد تاريخنا؟ وبأي جزء يتعلق الأمر؟ المحفوظات العسكرية أم المدنية أم الاقتصادية أم الثقافية أم محفوظات الإدارات المحلية أم محفوظات القضاء، إلخ؟ يجب إذا توضيح ذلك. ثم كيف سيكون شكلها؟ هل نريد الوثائق الأصلية أم نسخا عنها وعلى أي وسيط؟ ومن يقوم بفرزها؟ ومن ستحمل تكاليف ذلك؟ إلخ. إنها مهمة جبارة ستستغرق عدة سنوات وستكبد تكاليف باهظة. ومن الناحية الفنية لم أسمع بأي اقتراح بل فقط أمنيات مثالية. القضية كما ترون معقدة. وللبرهنة على جديتنا، يجب أن نقدم لفرنسا اقتراحات فنية. ويجب أن نكون مصممين على اقتراحاتنا."[33]

ووقع اتفاق تعاون مؤرخ في 6 آذار/مارس 2009 بين مديري المحفوظات الوطنية الجزائرية والفرنسية. ويرمي الاتفاق إلى تشجيع التعاون وتبادل الخبرات في مجال التدريب (مثلا يشارك موظفو المحفوظات الجزائرية بانتظام في التدريب الدولي في مجال المحفوظات)، والتسجيل والرقمنة والفهرسة، إلخ. كما يهدف أيضا إلى تشجيع تبادل الزيارات وتبادل المعلومات بشأن الوثائق الموجودة في حوزة كل طرف. وفي أعقاب هذا الاتفاق، أُنشئ فريق عمل جزائري-فرنسي يضم الأطراف الجزائرية (على سبيل الذكر إدارات الأرشيف الوطني وأرشيف وزارة الدفاع الوطني بالنسبة للجزائر، وبالنسبة للجانب الفرنسي،

---

[32] فؤاد صوفي في "لوموند" العدد الصادر في 10 آب/أغسطس 2020، "فرنسا-الجزائر: "المحفوظات الاستعمارية تراث مشترك"، لفريدريك بوبان

[33] حسني قيطوني، في "روبورتير"، عدد الصادر في 6 تموز/يوليو 2020، "من الأهمية بمكان الرجوع إلى التاريخ واستنطاق الأحداث"، لليلى زالمي.

مدير المحفوظات الوطنية بفرنسا وإداراتي محفوظات القوات المسلحة والشؤون الخارجية على سبيل الذكر كذلك). وقد اجتمع فريق العمل ست مرات في الفترة من 2012 إلى 2016، ولم يجتمع منذ أربع سنوات. ومن شأن إحياء هذه اللجنة المشتركة الخاصة بالمحفوظات تقييم جرد المحفوظات التي أُحضرت إلى فرنسا والتي تركتها فرنسا في الجزائر. وسيرتكز هذا الجرد على إرجاع بعض المحفوظات إلى الجزائر. وينبغي السماح للباحثين الفرنسيين والجزائريين بالاطلاع على المحفوظات التي تُركت في الجزائر. وبوسع "اللجنة التوجيهية" المكلفة بالعلاقات الخاصة بالذاكرة، اقتراح إنشاء مجموعة المحفوظات الأولى المشتركة بين البلدين تكون متاحة بلا قيود. ومن شأن هذه "اللجنة التوجيهية" أن تقترح كذلك تدابير لتيسير تنقل الباحثين بين البلدين. ويمكن أن يتيح التعاون الجامعي، حتى قبل تسوية مسألة موطن المحفوظات، إيجاد السبل الكفيلة بالبرهنة على رغبة كل طرف في توخي الشفافية بشأن الماضي المشترك. أقترح أن تمكن فرنسا سنويا عشرة باحثين مسجلين في رسائل دكتوراه حول موضوع التاريخ الاستعماري الجزائري وحرب الاستقلال، في مؤسسة جامعية جزائرية، من إجراء بحوث في المحفوظات المحفوظة في فرنسا. وسيستفيدون من تأشيرات الباحثين التي تتيح الدخول عدة مرات لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد ثلاثة أشهر، وهو ما يعادل سنة جامعية. وسيتمكّن هؤلاء الباحثين من التنقل بين البلدين وفق احتياجات بحوثه، على أنه ينبغي للتأشيرة أن تكون قابلة للتجديد. وفي سبيل إتاحة إمكانية إجراء هذه البحوث في ظروف مادية ملائمة، سيبرم اتفاق مع المجلس الوطني للخدمات الجامعية من أجل توفير غرفة في حي جامعي بالقرب من مكان المحفوظات، وستكون التفاصيل الفنية محل مناقشة أعمق. وختاما، بإمكان هؤلاء الطلبة الاستفادة أثناء فترة إقامتهم في فرنسا من المنح الدراسية عينها التي يستفيد منها الطلبة الفرنسيون المسجلون في الدكتوراه، بالتناسب مع فترة الإقامة المذكورة.

وبموازاة مع ذلك، سيستفيد طلبة فرنسيون يحدد عددهم بالتنسيق مع السلطات الجزائرية من تأشيرات تتيح الدخول عدة مرات ومن تسهيلات في الاطلاع على المحفوظات الجزائرية خلال فترة إقامتهم.

وتجدر الإشارة مع ذلك بخصوص قضية المحفوظات هذه، إلى أن أكبر جمعية للمؤرخين المختصين في التاريخ المعاصر بفرنسا وجمعية موظفي المحفوظات الفرنسيين فضلا عن مؤرخات ومؤرخين ورجال

قانون، قد التمسوا في طلب قدم لرئيس الوزراء لإلغاء المادة 63 من التعليمات العامة المشتركة بين الوزارات رقم 1300 (المذكورة أعلاه) بشأن حماية السرية العسكرية الوطنية. ذلك أن هذا القانون ينص على أن الوثائق التي قد يترتب عن تقديمها انتهاك السرية العسكرية الوطنية، يجوز الاطلاع عليها بقوة القانون بعد مرور أجل خمسين سنة، دون القدرة على فرض أي قيود إضافية خاصة. وتهدف التعليمات العامة المشتركة بين الوزارات رقم 1300، التي ازداد التشديد في تطبيقها على نحو ملحوظ خلال الأشهر الأخيرة بطلب من جهات حكومية، إلى جعل الاطلاع على هذه الوثائق مشروطا بالخضوع لإجراءات إدارية تعرف باسم "رفع السرية". وتعتبر عملية رفع السرية عن الوثائق (وتتمثل هذه العملية في وضع وسم تنظيمي يُستكمل بمعلومات تضاف يدويا على كل وثيقة) مهمة شاقة، إذ تحتفظ الأقسام المكلفة بالمحفوظات أحيانا بعشرات الآلاف من الوثائق التي تشملها السرية العسكرية الوطنية. وقد أسفرت هذه الوضعية على تعقيد سخيف وقيود غير مسبوقة على نشر المحفوظات العامة للفترة من 1940 إلى 1970، بدعوى الحاجة إلى حماية السرية العسكرية، التي تعد مسوغا تعسفيا.

ويتساءل عدد كبير من المؤرخين الفرنسيين "كيف يمكن لفرنسا أن تدرس هذه القضايا بهدوء عندما يستحيل في الواقع الاطلاع على المحفوظات المصنفة كسرية عسكرية التي تجاوزت خمسين سنة وأصبحت في متناول الجمهور دون قيود بحكم القانون؟". وقد تحققت خطوة إلى الأمام بعد التقدم بهذه الطلبات. إذ منح ترخيص خلال الاجتماعين الوزاريين المنعقدين في آذار/مارس وحزيران/يونيو 2020 للاطلاع على المحفوظات دون الحاجة إلى وسم كل وثيقة على حدة، بل يوسم الصندوق الذي يتضمن الوثائق برمته، وذلك فيما يتعلق بالملفات التي تخص فترة ما قبل 1 آب/أغسطس 1954، قبيل اندلاع حرب الجزائر (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954). لكن ما السبب في عدم تمديد إجراء رفع السرية السريع هذا إلى غاية سنة 1962؟

دليل المفقودين.

إن فيلم "ريح الأوراس" فيلمٌ جزائري من إخراج محمد الأخضر، عرض عام 1966، غداة نهاية حرب الجزائر. ويعد هذا الفيلم من روائع السينما الجزائرية، ويصور أُمًّا في منطقة الأوراس إبان حرب الجزائر تبحث يائسة عن ابنها الذي اعتقله الجيش الفرنسي وسجنه منذ عدة أسابيع في معسكر. وكان الابن في عداد "المفقودين". وقد تحدت الأم الجنود الفرنسيين بشجاعة في سبيل إيجاد ابنها، فتنقلت من مكان إلى آخر. وبفضل إصرارها نجحت في العثور على المعسكر الذي سجن فيه ابنها، وصارت تزوره كل يوم، غير أبهة بتهديد الجنود وترهيبهم. كان لهذا الفيلم الذي يحكي قصة فقدان ابن والبحث عنه أثر عميق في نفوس أجيال عديدة من الجزائريين.

وحاولت جنفياف دو ترنان في كتابها "لاغوني دوران" (معاناة وهران)، الذي نشر في الستينيات مباشرة بعد نهاية حرب الجزائر، أن تسترعي انتباه السلطات الحكومية في فرنسا إلى اختفاء مئات الأوروبيين الذين اختطفوا وصاروا في عداد المفقودين بوهران في 5 تموز/يوليو 1962[34].

وفي مطلع التسعينيات، تضمن فيلمي الوثائقي "ليزاني ألجيريان" (السنوات الجزائرية)، الذي أخرجه برنار فافر، حوارا مؤثرا مع بول تيتجين تحدث فيه عن المفقودين الجزائريين في "معركة مدينة الجزائر" وعددهم ثلاثة آلاف شخص. وكان بول تيتجين يشغل منصب الأمين العام لشرطة الجزائر العاصمة آنذاك.

وما فتئ شبح قضية "المفقودين" يخيم على ذاكرات حرب الجزائر الجريحة. ما السبيل فعلا إلى التفجع في غياب جثمان الشخص المفقود؟ ولا بد من إحراز تقدم في هذه المسألة للتجرد من فترة الحرب وصدماتها والمرور إلى انشغالات أخرى (عاطفية أو اجتماعية أو أسرية).

وإن حقيقة حالات الاختفاء والنظام القمعي الذي كان سائدا في الجزائر من 1954 إلى 1962 معروفة منذ زمن بعيد بفضل بحوث المؤرخين. وكان بيير فيدال-ناكي أول مؤرخ من هؤلاء المؤرخين ينجز بحثا

---

[34] أنظر أيضا "لاغوني دوران" (معاناة وهران) الذي صدر في جزئين: الجزء الأول من تأليف كلود مارتان والجزء الثاني من تأليف جنفياف دو ترنان، كانون الأول/يناير 1996.

تحليليا موثقا. بينما تطرقت بحوث أخرى من إعداد سيلفي تينو أو رفائيل برانش أو ترامور كيمونور إلى أنشطة الجيش والقضاء والإدارة السياسية للحرب.

وتسارعت الأحداث فيما يتعلق بقضية المفقودين، إذ أطلقت عدة مبادرات منذ خطاب رئيس الجمهورية في 13 أيلول/سبتمبر 2018.

وقد صدر استثناء عام فيما يخص مختلف الملفات المتعلقة بموريس أودان التي لم تكن قابلة للنشر[35].

كما أتاح استثناء عام ثان الاطلاع على مجموعة ثانية أكبر تضم موارد خاصة بمفقودي حرب الجزائر. ذلك أن قرار الاستثناء يشمل الملفات التي جمعتها لجنة الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية، والتي يُحتفظ بها في المحفوظات الوطنية، والتي لم تكن قابلة للنشر آنذاك دون قيود بموجب قانون التراث. وكانت لجنة الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية، التي أنشئت بموجب مرسوم مؤرخ في 7 أيار/مايو 1957 لدى رئاسة المجلس واستمر نشاطها لغاية 1 شباط/فبراير 1963، مكلفة بمهمة تسليط الضوء على حالات التعذيب والاختفاء ومختلف الانتهاكات المنسوبة لفرنسا خلال هذا النزاع. وتمثّل إذا محفوظاتها موردا أساسيا لتوثيق حالات الاختفاء التي حدثت إبان حرب الجزائر، في حدود ما تسمح به المحفوظات الرسمية. وإن حوالي 11 في المئة من الملفات التي يبلغ عددها ـ2300 ملف والتي أنجزتها هذه اللجنة يهمّ الأشخاص المفقودين. وكان أغلبيتها فعلا قابلة للنشر دون أي قيود، وقد امتد ذلك ليشمل حاليا ملفات أخرى بموجب قرار الاستثناء العام المذكور. وقد رفعت أولا السرية عن جميع الوثائق المشمولة بالسرية العسكرية الوطنية التي كانت ضمن الملفات المفتوحة في إطار الاستثناء العام[36]. كما أن الأشغال جارية فيما يخص ملفات أوروبيين اختفوا في الجزائر عام 1962، وهذه الملفات تحتفظ بها إدارة المحفوظات الدبلوماسية (رفع السرية على وجه الخصوص).

وأُعدّ دليل يوفر للمرة الأولى عرضا شاملا للمحفوظات الخاصة بمفقودي حرب الجزائر، أينما كان مكان حفظها في فرنسا. وقد أُعد هذا الدليل ليكون متاحا للجميع، سواء تعلق الأمر بالباحثين أو بغيرهم، مع تقديم تفسيرات منهجية بخصوص الصعوبات التي ينطوي عليها البحث في هذا النوع من المحفوظات. هذا

---

[35] https://francearchives.fr/fr/article/171593970

[36] https://francearchives.fr/fr/actualite/229260951

الدليل نتيجة لتعاون وثيق بين الوزارات، أشرفت عليه الدائرة المشتركة بين الوزارات والخاصة بمحفوظات فرنسا، وقد اشتركت في إنجازه المحفوظات الوطنية والمحفوظات الوطنية لأقاليم ما وراء البحار ومحفوظات باريس وإدارة الشرطة بباريس وكذا بتعاون مع وزارة القوات المسلحة (مديرية التراث والذاكرة والمحفوظات والقسم التاريخي للدفاع) ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية (المحفوظات الدبلوماسية). يصنف هذا الدليل المحفوظات وفق فئات المفقودين الرئيسة وقد ترجم إلى الانجليزية والعربية[37].

وهناك مجال لاستكمال هذا الدليل وإثرائه على يد باحثين فرنسيين بالاشتراك مع مؤرخين جزائريين. غير أنه لا بد من الإشارة أن أغلب المحفوظات عبارة عن وثائق قدمتها خلال فترة الأحداث الدوائر الحكومية المكلفة بحالات الاختفاء مثل الجيش أو القضاء. ولم يجر إثبات الحقيقة بشأن حالات الاختفاء والاختطاف والانتهاكات كتابيا آنذاك. ويتيح عدد قليل من المحفوظات معرفة مصير المفقودين. إذ أن المحفوظات تتضمن أساسا آثارا عن هذه التحقيقات التي لم تكتمل، وكذلك أجوبة الجيش التي عادت بالنفي عن أسئلة الأسر التي تبحث عن معلومات بشأن ذويها.

ومرة أخرى، لا يضمن الحصول على المحفوظات التوصل إلى الحقيقة تلقائيا. غير أن إتاحة الاطلاع على المحفوظات يعد بمثابة تحد محوري في أي نظام ديمقراطي ويجب مواصلة نشر المحفوظات التي تخص مفقودي حرب الجزائر، لا سيما عن طريق اللجوء إلى شهادات، أي إنشاء محفوظات شفوية.

إحياء الذاكرة بفضل قوة الصور.

فضلا عن الموارد المكتوبة والشهادات الشفوية، ظهرت الصور كمصدر جديد لفهم التاريخ المعاصر وكتابته، لا سيما السينما التي تترك أثرا تذكاريا على المدى الطويل. وليست السينما مجرد تعبير عن المجتمعات ومرآة تعكسها، بل إنها محفز عظيم للذاكرة. كما أنها أحدثت وسيطا أساسيا لتعقب الآثار

[37] https://francearchives.fr/article/166418920/#/

التاريخية. ورغم أن الأدب يلعب دورا مهما في إنشاء المخيلات، إلا أن الصور السنيمائية، والتلفزيونية بدرجة أقل، تتمتع بقوة خارقة. وتتيح تنقل الذكريات المكبوتة. عبر لوكا بلفو في حديث عن فيلمه "دي زوم" (رجال)، الذي عرض على الشاشات الفرنسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والمقتبس عن رواية جميلة كتبها لوران موفينيي، قائلا: "حين بدأت اختيار الممثلين تحضيرا للفيلم، التقيت الكثير من الممثلين في العشرين من عمرهم، وقد أوردوا كلهم تقريبا سيرة قريب، أو جد أو أخ جد، شارك في حرب الجزائر. وكانوا يحكون ذكرياتهم العائلية حول هذه الفترة ويحضرون صورا أو مذكرات أو أحيانا أغراضا أخرى مثل سكين انتزع من جسد أحد الفلاقة. غير أنهم جميعا أبدوا نفس الملاحظة: "لم يحك شيئا، أعدنا بناء قصته بعد وفاته." (...) إن الأعمال الروائية لها القدرة على المزج بين التاريخ وقصص حياة الأفراد. ويتيح سرد هذه القصص ولو كانت متخيلة، الحصول على وجهات نظر تاريخية متعددة. ذلك أن العمل الروائي يتطلب وجود مواجهات ورؤى مختلفة وعلاقة جدلية لجذب الاهتمام، ويتيح تعدد الرؤى المذكور للمشاهد (أو القارئ) توسيع آفاقه وإجراء تقييم مستقل. وتتمثل الميزة الأخرى للأعمال الروائية في القدرة على عرض خصوصيات الحياة المكبوتة لكل شخص وسبر أغوارها والتعمق في جوانبها المظلمة، مما يتيح أحيانا شرح ما لا يمكن تفسيره.

أنذرت حرب الجزائر بالصراعات المعاصرة، صراعات بدون جبهة وبدون اسم وحروب غير مرئية، وتبقى القدرة على تجسيدها حكرا على الكتاب والسينمائيين. فقد اقترنت حرب الجزائر بالمذياع والإذاعة بينما تزامنت مع حرب فيتنام ظهور صور التلفزيون. ونشأت مخيلة الحرب بشأن الجزائر حول الصوت وكل ما هو مسموع، أي حول ما هو *غير مرئي وغير متجسد*. بينما تقوم مخيلة حرب فيتنام على صور قوية زادت السينما الأمريكية من صداها وتأثيرها.

لذلك طالما جرى التعامل مع هذه الحرب على أساس أنها حرب بدون صور، وبدون أوجه. لكن بحلول الستينيات والسبعينيات، صورت السينما الفرنسية، خلافا لما نُشر في كثير من الأحيان، المعاناة التي سببتها هذه الحرب لدى الجنود في فيلم "موريبل" لألان ريني، الذي منعته الرقابة قبل الترخيص بعرضه عام 1963، وإدانة الحرب في "إر. أ. إس" (لا شيء يذكر) لإيف بواسي الذي عرض عام 1973،

واضطراب المجتمع في مواجهة قضية التعذيب بعد تحويل لوران إينمان كتاب أنري أليغ "لاكيستيون" (المسألة) إلى فيلم عام 1976، وشعور الرافضين للحرب في فرنسا بالوحدة في "ليبيرتي لا نوي" (الحرية ليلا) من إخراج فيليب غاريل عام 1982. كما صور فيلم بيير شوندورفر "لونور دان كابتان" (شرف نقيب)، عام 1982، معضلة الضمير لدى الضباط الفرنسيين. وفضلا عن تصوير مسارات اعتيادية لأفراد تحولت حياتهم بعد زيادة وعيهم، كما هو الشأن بالنسبة لفيلم "بوتي سولدا" (الجندي الصغير) لجان-لوك غودار، توضح هذه الأفلام الشعور بالإقصاء والوحدة المطلقة اللذين يحكمان قبضتهما على الشخصيات الرئيسة لكل هذه الأفلام تقريبا، وكذلك بدون شك الكثير من المشاهدين اليوم.

وخلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قلل العدد المتزايد من الأفلام الروائية والوثائقية ومعارض الصور[38] من الإحساس بغياب الصور. فقد صورت مثلا دومينيك كابريرا في الفيلم الحساس "لوتر كوتي دو لا مير" (الضفة الأخرى للبحر) الذي عُرض في مهرجان كان عام 1997، رحلات وذكريات تعود إلى الواجهة. وتدور أحداث الفيلم حول جورج مونتيرو (الذي لعب كلود براسور دوره) صاحب معمل لتعليب الزيتون بوهران بقي في الجزائر بعد عام 1962، اضطر إلى زيارة باريس للخضوع لجراحة إزالة عتام عدسة العين. ويبدأ الفيلم عند هبوطه من الطائرة. إذ سيعالجه طبيب شاب من أصول مغاربية اسمه طارق (لعب رشدي زيم هذا الدور). وكان ذلك نقطة التقاء نظرتين يتحتم عليهما التعايش. وفي هذه الوضعية التي تقلب مفهوم الهوية المعتاد، وتربك المشاهد الذي يتساءل عن من الذي يمثل فعلا الجزائر من بين الاثنين، وتعود ذكريات القطيعة التي سببتها حرب الجزائر، هذه الحقيقة التي أخفاها كلاهما لحد الآن. كان جورج يتصور أن جزائر اليوم هي بلده، بينما اصطدم طارق بأصوله التي أنساه إياه الاندماج في المجتمع الفرنسي. ويربط فيلم رشيدة كريم "سو لي بيي دي فام" (تحت أقدام النساء)، الذي صور عام 1997، بين "أحداث" 1958 وأحداث 1996، وجعلها تتنقل وتدور في أنحاء الذاكرة. ذلك أن استقلال الجزائر يواكب استقلال امرأة جزائرية تسمى آية (تقمصت كلوديا كاردينال هذا

---

[38] بالنسبة للأفلام، في 2005 فيلم فيليب فوكون "لا ترابيزون" (الخيانة) وفيلم ألان تاسما "نوي نوار" (الليلة المظلمة)، وفي 2006 فيلم لوران إيربيل "مون كولونيل" (سيدي الكولونيل)، بالنسبة للأفلام الوثائقية فيلم باتريك روتمان "لينمي أنتيم" (العدو الحميم) عام 2004 و"لا باتاي دالجي" (معركة مدينة الجزائر) لإيف بواسي عام 2007، بالنسبة للمعارض، "تصوير حرب الجزائر" بأوتيل دو سولي، كتالوج تحت إشراف لوران جيرفو وبنجامان ستورا، باريس، دار مارفال للنشر.

الدور بصورة مؤثرة)، والعمليتان تتقدمان بطريقة منسجمة، مؤلمة وفوضوية. أما ألكسندر أركادي الذي سبق وأن أخرج فيلم "لو كو دو سيروكو" (ضربة السيروكو) عام 1979، الذي كان من بين الأفلام الأولى التي تدور أحداثها حول ترحيل "الأقدام السوداء"، فقد عاد إلى الجزائر إبان "الحرب الثانية"، بواسطة فيلم "لا با مون بيي" (هناك في بلدي). ويضعنا هذا الفيلم الذي يبدو وكأنه مفتون بـ"سر" هذا الاجتثاث النهائي في صيف 1962، وجها لوجه مع السؤال المقلق الذي يطرحه العنف الوحشي الذي عاشته الجزائر على مدى فترتين تفصل بينهما عدة سنوات.

وصارت الصور الخاصة بحرب الجزائر، هذه الفترة الخاصة التي أثرت بعمق في تاريخ فرنسا المعاصر، وتعرض وهي محملة بقوة إيحائية وبقدرة قوية على استحضار الماضي والتذكر. ولا يكمن تأثيرها في وصف هذه الفترة التاريخية فحسب، بل يتمثل أيضا في قدرتها على الإيحاء والتعبير باستخدام الرموز. وأدى ظهور هذا التجسيد لحرب الجزائر على الشاشات أو كتالوجات الصور، إلى ترسخها تدريجيا في النفوس. ومن خلال عدة أفلام وثائقية[39]، بحثت باللجوء إلى الصور عن أثر هذا الماضي في الحاضر. لكن الصورة، شأنها في ذلك شأن الذاكرة، هي مجرد وجهة نظر وإطار ومقتطف (بل كذبة عند الرضوخ لليقين بموضوعية الصورة). لكن قيمتها في نفس الوقت لا تعوض، بما أنها أتاحت نشوء ذاكرة مفتوحة في منأى عن الروايات التاريخية الرسمية التي تأسست، سواء تعلق الأمر بروايات الدولة الفرنسية أو روايات الدولة الجزائرية. وكان إخراج فيلم "السنوات الجزائرية" عام 1990 تجربة مدهشة بما أتاحته من انغماس موضوعي، باعتبار هذه النغمة/اللهجة الخاصة جدا الذي تخوله طبيعة التحقيق، في نقطة تقاطع غير واضحة المعالم بين العمل الوثائقي الصحفي الصرف والتحليل التاريخي واليوميات الشخصية. وأتاح ذلك فرصة استخدام الوسائل الحديثة بطريقة نقدية دون الافتتان بها أو الوقوع في فخ موضوعية الصورة المتبادل (تتمتع الصورة بقدرة على التعبير يفتقر إليها النص، دون أن تكون الصورة مع ذلك بديلا للنص).

---

[39] "السنوات الجزائرية" عام 1991، ثم بتعاون مع جان-ميشيل موريس، "ألجيري، أني دو ساندر" (الجزائر، سنوات الرماد) عام 1995، ثم "ليتي 1962، لاندباندانس أدو فيزاج" (صيف 1962، الاستقلال ذو الوجهين) عام 2002، و"كونفرساسيون أفيك لي زوم دو لا رفوليسون ألجيريان" (حوار مع رجال الثورة الجزائرية) عام 2003، و"نوتر إستوار" (تاريخنا) الذي بثته عام 2012 قناة أرتي.

غير أن *المغامرة الاستعمارية فيما يتعلق ببدايات الغزو* في تجلياتها غير العادلة ونظامها المجحف، لم تسيطر قط على السينما الفرنسية. فقد اقتربت بعض الأفلام التلفزيونية (مثل "شفو دو سولاي" (خيول الشمس) المقتبس من كتاب جول روا) أو السينمائية مثل "فور ساغان" (حصن ساغان) (المقتبس من رواية لوي غاريل) من أصول القضية. لكن قلما كانت شخصية المستعمَر في هذه الفترات حاضرة، وكأن المستعمَرين آنذاك "غرباء" في أوطانهم. وتبدو الرغبة في إنهاء الاستعمار كسلسلة من الحلقات الموجزة وغير المتناسقة، لا تُظهر إلا في حالات نادرة أصل الظلم الذي يتيح فهم اندلاع العنف. ويصبح بالتالي الاختفاء المفاجئ لهذه الحلقة المرتبطة بأصل القضية مستعصيا على الفهم. لذلك فإن المغامرة الاستعمارية ومناهضة الاستعمار (بما في ذلك الاستعمار الفرنسي) تمثل مجالا واسعا من الصور هو بالضرورة غير متجانس.

ويتوقف أي تصالح للذاكرة بين فرنسا والجزائر على نشر الصور والعرض المتبادل والاكتشافات المشتركة. ويمكن مثلا إنجاز أعمال تشمل، ولم لا، شخصية كبيرة مثل الأمير عبد القادر، هذا المقاتل الذي تصدى للوجود الفرنسي، الذي كان عالم دين وشاعرا وفيلسوفا، واسع المعرفة تشبع بمنطق التعقل الفرنسي؟

وفي انتظار ذلك، يمكن تشجيع مبادرات أخرى، مثل تلك التي أطلقها رشيد أرحاب وباسكال جوزيف وغييوم بفيستر. وقد أثمرت اليوم الفكرة التي طرحت عام 2017 لإنشاء قناة فرنسية جزائرية على غرار قناة "أرتي"، عن واقع سمعي بصري ملموس أطلق على فيسبوك وانستغرام من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو 2020. وكانت النتائج بقدر كبير من النجاح، فقد كان ذلك مناسبة لرؤية حوالي خمسين فنانا وفاعلا في المجتمعين المدنيين الفرنسي والجزائري، من خلال ما يقارب ثلاثين مقطع فيديو أنتجت وعرضت، وقد حقق ذلك 4,5 مليون مشاهدة، 200 ألف منها بعد 48 ساعة فقط، بفضل نسبة انخراط قوية للجمهور المستهدف. وكان ذلك يرمي إلى إقامة حوار بين الفنانين والمثقفين وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمواطنين الجزائريين والفرنسيين وحاملي الجنسيتين. والهدف فعلا هو إنتاج

محتويات يومية ولكن أيضا أفلاما وثائقية طموحة الأهداف تتناول قضايا الذاكرة استعدادا لذكرى مرور 60 سنة على استقلال الجزائر.

وإن الوسائط السمعية البصرية وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في سبيل الحفاظ على الذاكرات والتاريخ الذي يمر، وذلك سعيا لتحقيق التقارب بين فرنسا والجزائر.

مسألة الاعتذار. مروراً بآسيا.

نعلم أن السلطات الجزائرية تطالب منذ عدة سنوات بتقديم "الاعتذار" عن فترة الاستعمار. وتماشياً مع الخطابات الرئاسية الفرنسية السابقة، يمكن تحقيق هذه الخطوة الرمزية عبر خطاب جديد. ولكن هل سيكون ذلك كافياً؟ أوليس من الضروري السير في طرق أخرى وتطبيق *نهج آخر* لتحقيق "مصالحة الذاكرات"؟

إن عودة الذاكرات المتضادة غالباً فيما بينها، بشأن المسألة الاستعمارية والعبودية، سلّطت الضوء من جديد على فصل من التاريخ الوطني الفرنسي ظلّ مهملاً لفترة طويلةً. ولا يمكن لهذا الأمر سوى أن يُسعدَ مؤرخي واقع الاستعمار الذين لم يتوقفوا عن العمل على هذه المسائل منذ عقود في الظل بصورة عام. فقد نجح المتخصصون في الحقبة الاستعمارية "الأولى" (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر) أو الحقبة الاستعمارية "الثانية" (القرنان التاسع عشر والعشرون)، ومؤرخو تاريخ الجزائر أو منطقة الكاريبي أو افريقيا أو الهند الصينية، في جمع كمّ من المعارف المتعمقة حول النظام الاستعماري الفرنسي، وحول نشوء المجتمعات "الإمبريالية" (التي تشمل المستعمِرين والمستعمَرين)، وحول تنوع السكان الخاضعين للسيطرة وردودهم إزاء الوجود الأوروبي. وساعدوا أيضاً في إلقاء الضوء على مدى تعقيد هذه الظاهرة التاريخية المتعددة الأوجه والمعاني. وهكذا ظهرت ببطء، وفي قلب هذا السرد، القارة الشاسعة للتاريخ الجزائري في خِضمّ بحر واسع من الكلمات والمحفوظات والمشكلات.

إن حرب الجزائر، التي دارت رحاها بين عامي 1954 و1962، انتظرت فترة طويلة ليتم الاعتراف بها و*تسميتها* على مسرح الذاكرة الفرنسية. لقد أصبح الانتقال إلى التاريخ ممكناً بفضل فتح صفحات جديدة من المحفوظات، ولا سيما محفوظات الدولة، وظهور جيل جديد من الباحثين، وحاجة عدد كبير من الأطراف المنخرطة في الصراع إلى الإدلاء بشهاداتها، عند بلوغها خريف العمر.

ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن هذه المعارف التاريخية كانت في نهاية المطاف قليلة أو ضعيفة الانتشار خارج دوائر المتخصصين فإن الفصل بين مجالات الاختصاص وكذلك ضعف الطلب

الاجتماعي عموماً على القضايا الاستعمارية، أدى إلى تهميش البحوث في تاريخ الاستعمار على نحو دائم. دعونا نضيف بعداً أساسياً ذكره المؤرخ بيير نورا، في مقابلة أجريت معه مؤخراً، في آب/أغسطس 2020، للإعلان عن نهاية مجلة *Le Débat (النقاش)*: "لم يعد التاريخ تخصصاً محورياً. إنها ليست إزالة للتاريخ (déshistorisation) فحسب بل هزيمة للوعي أيضاً. ينوء شباب اليوم بثقل التاريخ فيتجنبونه. وإني أخشى أن يأتي عمّا قريب ذاك اليوم الذي يكتب فيه المؤرخون للمؤرخين فقط".

الكتابة للمؤرخين فقط ... هل يمكن تقليل هذه الصعوبة للوصول إلى عامة الناس، فيما يتعلق بموضوع الاستعمار، من خلال الخطابات السياسية "الكبرى" لرؤساء الدول الذين أدان كل منهم، على طريقته الخاصة، الواقع الاستعماري؟ وإلى أي مدى يمكننا سن تشريعات تتعلق بالذاكرة والعفو والمصالحة؟ هل يجب ترويج حق النسيان؟ وماذا عن حق الذاكرة؟ ظهرت هذه الأسئلة الجديدة في العديد من البلدان كما ظهرت في فرنسا.

قدمت جنوب أفريقيا، في ظل المطالبة بالعدالة في نهاية نظام الفصل العنصري في عام 1990، ما يشبه "انطلاقة" للذاكرة على المستوى العالمي. أعقب ذلك، تزايد نضالات الذاكرة في أمريكا الجنوبية ولا سيما في شيلي والأرجنتين. فكانت، على سبيل المثال، المطالب التي تقدمت بها أمهات "ميدان مايو" ـ اللواتي أصبحن اليوم جدات ـ وتوجهين التهمة رسمياً للحكم العسكري في الأرجنتين. من ناحية أخرى وفي أعقاب انهيار الكتلة الشيوعية الستالينية في المعسكر الشرقي، زادت المطالب المتعلقة بالذاكرة قوةً في روسيا وبولندا وألمانيا الشرقية مع فتح محفوظات وزارة أمن الدولة (ستازي). في فرنسا كان تاريخ الشيوعية الستالينية موضوع نقاش أيضاً في العقدين الماضيين. في إسبانيا، لا تنفك معارك الذاكرات بشأن نتائج الحرب الأهلية تتزايد. وتأثرت اليابان أيضاً بسلسلة من النزاعات حول قضايا الذاكرة. ويتجلى النضال المعقد والمتعدد الأشكال ضد النسيان بوضوح في معارك الذاكرات حول ضريح ياسوكوني في اليابان، لتكريم "شهداء" الجيش الياباني الذين سقطوا في الحروب، والذين يعتبرهم المجتمع الدولي مجرمي حرب. أصبح هذا الموقع التذكاري مرجعاً مركزياً، شبه ديني، لتمجيد الكبرياء الوطني، مما أثار

ردود فعل غاضبة من العديد من اليابانيين والرأي العام في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا والصين وكوريا.

ونرى بالتالي أن خطاب "الاعتذار" وليس الاعتراف بالمجازر فقط، لا يكفي لتهدئة الذاكرات الجريحة، وتعزيز المعرفة حول هذه المسألة، ودحر الأفكار النمطية والعنصرية. وإننا إذ أردنا المرور بآسيا لتناول العلاقات بين اليابان والصين وكوريا في القرن العشرين، فهو لعلمنا بأنه تم إعلان الاعتذار بالفعل...

بعد انتصار اليابان على روسيا في عام 1905، وُضعت الملكية الكورية في البداية تحت الحماية اليابانية، وتم ضمها في نهاية المطاف في عام 1910 وأُسقط النظام الملكي، بموافقة ضمنية من القوى الغربية العظمى. فأصبحت كوريا واقعياً مستعمرة يابانية، ولكن القوميين الكوريين لم يعترفوا ابداً بهذا الأمر الواقع. فبالنسبة لهم، الاحتلال الياباني لكوريا هو احتلالٌ غير مشروع. وفي عام 1945، وضعت هزيمة اليابان نهايةً لهذا الاستعمار. في عام 1965، وبعد الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية، تسارعت المفاوضات بين سول وطوكيو، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (المنقطعة منذ عام 1945 ...) واعترفت اليابان بحكومة جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة في شبه الجزيرة الكورية. في المقابل، تعهدت كوريا بعدم المطالبة بتعويضات عن الفترة الاستعمارية. ومع ذلك، بقيت الخلافات قائمة، أولاً بشأن قراءة الماضي وثانياً بشأن السيادة على بعض الجزر.

فيما يتعلق ببكين، وبعد زيارة نيكسون للصين عام 1971، اعترف اليابانيون بالحكومة الشيوعية عام 1972، وأعربوا عن اعتذارهم عن ماضي اليابان الاستعماري. ولكن مع الصين أيضاً، ما زال الخلاف من حيث الموضوع قائماً بشأن هذه القضية. في وقت لاحق، حتى الإمبراطور أكيهيتو أعرب عن ندمه.

مع ذلك، فإن جماعات الضغط القومية القوية جداً داخل جهاز الدولة الياباني تضغط من أجل عدم ترجمة هذه الاعتذارات وهذا الندم إلى الواقع بتاتاً. على سبيل المثال، عبر الزيارات المتكررة التي يقوم بها رؤساء وزراء من اليمين إلى ضريح ياسوكوني في طوكيو تبجيلاً "لأرواح الجنود" الذين سقطوا في

القتال أثناء الحروب اليابانية، بما في ذلك القادة والعسكريون الذين أعدمهم الأمريكيون في إطار محاكمة طوكيو عام 1948.

لم تفضي الاعتذارات الرسمية إلى إعادة النظر في مسؤولية الدولة اليابانية. ولا تعتبر اليابان أنها تتحمل مسؤولية قانونية، على سبيل المثال في حالة "نساء المتعة"[40]، لأن المذنبين كانوا من "المتعاقدين الخاصين مع الجيش". وهذا يمنع "نساء المتعة" من المطالبة بتعويض مالي. كما تعتبر الدولة اليابانية أن القضية سقطت بالتقادم.

نتيجة لذلك، تبدو الاعتذارات اليابانية ضرباً من النفاق من وجهة نظر الرأي العام في كوريا والصين، وهما بلدان ما زالت مشاعرهما ملتهبة ضد "الساعين إلى الانتقام" من اليابانيين. من الواضح أن "سياسة الاعتذار" وحتى التعويضات المالية لم تفلح أبداً في تهدئة الاستياء الصيني أو الكوري من اليابان. ورغم أن المؤرخين اليابانيين تناولوا القضايا الشائكة (مثل عمل يوشيمي يوشياكي عن نساء المتعة، وعمل كاساهارا توكوجي حول مذبحة نانجنغ ـ الذي سينشر قريباً بالفرنسية ـ، وكلاهما نُشرا في التسعينيات)، لا تزال السلطات اليابانية وكأنها فقدت الذاكرة بهذا الشأن، متحججة بأنها كانت قد قدمت الاعتذار سابقاً، وأن هذا الماضي "انتهى". في اليابان، تواصل بعض الدوائر الثقافية والسياسية إنكار المجازر (مثل مجزرة نانجنغ عام 1937 التي ارتكبها اليابانيون ضد السكان الصينيين)، والانتهاكات التي ارتكبت خلال الحقبة الاستعمارية. ينوه المؤرخ بيير-فرانسوا سويري بأن "من أجل تمرير تاريخ يأبى المرور، على الحكومة اليابانية القيام بعمل جاد لإعادة النظر في سياستها قبل عام 1945 والسماح بالتعبير عنها بشكل خاص في الكتب المدرسية ومن خلال التوقف عن تأييد محاولات تثمين الاستعمار"[41].

لقد تطرقت في صحيفة لوسوار *دالجيري* (*Le Soir d'Algérie*) إلى قضية الاعتذار على النحو التالي: " لقد سبق وأن أدان العديد من الرؤساء الفرنسيين المجازر التي ارتكبت أثناء الاستعمار. وقد وثَّقت أعمال

---

[40] "نساء المتعة": هذا المصطلح هو التعبير الملطف الذي يستخدمه اليابانيون للدلالة على الفتيات اللواتي يُطلق عليهن بصورة أكثر دقة عادة " عبيدات الجنس في الجيش الياباني". هؤلاء النساء، أو بالأحرى هؤلاء الفتيات، اللواتي كانت أعمارهن بين 14 و18 عاماً - تم تجنيدهن قسراً أو اختطافهن أو إغرائهن بوعود عمل كاذبة، في أماكن أشبه ببيوت دعارة عسكرية للجيش الياباني.

[41] في عام 2014، نال المؤرخ المتخصص في تاريخ اليابان، بيير- فرانسوا سويري، على جائزة الأدبية لآسيا في عام 2014 عن كتابه: *ساموراي، 1000 عام من تاريخ اليابان*. وحاز أيضاً في عام 2017 على جائزة مجلس الشيوخ الفرنسي للكتب التاريخية، وجائزة جيزو (Guizot) عن كتابه المعنون: *حديثة دون أن تكون غربية. إلى أصول يابان اليوم*.

كثيرة للباحثين في فرنسا هذا الفصل التاريخي توثيقاً جيداً مع نشر الكثير من المؤلفات. لا أعرف ما إذا كان أي خطاب اعتذار رسمي جديد من شأنه أن يكون كافياً لتهدئة الذاكرات الجريحة ولسد فجوة الذاكرة الموجودة بين البلدين. في رأيي، من المهم خصوصاً الاستمرار في الاستعلام عن ذلك النظام الاستعماري، وواقعه اليومي وأهدافه الأيديولوجية، وأشكال المقاومة الجزائرية والفرنسية ضد نظام الهيمنة ذاك. إنه عمل دؤوب وطويل الأجل ينبغي أن نقوم به معاً على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. من خلال الصور والكتابات وعبر المؤتمرات والتبادلات الجامعية، لنقل حقيقة هذه الفترة للأجيال الشابة التي لم تشهدها. لتجنب تكرار الماضي[42]".

موضوعات أخرى، تحديات أخرى

لا تزال هناك قضايا ساخنة أخرى متعلقة بهذا الماضي الاستعماري المشترك ينبغي معالجتها. سأتناول ثلاثة منها.

ـ بدايةً، التجارب النووية. أجرت فرنسا 17 تجربة في الصحراء بين عامي 1960 و1966. أربعة منها كانت جويةً تم إجراؤها بالقرب من رقان، بينما أجريت 13 تجريه نفقيّه في جبال الهقار بالقرب من عين أكر. وبموجب اتفاقيات إيفيان، أعيدت المواقع إلى السلطات الجزائرية في عام 1967 بعد تفكيك المنشآت الفنية وسدّ الأنفاق. ولكن العديد من المعدات العسكرية (المركبات والأسلحة والطائرات، إلخ) التي تعرضت عمداً لآثار التجارب الجوية والتي وضعت لهذا الغرض على مسافات مختلفة من "نقطة الصفر المعينة"، تم تركها هناك أو دفنها. هذا ما جاء في الدراسة المعنونة "تحت الرمال، النشاط الإشعاعي!" والتي نشرتها مؤسسة هاينريش بول في 29 آب/أغسطس 2020، بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وضعت هذه الدراسة التي أجريت بالتعاون بين مرصد التسلح والحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية - فرنسا (ICAN France) جرداً لما تركته فرنسا وما دُفن تحت الرمال، "من مفك براغي ملوث بالنشاط الإشعاعي إلى حطام الطائرات والدبابات". يرى مؤلفو هذه الدراسة أنه ينجم عن وجود هذه النفايات مخاطر صحية كبيرة على السكان المحليين والأجيال القادمة وكذلك على البيئة. بعد ما

[42] حوار أجراه نوفل ابراهيمي الميلي، وتم نشره في صحيفة لوسوار دالجيري (Le *Soir d'Algérie*) بتاريخ 2020/08/10.

يقرب من ستين عاما على النزاع، تطالب جمعيات مختلفة فرنسا " بتسليم السلطات الجزائرية القائمة الكاملة للمواقع التي دُفنت فيها النفايات الملوثة " والعمل على تسهيل تنظيف المواقع المعنية. في عام 2007، نشرت وزارة الدفاع الفرنسية، من جهتها، ملف عرض تذكر فيه طرائق إجراء التجارب، والتدابير المتخذة آنذاك لضمان حماية الأشخاص المعنيين والسكان القاطنين في المناطق المحيطة، والحوادث التي وقعت خلال التجارب الأربع تحت الأرض، وكذلك استنتاجات بعثة التقييم التي طلبتها الجزائر عام 1999 من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الوضع الإشعاعي للمواقع القديمة التي أجريت فيها التجارب. وفي عام 2007 أيضاً، تم تشكيل لجنة مشتركة بعد زيارة الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي. صحيح أنه لم يتم نشر أي تقرير منذ ذلك الحين، ولكن يبدو أن الاتصالات بين فرنسا والجزائر مستمرة للتوصل إلى اتفاق فرنسي جزائري بشأن معالجة مواقع التجارب القديمة.

ـ هناك أيضا مسألة المقابر الأوروبية واليهودية في الجزائر. إنها مسألة أساسية لجميع العائلات المرتبطة بذكرى أحبائها. تمثل المقابر تراثًا مشتركًا لتاريخ الجزائر وتاريخ فرنسا. ينبغي اليوم الحفاظ عليها باسم واجب الذاكرة وواجب احترام الأموات. صدر قرار عن وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2004 يحدد المقابر ذات الأوضاع المتردية والمعنية بعملية تجميعٍ للقبور، ومواقع التجميع هذه (في مقابر عواصم الولايات). لم يتم تطبيق هذا المشروع. بالنسبة لمسألة المقابر، يجب مراعاة جانب الذاكرة في الحفاظ على التراث الفرنسي الجزائري. فيما يتعلق، على سبيل المثال، بموقع مقبرة سانت أوجين ـ بولوغين، المبنية على شرفات تلة عند سفح كنيسة سيدة أفريقيا، فهي مليئة بالشخصيات العظيمة التي ساهمت في الإشراق الثقافي والفني للجزائر العاصمة والتي اضطلعت أيضاً بدورٍ في الحفاظ على التراث. فنجد فيها قبورا لأسماء عظيمة في مجال الموسيقى العربية الأندلسية مثل المعلم موزينو (1865-1928)، موسيقيٌ في فن "الصنعة" تتلمذ في الجزائر على يد الشيخ محمد علي سفنجة، ولاهو سرور (1860-1940) ملحن وعازف كبير على العود الأندلسي (الكُترة)، وخصوصاً أحد الأسماء الكبيرة في هذا المجال، إدمون ناثان يافيل (1874-1928). بالنسبة إلى آنييس عزيزة التي تحي مشروعاً لإعادة تأهيل هذا الموقع، "هناك إمكانات من شأنها أن تتيح تنظيم زيارات برفقة مرشدين، وإنشاء مسارات ثقافية

متصلة بمتحف الجزائر العاصمة والمتحف الوطني للآثار القديمة، والمكتبة الكبرى والمعهد الوطني العالي للموسيقى... إني أحلم منذ سنوات برؤية أهل الجزائر العاصمة يتملكون هذا المكان لأنه يعرفهم بتاريخ مدينتهم. تم العثور في هذا الموقع على قبور تعود إلى الإمبراطورية الرومانية. وفي ضريح الحاخامات داخل المقبرة اليهودية، دُفن الحاخام الأكبر سيمون بن سماح دوران (1361-1444)، وهو المعاصر لأحد الأولياء الصالحين الذي يعتبر رمزاً لمدينة الجزائر، أي العلاّمة سيدي عبد الرحمن. ويعتقد بعض الباحثين بأنهما كانا على تواصل. في المقبرة المسيحية، يمكن الاطلاع على الوصاية التركية من خلال قبور القناصل حيث تم دفن ممثلي مختلف الدول الموجودين في الجزائر العاصمة في تلك الحقبة[43]".

ـ ثمة مجال آخر للاستكشاف يتعلق بإعادة الطبعات وترجمة المؤلفات. تمت ترجمة الأطروحة الضخمة للبروفيسور شارل روبير أجرون بعنوان (المسلمون الجزائريون وفرنسا، أربعة أجزاء، 1980) إلى اللغة العربية مؤخرا من قبل المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. إن هذا التكريم بعد الوفاة والمستحق للمعارف التي ألمّ بها هذا المؤرخ الكبير لتاريخ الجزائر المعاصرة، هو "علامة من علامات الزمن"، لأن هذا المركز التابع لوزارة المجاهدين لم يكن يبدي انفتاحاً أمام المؤرخين الفرنسيين. وأخبرني المؤرخ الجزائري صادق سلّام بإعادة طباعة المؤلَّف المعنون *نحو السلم في الجزائر*، وهو عبارة عن أصول محاضر المفاوضات من "إيفيان الأولى" في لوغران، وفي ولي روس، و "إيفيان الثانية"، ومجموعة من النصوص والوثائق التي جمعها المؤرخ الفرنسي موريس فايس، ويُعدُّ هذا بمثابة مؤشّر آخر من مؤشرات الزمن الجديد. وتُرجم هذا العمل إلى اللغة العربية، واشترى معهد البيار كمية كبيرة منه. وتم في الجزائر إعادة إصدار أحد المؤلفات "الكلاسيكية" الأخرى عن حرب الجزائر: *ربع الساعة الأخيرة*، للصحفي ألبرت ـ بول لانتان ، من قسنطينة ، والذي تابع كل تسلسل أحداث هذه الحرب، من الجانب الجزائري ومن الجانب الفرنسي. ويمكننا سرد أمثلة كثيرة عن الترجمات والكتب المتداولة بين الضفتين، والتي تتيح تعريف جمهور

[43] حوار مع آنييس عزيزة

حريص دائماً على الاطلاع على المعارف وعلى وجهات نظر أخرى، ورؤية أخرى... وهكذا يوضّح الكتاب المتداول ضرورة المرور بالعملية الإبداعية للكتابة، التاريخية أو الشعرية أو الأدبية، أو المقالات غير الاكاديمية. هكذا يمكن أن يظهر العمل التنظيري، العابر للتاريخ، المرتبط بعملية الكشف عن مسائل شخصية، مع الانفتاح على تاريخ لا يتم أخذه في الاعتبار في نشاط الدول، أو في الخطاب الاجتماعي[44].

ـ من ناحية أخرى، تم وضع تصور للتعاون بين الوكالة الفرنسية للتنمية والمعهد الوطني السمعي البصري (INA) وبين المركز الجزائري للسينما في الجزائر لحفظ المحفوظات الوطنية رقمياً وإنشاء الأفرقة المحلية من أجل الحفظ الفعال والمجهز بالوسائل الداعمة للتراث. الأمر يتعلق بنقطة تطبيقية محتملة (بانتظار رد الطرف الجزائري) لكن يمكن النظر في أمور أخرى، على سبيل المثال في مجال التعاون السمعي البصري، أو تجديد التراث المبني حيث هناك اتصالات قائمة بشأن هذا الموضوع الأخير مع ولاية الجزائر.

ـ في الوقت الذي كان قد أوشك فيه تحرير هذا التقرير على نهايته، تعرضت فرنسا لاعتداءات مميتة، قطع رأس أستاذ التاريخ صموئيل باتي واغتيال ثلاثة من المؤمنين داخل كنيسة في مدينة نيس على يد الإرهاب الإسلامي المتطرف. بعد هذه الأعمال الدموية، طُرحت مسألة العلاقة بين الديانة الإسلامية واستغلال هذه الديانة لأغراض سياسية، بما يتناقض مع المبادئ التي جاء بها الإسلام والتي يذكر بها المسؤولون مراراً وتكراراً، مثل: "أنه من قتل نفسا ... فكأنما قتل الناس جميعا". وينبغي هنا مراعاة اعتبارات أخرى، لا سيما العلاقة بين العمل التربوي وظهور العنف. في زمن التنافس بين الضحايا وإعادة بناء الروايات المتخيلة، سنرى أن الحرية الفكرية والعمل التاريخي يمثلان وقائية ضرورية لمكافحة حرائق الذاكرات الملتهبة، وخصوصاً لدى الشباب. يجب قول وسرد أشياء أخرى بشأن الاستعمار وحرب الجزائر. إن روايات هذه الفترة الطويلة مليئة بالصور والقصص المتخيلة يصعب فيها البت بين ما هو حقيقي أو خيالي، ومليئة أيضاً بالصور الناقصة التي نميل فيها إلى الخلط بين ما نعرفه ونجهله. وهكذا، فإن سردَ قصةٍ تقدم تاريخ فرنسا الاستعمارية كما لو كان كتلة متجانسة تحظى بقبول وموافقة جميع الفرنسيين

[44] في هذا المجال، الاطلاع على الكتاب، **المحفوظات المتوهجة: الكتابة بين التحليل النفسي والتاريخ والسياسة**، سيمون مولينا، باريس، دار نشر لارماتان، 2011.

عليها، هو عبارة عن سردٍ لا يصمد أمام الفهم الصحيح للواقع. فمن لويز ميشيل إلى جان جوريس، ومن أندريه بروتون إلى فرانسوا مورياك، ومن إدغار موران إلى إيميلي بيسكان، زوجة مصالي الحاج، ومن بيير فيدال ـ ناكيه إلى جيزيل حليمي، كلها أسماء ومسارات لأولئك الذين رفضوا النظام الاستعماري والتي ينبغي أن تتطلع عليها الأجيال الشابة، للخروج من الذاكرات المنفصلة الخاصة بكل طائفة أو جماعة. ويجب في إطار هذه الحركة الإشارة إلى حقيقة أنه في باريس وفي عام 1949 كان قد أنشأ الأستاذ عليون ديوب، الذي أصبح لاحقاً عضوا في مجلس الشيوخ، مجلة *حضور أفريقي* (*Présence africaine*)، فضلاً عن دار النشر المرتبطة بها، لمكافحة العنصرية والاستعمار. وفي باريس أيضاً، في عام 1956، في خضم حرب الجزائر، عُقد المؤتمر الأول للكتاب والفنانين الأفارقة بحضور فرانتس فانون، المناضل الدؤوب من أجل قضية استقلال الجزائر. وصف المنظمون هذا المؤتمر بـ "باندونغ الثقافي" نسبة إلى المؤتمر الأفريقي الأسيوي الكبير الذي كان قد أدان في نيسان/أبريل 1955 الاستعمار والامبريالية.

ـ يمكن تنفيذ هذا العمل الاستقصائي التاريخي عن طريق التربية الوطنية، والكتب المدرسية أو الأفلام الروائية. سيتوجب في الصدد، تكوين أعداد كبيرة من مدرسي التاريخ، وتحديداً تاريخ الاستعمار، وزيادة عدد المناصب التدريسية في الجامعات الفرنسية. فمن غير الطبيعي أن تقوم قلّة من الجامعيين بتدريس تاريخ المغرب العربي المعاصر، في حين أن جزء كبير من أطفال المهاجرين ينحدرون من المغرب العربي على وجه التحديد[45]. وفي انتظار سرد فرنسي جزائري مشترك يحظى بقبول الجميع، وبشأن هذا الموضوع الصعب المتعلق بنقل هذه الذاكرة، كتب المحامي الكبير جان جاك دو فيليس (1928-2008) ، في نص موجه لجمعية العمل المدني بلا عنف، لكتاب شهادات، *بعنوان أولئك الذين رفضوا الحرب في الجزائر*[46] : "لم تطلبوا أي شيء، لا امتنان الشعب الجزائري، ولا الثناء من أحد، ولا حتى من دعاة السلام، لأنكم كنتم وما زلتم متواضعين، وفعلتم ما يمليه عليكم ضميركم، ورفضكم كان متعدد الأشكال

[45] في هذا المجال مراجعة كتاب بيير فيرميرين، **بؤس علم تاريخ المغرب العربي ما بعد الاستعمار**، 1962 - 2012، باريس، منشورات السوربون، 2012.
[46] إيريكا تراير، **معارضو حرب الجزائر**، دار نشر سيليبس، 2008.

ومتنوعاً وشخصياً، رفضكم كان غنيّاً بتنوّعه. (...) كنتم محقين في هذا العمل بالتفكير بضحايا هذه الحرب، ومعاناتهم، وبالجزائريين المقموعين، وبالمحكوم عليهم بالإعدام، ولكن أيضاً بالذين أعيدوا إلى الوطن، والحركيين، وكذلك بضحايا هذه الحرب التي كان من الممكن تجنبها لو تمكن السياسيون آنذاك من تصور مستقبل يسوده السلام، ولا يفرضه قانون السلاح. (...) مثقفون وشخصيات مثل جان بول سارتر، وتيودور مونود، وبول ريكور، وآخرون كُثر، دعوا إلى الرفض والعصيان، وإن كانت مخاطرتهم في ذلك أقل مقارنة بصعوباتكم ومعاناتكم؛ رفضكم أصبح عملاً وحدثاً؛ كنتم تؤثرون على العالم."

الخاتمة

نحو معاهدة للذاكرات والحقيقة

"لا تسألوا أبدا ما هو أصل الإنسان وفصله، بل اسألوا عن حياته وأعماله وشجاعته ومزاياه، وعندئذ تدركون من يكون"

الأمير عبد القادر الجزائري.

لقد أدى التمسك الهستيري بماضي الجزائر إلى تعكير صفو العلاقات بين فرنسا القارية والأقدام السوداء، وبين الجزائريين وحكامنا، وبين الفرنسيين الأقحاح والفرنسيين من أصول مهاجرة على اختلافاتهم، حيث يختلط أو لا يختلط العمال المسنون لدى شركة رينو للسيارات والحركيون والشباب من الجيلين الثاني والثالث. إنه تمسك عاطفي مرضي لا يمكن محوه. وحدها التربية عبر الصحافة والمدرسة من شأنها أن تقنع ببناء التسامح كقيمة مطلقة، وذلك من خلال المزج بين التاريخ والفلسفة والأخلاق والمواطنة. إن هذه المهمة الشاقة والمتكررة أبداً هي التي توضحونها على أفضل صورة دون أن تثبط لكم عزيمة، حتى وإن كان من شأن إبعاد مؤقت أن يكون ضرورياً لكم لتهدئة الحسرات والامتعاض المفهوم.

رسالة من جان ـ لوي روا، ابن جول روا، كانون الأول/ديسمبر 2020.

وأشار الرئيس إيمانويل ماكرون في خطاب التكليف الذي وجهه لي، إلى أن الرغبة تحدوه "إلى الالتزام بنهج جديد لمصالحة الشعبين الفرنسي والجزائري." ومع اقتراب الذكرى الستين لاستقلال الجزائر في عام 2022، تظل الحاجة إلى معاهدة جديدة للمصالحة والصداقة بين الشعبين من مقتضيات الساعة أكثر من أي وقت مضى.

أولا، لأنها مسألة *تنمية* لمستقبل البلدين.

في مقدمة كتاب *مصالحات*، الذي نشرته الوكالة الفرنسية للتنمية، كتبت السيدة نغوزي أوكونجو إيويالا، وزيرة نيجيرية سابقة، والمديرة العامة للبنك الدولي ما يلي: "تحقيق المصالحة بين الشعوب والأفراد الذين

مزقتهم الصراعات والنزاعات، والتوفيق بين الأهداف المتناقضة والنبيلة على حدّ سواء التي ترمي إليها السياسات العامة، وتحقيق ازدهار اليوم ورفاهية الغد، والتطلع نحو المثالية والصمود أمام الواقع، وتحقيق تطلعات الأجيال المختلفة، هذا هو بالأساس ما يعنيه العمل كل يوم من أجل التنمية.[47]"

المصالحةُ، لأن الجزائر تحظى بمكانة بالغة الأهمية في حوض البحر الأبيض المتوسط برمته. إن الجزائر، التي يبلغ طول سواحلها 1400 كيلومتراً، تملك أطول حدود بين أفريقيا وأوروبا. ومن نافلة القول إن دورها في تطورات الهجرة أساسي في هذا الجزء من العالم. من ناحية أخرى، فإن الصحراء الجزائرية، وهي الأكبر في العالم، تمتد على مئات الكيلومترات الحدودية، مع ليبيا والنيجر ومالي ... وهي أكبر حدود صحراوية، حيث تدور مواجهة كبيرة ضد الجماعات الجهادية التي تحاول زعزعة استقرار منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

إن هذه الحدود المزدوجة، المتوسطية والصحراوية، تمنح الجزائر ثقلاً كبيراً في حل المشاكل الحالية بشأن الهجرة، والإرهاب، أو حالات عدم الاستقرار الذي تسود في بعض بلدان هذه المنطقة. كيف يمكن إذاً ألّا ننظر إلى المستقبل من المنظور ذاته لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؟ ويمكن أن نضيف أيضاً إلى هذه القضايا الأساسية، السعي معاً إلى البحث المشترك عن الطاقات المتجددة، وتعميق علاقاتنا الاقتصادية في وقت تحتل فيه الصين مكانة رائدة في السوق الجزائرية، ومخاطبة الأجيال الشابة الفاقدة لمعالم هويتها.

أصبح الماضي الاستعماري وحرب الجزائر يمثلان في فرنسا إحدى نقاط تبلور للفكر المحموم الذي بدأ يتجلى هنا وهناك حول موضوع "الهوية الوطنية"، داخل مجتمع فرنسي متنوع جداً في أصوله. ويتضح ذلك في حدة النقاشات الأخيرة حول قانون 23 شباط/فبراير 2005 المتعلق "بالاستعمار الإيجابي"، ومخاطر "التوبة"، أو حول الآلام التي خلفتها العبودية. تركت ذكريات الاستعمار آثاراً متفاوتة جداً في فترة التاريخ الاستعماري، حيث تحتل الجزائر فيها مكانة مركزية لطول فترة الوجود الفرنسي فيها (132

[47] **مصالحات**، بإشراف ريمي ريو، الوكالة الفرنسية للتنمية، دار نشر ديبا بوبليك، حزيران/يونيو 2019.

عاماً)، والاستعمار الاستيطاني الأوروبي القوي فيها، واكتشاف النفط والغاز، والتجارب النووية في الصحراء الجزائرية، وشراسة حربٍ استمرت أكثر من سبع سنوات.

لقد رأينا أن هذا التاريخ لا يزال يتعلق بملايين الفرنسيين، من "الأقدام السوداء" والجنود، من الضباط والحركيين، والمهاجرين الجزائريين، وذوي الجنسية المزدوجة الذي يعيشون على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وكما أوضحت، فقد تم انجاز بعض الخطوات، مثل التصويت في الجمعية الوطنية الفرنسية في عام 1999، على الاعتراف بوقوع "حرب" في الجزائر، والاعتراف في عام 2005 بالمجازر التي ارتكبت في سطيف وقالمة في عام 1945. وكذلك الخطاب الذي ألقاه فرانسوا هولاند في كانون الأول/ديسمبر 2012 حول "شراسة" النظام الاستعماري. ويندرج تصريح إيمانويل ماكرون، بشأن قضية موريس أودان في إطار التقليد الكبير المتعلق بقرارات الاعتراف التاريخي بالماضي المظلم لفرنسا مثل، في إطار موضوع مختلف، خطاب جاك شيراك حول الاعتقال الجماعي في مضمار الدرجات الشتوي (فيل ديف). وإن هذا التصريح يمهّد لمرحلة جديدة سيكون من الصعب للغاية الرجوع عنها، لأنه يتحدث عن النظام الذي تمخض عن "الصلاحيات الخاصة"، التي تم التصويت عليها في عام 1956، والذي حد من حرية التعبير وأعاق الحقوق الفردية وأضفى الشرعية على مراكز الاحتجاز الإداري، وأتاح إنشاء "مناطق محرمة" يجوز إطلاق النار فيها على المدنيين دون تحذير مسبق.

من الضروري اليوم القيام بخطوات رمزية وسياسية أخرى تتعلق خصوصاً بالشخصيات السياسية الوطنية الجزائرية التي تم اغتيالها، وأعني خاصةً السياسيين الجزائريين، الذين يُعتبرون أبطال النضال الوطني في الجزائر، مثل المحامي علي بومنجل، صديق رينيه كابيتان الذي كان بدوره رفيق درب للجنرال ديغول. ألقى الضابط الفرنسي بول أوساريس بعلي بومنجل من النافذة في آذار/مارس 1957. اعترف بول أوساريس بهذا القتل في مذكراته. ومن شأن هذا الاعتراف بالاغتيال أن يمثل خطوة إضافية للنظر في وجه هذا الماضي الاستعماري. في رأيي، هذا أمرٌ مفضلٌ على خطاب "التوبة"، الذي رأينا آثاره الوهمية في الصراع بين اليابان والصين وكوريا (الآثار المذكورة سابقاً في تقريري).

ويمكن اتخاذ خطوات أخرى، وهي كثيرة بالنسبة للجزائر، لا سيما بشأن مدة بقاء الوجود الفرنسي، والتي تظهر الرفض الجزائري. ومثل إعادة رفات أفراد عائلة الأمير عبد القادر، المدفونين في *شاتو دو أمبواز*، مكان إقامة الأمير بعد هزيمته. وفي هذه المناسبة، ينبغي توضيح ما قام به الأمير بعد أسره لصالح مسيحيي الشرق الذين لجأوا إلى دمشق عام 1860. ولما لا يتم أيضاً النظر في إعادة المدفع الشهير "بابا مرزوق"، الذي كان فيكتور جي دوبيريه، قائد البحرية الاستعمارية والمنحدر من إقليم بروتاني، قد نقله إلى عاصمة مقاطعة فينيستير؟ في تموز/ يوليو 1830، وفي الأيام الأولى لسقوط الجزائر العاصمة، تم الاستيلاء على هذا المدفع وأرسل كغنيمة حرب ثمينة إلى مدينة بريست، ليتم تثبيته في دار صناعة السفن العسكرية فيها.

وسنطلع في التوصيات المذكورة لاحقاً، على طرق عملية أخرى لإحراز تقدم ملموس يتطلع إليه الكثيرون في فرنسا والجزائر. انتهت حرب الجزائر منذ ستين عاماً، وبالتالي ستكون قادرة على الابتعاد أكثر عن الأرواح التعيسة. هذا *الانفصال* بين الجزائر وفرنسا، في نهاية صراع قاس دام سبع سنوات، ضاع في متاهات لامتناهية من المعاني التي اختلط فيها أشكال الحنين الاستعماري والعار المخزي. بُذلت جهود منذ عدة سنوات للعودة إلى البدايات، إلى فترة ما قبل الحرب سعياً إلى فهمها. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به، ولا سيما على مستوى التربية الوطنية، للنظر في الماضي الاستعماري الكامل لفرنسا الذي أفضى لاحقاً إلى نهايات صعبة وقاسية للاستعمار. بدأت الكتب المدرسية بهذا العمل، لكن يجب التأكيد على هذه المعرفة بالتاريخ الاستعماري، هذا التاريخ الفرنسي جداً.

من خلال مضاعفة الخطوات السياسية والرمزية، سنتمكن من الابتعاد عن ذاكرة أصبحت *حبيسة الماضي*، يُعاد فيها تكرار صراعات الماضي باستمرار. الذاكرة سببٌ للخلاف، ولكن يمكنها أيضاً أن تكون قوة إبداعية، في مواجهة أولئك الذين يرغبون في محو صفحات الماضي المظلمة. لذا يجب أن نجد "*الذاكرة المعتدلة*"، كما قال الفيلسوف بول ريكور، بين مخاطر تكرار الحروب القديمة في الوقت الحاضر، ومخاطر محو الحقائق التي يمكن أن تفضي إلى نفيٍ معمم. إن العمل التاريخي والخطوات السياسية تساعد على الخروج من هذه المعضلة بين طفحان الذاكرة وفقدانها. ليس الهدف كتابة تاريخ

مشترك، ولكن السعي لشرح الحدث الاستعماري معاً، وعدم الاعتقاد بأنه يمكن البت في كل شيء بأحكام نهائية. ينبغي لهذا العمل المشترك أن يبقي باب الجدل مفتوحا بين المواطنين، لأنه يصغي للظروف السائدة في زمانه للخروج من نبش الماضي وجراح الذاكرة. وبذلك فهو يقوم باستمرار بإعادة إنشاء أدوات عمل للذاكرة لم ينته.

هذا الطريق الطويل الممتد بين المواقف السياسية والشهادات والبحوث التاريخية والجدل، ما زال مفتوحاً أمام المجتمعين الفرنسي والجزائري، من أجل بناء المستقبل والخروج من عملية نبش الماضي.

يفتح هذا التحرك نحو المصالحة إمكانية الانتقال من ذاكرة فئوية إلى ذاكرة مشتركة في فرنسا وبين المؤرخين الجزائريين والمؤرخين الفرنسيين. والتاريخ لا جنسية له، فهو نتيجة عمل المؤرخين الذين لديهم أدوات ومراجع يمكن أن تكون محفوظات مكتوبة وشهادات.

ويسمح هذا التحرك أيضاً بالخروج من التنافس بين الضحايا. هناك بين المجموعات المختلفة الحاملة للذاكرة الجزائرية ما يشبه التشبث بذاكرة منعزلة حيث تقدم كل مجموعة نفسها بأنها الضحية الكبرى مقارنة بالمجموعة الأخرى من حيث الإهمال والجراح والمنفى والخيانة. من الضروري كبح هذه المنافسة الرهيبة، القائمة حتى داخل كل مجتمع من المجتمعين، لكونها عقيمة. من الصعب البناء على نبش الماضي وإعادة واجتراره. الشيء الرئيس هو فهم ما حدث في هذا التاريخ، لتحديد أسباب هذا الانفصال.

فشل الاختلاط بين الأعراق (العيش معاً) في الجزائر إبان فترة عهد الاستعمار، لكن نجاحه في فرنسا اليوم هو تحدي رئيس. ونفس الشيء في الجزائر، حيث يجب الاعتراف بالدور الذي اضطلع به الأوروبيون في التاريخ المعاصر، أو المصير الخاص ليهود الجزائر.

في كتابي المعنون *الغرغرينا والنسيان*، الذي نُشر عام 1991، حاولت أن أبين أن هذا الصراع لم ينته، في أذهان الناس وقلوبهم، لأنه وعلى ضفتي البحر الأبيض المتوسط، لم يتم تسمية هذا الصراع أو عرضه أو تأكيده بصورة كافية، في إطار ذاكرة جماعية وبواسطتها، وأن أظهر أن الاعتراف العملي بالانتهاكات المرتكبة أثناء حرب الجزائر هو شرط أساسي للسير قدماً نحو ذاكرة أكثر هدوء. وإننا نعلم أن العيش في

حالة إنكار لمأساة معينة يعرضنا دائماً لعودة ذاكرات خطيرة وقاسية[48]. وقد تراكم حول الطلاق الفرنسي الجزائري، وهو الأكثر مأساوية في فترة إنهاء الاستعمار، أشكالٌ من الكبت وإرادة النسيان، وهي أسباب لسوء تفاهم لا حصر له لا يزال قائماً. لذلك يجب السير قدماً نحو المزيد من الحقائق.

وإن الموقف الذي اتخذه رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون من موريس أودان يحيلنا أيضاً إلى قضية *مفقودي* حرب الجزائر. لم يتم العثور أبداً على جثمان موريس أودان. مثل آلاف الجزائريين خلال "معركة الجزائر" أو الأوروبيين في وهران في صيف 1962. كيف يمكن الانتهاء من الحداد بشأن هذه الحرب دون التطرق إلى مصير الأشخاص المفقودين والذين لم يتم دفنهم؟ والذين ما زالوا يهيمون كالأشباح في الوعي الجماعي الفرنسي والجزائري؟ الخروج من المحو ومن الاختفاء يتيح الاقتراب من الواقع ومن المصالحة الممكنة. بطبيعة الحال، نجم عن هذا العمل حول الحقيقة إطلاق صراخ من أولئك الذين يقولون إن الأمر يتعلق بـ "التوبة" وأنه لا ينبغي أبداً التطرق إلى الجانب المظلم من الماضي الفرنسي. غير أن الأغلبية الهائلة من أولئك الذين عاشوا فترة الاستعمار، تشجع أولئك الذين يناضلون اليوم للتوجه نحو فهم الماضي الخاص بهم.

على فرنسا إذن، بدل "التوبة"، أن تعترف بالتمييز والانتهاكات التي كان سكان الجزائر ضحاياها، وتسليط الضوء على وقائع محددة. لأن الإفراط في ثقافة التوبة، أو الرؤى المهدئة لتاريخٍ محتجزٍ لدى مجموعات ضغط الذاكرة، لا تساعد في تهدئة العلاقة مع ماضينا.

ليست كل هذه الوقائع التي تم شرحها والمقدَمة للأجيال الشابة للاطلاع عليها، أحكاماً نهائية حول الاستعمار وحرب الجزائر. إن كل هذه الوقائع المعلنة التي أثبتها المؤرخون منذ فترة طويلة، تبقي باب الجدل بين المواطنين مفتوحاً للخروج من إعادة اجترار الماضي وجراحات الذاكرة، وتشجع الجهات الفاعلة والشهود على الإدلاء بمعاناتهم، خصوصاً المجندين إلزاميا القدامى المُرسلين مجدداً إلى الجزائر، و"الأقدام السوداء" والحركيين. وبالتالي، يقوم هذا العمل على الاعتراف بإعادة إنشاء أدوات عمل للذاكرة

[48] في هذا المجال، حواري مع أليكسيس جيني، **الذاكرات الخطيرة**، دار نشر ألبان ميشيل، 2015.

لم ينته. مع التشديد أيضاً على ضرورة فتح محفوظات حرب الجزائر على ضفتي البحر الأبيض المتوسط

.

بنجامان ستورا

التوصيات

ـ تشكيل لجنة " الذاكرات والحقيقة" تضطلع بتحفيز مبادرات مشتركة بين فرنسا والجزائر حول قضايا الذاكرة، قد تتكون من شخصيات مختلفة منخرطة في الحوار الفرنسي الجزائري، مثل رئيسة مجموعة الصداقة الفرنسية الجزائرية في الجمعية الوطنية الفرنسية، السيدة فضيلة الخطابي، والمندوب الوزاري المشترك لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، السفير كريم أملال، ومجموعة من المثقفون، والأطباء، والباحثين، وأصحاب الشركات والناشطين في جمعيات مثل جمعية "كو دو سولاي". وتتولى أمانة عامة مسؤولية ضمان تنفيذ القرارات التي تتخذها هذه اللجنة ومتابعتها.

وقد تقترح هذه اللجنة على وجه الخصوص ما يلي:

ـ الاستمرار في احتفالات إحياء الذكرى، مثل يوم 19 آذار/ مارس 1962، الذي طلبته عدة جمعيات للمحاربين القدامى بشأن اتفاقيات إيفيان، التي كانت الخطوة الأولى نحو نهاية حرب الجزائر. ويمكن تنظيم مبادرات مهمة أخرى لإحياء الذكرى حول مشاركة الأوروبيين من الجزائر في الحرب العالمية الثانية، وتاريخ 25 أيلول/سبتمبر، يوم تكريم الحركيين وغيرهم من أعضاء التشكيلات المساعدة في حرب الجزائر؛ وتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 1961، بشأن قمع العمال الجزائريين في فرنسا. ويمكن دعوة ممثلي مجموعات الذاكرة المعنية بهذا التاريخ إلى كل هذه الاحتفالات.

ـ يمكن لهذه اللجنة أن تجمع أقوال الشهود الذين تضرروا بشدة من هذه الحرب، لكشف المزيد من الحقائق، وتحقيق مصالحة الذاكرات.

ـ يمكن اتخاذ خطوة تتمثل بتضمين المرسوم 2003-925 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2003، الذي نص على إقامة يوم وطني لتكريم الذين ماتوا من أجل فرنسا خلال حرب الجزائر والمعارك في المغرب وتونس، فقرةً خاصةً بذكرى وأعمال النساء والرجال الذين عاشوا في الأراضي الفرنسية سابقا والذين اعتقدوا أنه يتعين عليهم مغادرتها بعد حصولها على السيادة.

ـ بناء نصب تذكاري في مدينة أمبواز يحمل صورة الأمير عبد القادر، وذلك بمناسبة الذكرى الستين لاستقلال الجزائر عام 2022. إعادة سيف الأمير عبد القادر إلى الجزائر.

ـ عقب البيان بشأن موريس أودان، اعتراف فرنسا باغتيال المحامي علي بومنجل، صديق رينيه كابيتان وزعيم سياسي للحركة الوطنية الجزائرية، الذي اغتيل خلال "معركة الجزائر" في عام 1957.

ـ عقب إعلان الصداقة الموقع خلال زيارة رئيس الجمهورية إلى الجزائر في عام 2012، تم إنشاء مجموعة عمل لتحديد مواقع قبور المفقودين من الجزائريين والفرنسيين إبّان حرب الاستقلال. يمكن لهذه المجموعة مواصلة عملها لإصدار "دليل المفقودين" لحرب الجزائر، من الجزائريين والأوربيين.

ـ تحديد أماكن دفن المحكوم عليهم بالإعدام والذين تم إعدامهم أثناء الحرب. في نهاية الستينيات، وفي تحرك مماثل لما كانت تقوم به الدولة الفرنسية في ذلك الوقت، طلبت الدولة الجزائرية استعادة جثامين الجزائريين الذين ماتوا في فرنسا خلال الحرب، غير أن تلك الخطوات المتخذة لم تفلح. يمكن التركيز على وضع المحكوم عليهم بالإعدام الذين تم إعدامهم، والذي ينبغي تمييزهم لأن الأمر يتعلق هنا بقرارات قضائية وتنفيذ رسمي للإعدامات، وهو ما من شأنه أن يسهّل التعرف عليهم.

ـ الاستمرار في العمل المشترك بشأن مواقع التجارب النووية في الجزائر وتداعياتها وكذا الألغام المزروعة على الحدود.

ـ استكمال أعمال اللجنة المشتركة للخبراء العلميين الجزائريين والفرنسيين المكلفة بدراسة رفات المحاربين الجزائريين من القرن التاسع عشر المحفوظة في المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي.

ـ النظر مع السلطات الجزائرية في إمكانية تسهيل تنقل الحركيين وأبنائهم بين فرنسا والجزائر.

ـ وضع لجنة مشتركة من المؤرخين الفرنسيين والجزائريين لتسليط الضوء على عمليات الاختطاف والاغتيال التي تعرض لها أوروبيون في وهران في تموز/يوليو 1962، للاستماع إلى أقوال الشهود على هذه المأساة.

ـ تحويل مخيمات الاحتجاز الأربعة الواقعة في الأراضي الفرنسية إلى أماكن للذاكرة. اعتباراً من عام 1957، تم احتجاز آلاف الجزائريين إدارياً في فرنسا، حيث تم استقبالهم في أربع مخيمات، وهي معسكر

لارزاك (في مقاطعة أفيرون)، ومعسكر سان موريس لاردواز (في مقاطعة جار)، ومخيم تول (في مقاطعة رون)، ومخيم فادني (في مقاطعة مارن). كان مخيم لارزاك هو الأكبر. أما مخيم سان موريس لاردواز فقد تميز بأنه استقبل على التوالي، خلال الحرب، مشتبهين بهم جزائريين ثم أعضاء منظمة الجيش السري وثم الحركيين الذين أعيدوا إلى الوطن وعائلاتهم. يمكن وضع لوحات بالقرب من مواقع هذه المخيمات للتذكير بتاريخها.

ـ التشجيع على الحفاظ على المقابر الأوروبية في الجزائر (الأعمال، والصيانة، وترميم القبور) وكذلك المقابر اليهودية (مثل مقابر قسنطينة وتلمسان). تمويل صيانة قبور الجنود المسلمين الجزائريين "الذين ماتوا من أجل فرنسا" بين عامي 1954 و1962 ودفنوا في الجزائر. ولا تحظى هذه القبور بأي رعاية خاصة من الدولة الفرنسية لأنها لم يتم تجميعها في مقبرة بيتي لاك مع قبور جنود فرنسيين آخرين. بموافقة العائلات، يمكن اقتراح إجراء جرد بهذه المقابر وتقديم مساعدة لصيانتها.

ـ استئناف أعمال مجموعة العمل المشتركة بشأن المحفوظات، التي تم تشكيلها في عام 2013 عقب الزيارة التي أجراها رئيس الجمهورية في عام 2012. اجتمعت المجموعة ست مرات حتى 31 آذار/مارس 2016. على مجموعة العمل بشأن المحفوظات أن تقوم بجرد المحفوظات الذي أحضرتها فرنسا معها والتي تركتها في الجزائر. على أساس هذه الجرد، ستستعيد الجزائر جزءاً من المحفوظات الأصلية. أما المحفوظات التي تُركت في الجزائر سيجوز للباحثين الفرنسيين والجزائريين مطالعتها. وقد تقترح "لجنة التوجيه" إنشاء أول مجموعة محفوظات مشتركة في البلدين، متاحة للجميع. وقد تطالب هذه اللجنة أيضاً بالتطبيق الصارم لقانون التراث لعام 2008 في فرنسا. وبشكل ملموس، يتعلق الأمر بالعودة في أقرب الآجال إلى رفع السرية عن الوثائق «السرية" التي تم أرشفتها أصلاً قبل عام 1970 – وبطبيعة الحال، الأمر متروك للإدارة بشأن رفع السرية عن الوثائق اللاحقة لهذا التاريخ قبل تقديمها.

ـ يمكن للتعاون الجامعي، قبل تسوية توطين المحفوظات، أن يمثل طريقة لكل من الطرفين لإظهار إرادة الشفافية إزاء الماضي المشترك. هكذا تقترح فرنسا أن تمنح كل عام لعشرة باحثين مسجلين في أطروحةٍ

عن تاريخ الجزائر إبان الاستعمار وحرب الاستقلال في مؤسسة جامعية جزائرية، إمكانية على إجراء بحث في مجموعات المحفوظات في فرنسا.

ـ إن تأشيرة الباحث تتيح الدخول إلى فرنسا عدة مرات لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد لمدة ثلاثة أشهر إضافية، أي ما يعادل عاماً دراسياً. وبالتالي يمكن للباحث أن يقوم بعدة زيارات ذهاباً وإياباً وفقاً لاحتياجاته البحثية. وهذه التأشيرة قابلة للتجديد.

ـ من أجل إجراء هذه البحوث في ظروف مادية جيدة، يتم إبرام اتفاق مع المجلس الوطني للأعمال الجامعية على توفير غرفة داخل مدينة جامعية قريبة من مواقع المحفوظات وفقاً لإجراءات ينبغي التعمق فيها. أخيراً، أثناء إقامتهم في فرنسا، يمكن لهؤلاء الطلاب الاستفادة من نفس المنحة الدراسية التي يحصل عليها الطلاب الفرنسيون المسجلون في أطروحة، وبقيمة تتناسب مع مدة الإقامة.

ـ وبالتوازي، من شأن الطلاب الفرنسيين، الذين ينبغي مناقشة عددهم مع السلطات الجزائرية، أن يستفيدوا من تأشيرة دخول متعددة ومن سهولة الوصول إلى المحفوظات الجزائرية بشأن الفترة نفسها.

ـ تشجيع نشر أعمال المؤرخين من خلال إنشاء مجموعة "فرنسية جزائرية" ضمن دار نشر كبيرة، وذلك من أجل إرساء أسس مشتركة لذاكرات معينة، وتحديد إطار مقبول للجميع، من كلا الجانبين وعلى جانبي البحر الأبيض المتوسط.

ـ إنشاء صندوق لدعم الترجمة من الفرنسية إلى العربية ومن العربية إلى الفرنسية، للأعمال الأدبية ذات الطابع التاريخي. ويمكن لهذا الصندوق أيضاً أن يتكفل بالأعمال المكتوبة باللغة الأمازيغية.

ـ زيادة الحصّة المخصصة لتاريخ فرنسا في الجزائر في المناهج الدراسية. وإلى جانب التقدم المحرز مؤخراً، والمتمثّل في عدم الحديث عن الحرب دون الحديث عن الاستعمار، يتعين تعميم هذا التعليم على جميع الطلاب، بما في ذلك في المدارس الثانوية المهنية.

ـ التوجه نحو إنشاء مكتب الشباب الفرنسي الجزائري، المكلف بشكل أساسي بتحفيز أعمال المبدعين الشباب (أعمال الرسوم المتحركة، والأفلام الروائية القصيرة، وإنشاء منصة رقمية للصوت والصورة).

ـ إعادة تفعيل مشروع متحف تاريخ فرنسا والجزائر، الذي كان من المقرر أن يكون في مونبيليه ولكن تم التخلي عنه عام 2014.

ـ على غرار الإجراء الذي أرساه رئيس الجمهورية بهدف تسمية شوارع البلديات الفرنسية بأسماء شخصيات من المهاجرين ومن الأراضي الفرنسية ما وراء البحار، إطلاق أسماء فرنسيين جديرين بشكل خاص، ولا سيما من الأطباء والفنانين والمعلمين الذين ينحدرون من المناطق التي كانت تخضع سابقاً لسيادة فرنسا.

ـ تنظيم ندوة دولية في عام 2021 مكرسة لرفض بعض الشخصيات العظيمة لحرب الجزائر مثل فرانسوا مورياك وريمون آرون وجان ـ بول سارتر وأندريه ماندوز وبول ريكور.

ـ تنظيم معرض في عام 2021 بالمتحف الوطني لتاريخ الهجرة أو ندوة حول استقلال البلدان الأفريقية.

ـ نقل رفات جيزيل حليمي، الشخصية النسائية العظيمة المعارضة لحرب الجزائر، إلى مقبرة العظماء في باريس.

ـ إنشاء لجنة مؤرخين فرنسية جزائرية مكلفة بتحديد التسلسل التاريخي لمدفع "بابا مرزوق" وصياغة مقترحات مشتركة بشأن مستقبله، تحترم الأبعاد العاطفية التذكارية التي يثيرها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

كلمة شكر

أود أن أتقدم بالشكر بصفة خاصة إلى أولئك الأشخاص الذين تحادثت معهم، في بعض الأحيان بإسهاب، من أجل أعداد هذه التقرير.

الصحفي قادر عبد الرحيم المتخصص في علم السياسة

المندوب الوزاري المشترك لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، السفير كريم أملال

المؤرخة ليندا أميري

الصحفي رشيد أرحب

بيير أودان، من لجنة جوزيت وموريس أودان

آنييس عزيزة، من جمعية أصدقاء مقبرة سانت أوجين في الجزائر العاصمة

رئيسة الخدمات الوزارية المشتركة للمحفوظات في فرنسا، فرانسواز بانو بيرجيه

الطبيب النفسي ورئيس الفدرالية الفرنسية لعلم الإدمان أمين بن يمينة

المجند الإلزامي السابق ميشيل بيرتيليمي

الدبلوماسي إيمانويل بون

باتريس بوفيريه من الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (ICAN)، مرصد التسلح

الصحفية ناجية بوزقران

الصحفي نوفل براهيمي الميلي في صحيفة Le Soir d'Algérie

المؤرخة رافائيل برانش

مدير الأرشيف الوطني الجزائري عبد المجيد شيخي

جان ـ ماري كولان، من الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (ICAN)، مرصد التسلح

العضو السابق في الفدرالية الوطنية للمحاربين القدامى في الجزائر والمغرب وتونس (FNACA)، جاك كرو

الوزيرة المنتدبة المُكلّفة بالذاكرة وشؤون المحاربين القدامى لدى وزيرة القوات المسلحة، جنفياف داريوسيك

الجنرال برونو داري، رئيس اللجنة الوطنية للتفاهم. الحاكم الـ 136 لباريس للفترة من 2007 إلى 2012، الرئيس الحالي للجنة شعلة قوس النصر، وهي الجمعية المكلفة بإيقاد شعلة ضريح الجندي المجهول

سفير فرنسا السابق لدى الجزائر، كزافييه دريانكورسيرج دروو، من الفدرالية الوطنية للمحاربين القدامى في الجزائر والمغرب وتونس (FNACA)، وعضو في لجنة "حرب الجزائر ـ الشباب ـ التعليم (GAGE)"

الدبلوماسي باتريك دوريل

مسؤولة دائرة المغرب العربي والشرق الأوسط في الوكالة الفرنسية للتنمية، ديلفين فالشييه

مدير إدارة شؤون منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، كريستوف فارنو

العضو في جمعية المجندين الإلزاميين القدامى إلى الجزائر وأصدقائهم وصديقاتهم ضد الحرب (4ACG)، مليكة فصيح

العضو المؤسس لجمعية أبناء الحركيين، فرانسوا جيرار

سفير فرنسا لدى الجزائر، فرانسوا غوييت

العضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)، جان جروسيه

مسؤولة المشروعات لدى الوكالة الفرنسية للتنمية، ليتيسيا حبشي

ضابط الشرطة في مدينة روبيه، عبد القادر هارون

فتيحة حسنين، من لجنة جوزيت وموريس أودان

المجند الإلزامي السابق، ستانيسلاس هوتان

رئيس راديو بور إف إم (Beur FM)، ناصر كتان

سفير الجزائر السابق لدى فرنسا، صلاح البدوي

الجنرال فرانسوا لوكوانتر، رئيس هيئة أركان الجيوش

وزير أوروبا والشؤون الخارجية، جان إيف لودريان

مدير عام المكتب الفرنسي للهجرة والإدماج (OFII)، ديدييه لوشي

المؤرخ جيل مانسورون

جنينة مصالي ـ قلفاط، ابنة مصالي الحاج

الصحفية سامية مسعودي

المؤرخ عبد المجيد مرداسي

المجند الإلزامي السابق، رونيه مورو

مؤسس جمعية "كو دو سولاي"، جورج موران

المؤرخ بول موران

العضو المؤسس لجمعية اليهود المنحدرين من قسنطينة (AJOC)، جاك نقاش

العضو المؤسس لجمعية موريال، ديدييه نيبو

المجند الإلزامي السابق، توني أورينجو

المؤرخ غي بيرفيليه

العضو المؤسس لـ APNPP، جاك براديل

المؤرخ ترامور كيمينور

المجند الإلزامي السابق ورئيس جمعية المجندين الإلزاميين القدامى إلى الجزائر وأصدقائهم وصديقاتهم ضد الحرب (4ACG)، فرانسوا ـ كزافييه ريكار

المدير العام للوكالة الفرنسية للتنمية، ريمي ريو

جان ـ لوي روا، ابن جول روا

كامل صاجي، ابن حركيّ، ذاكرة مخيم لوجي دان

فتيحة ساو، من لجنة جوزيت وموريس أودان

المؤرخ صادق سلاّم

ريشار سنغور، من وزارة التربية الوطنية

دومينيك سوبو، من جمعية مكافحة العنصرية SOS Racisme

المؤرخ بيير ـ فرانسوا سويري المتخصص في تاريخ آسيا

المؤرخة سيلفي تينو

رئيس دار الفلاحين الفرنسيين من شمال أفريقيا (MAFA)، جان ـ فيليكس فالا

عالم الاجتماع جان ـ لوي فاندر

المؤرخة نعيمة ياحي

الصحفي يوسف زرارقة

المسؤول العام عن حفظ التراث، هنري زوبير

الملحق 1

الخطابات الرئاسية

خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية السيد جاك شيراك

بمناسبة تدشين النصب التذكاري الوطني لحرب الجزائر ومعارك المغرب وتونس

باريس، يوم الخميس 5 كانون الأول/ديسمبر 2002.

الآن وبعد أن هدأت قعقعة السلاح منذ فترة طويلة، واندملت الجراح ببطء رغم الندبات الغائرة التي تركتها، آنَ أوانُ الذاكرة والاعتراف.

اليوم، وباسم جميع الفرنسيين، أود أن أعرب عن تكريم الأمة للجنود الذين قضوا نحبهم من أجل فرنسا في شمال أفريقيا، منذ ما يقرب من نصف قرن. كان عددهم أكثر من 22 ألفاً. وأود أن أحيي بحماسة وامتنان إخلاصهم وشجاعتهم وتضحيتهم بشبابهم. أريد أن أقول لعائلاتهم الثَكالى، بأننا لن ننساهم أبداً. هذه هي الرسالة التي يحملها هذا النصب التذكاري الوطني لحرب الجزائر ومعارك المغرب وتونس.

على غرار قانون 18 تشرين الأول/أكتوبر 1999، الذي اعتُمد بالإجماع، كان الكثيرون من مواطنينا يتطلعون إلى إنشاء هذا النصب التذكاري، وهو يعني أن جنود شمال أفريقيا حصلوا أخيراً على مكانتهم المستحقة في ذاكرة وطننا على غرار أقرانهم في حربي عام 1914 وعام 1940.

الجنود المحترفون، والمقاتلون المتطوعون، والفرنسيون المسلمون المنخرطون في القوات المساعدة، والمجندون والذين أُعيد تجنيدهم إلزاميا، جميعاً مروا بالمحن نفسها. جميعاً ناضلوا من أجل الأفكار المثالية نفسها، خدمةً للجمهورية ولفرنسا.

وشارك ما يقرب مليون ونصف من المجندين والذين أُعيد تجنيدهم إلزاميا في حرب الجزائر. حيث كانوا يمثلون الجزء الأكبر من عدد القوات العاملة هناك. إن هؤلاء الرجال، الشباب، الذين ترعرعوا في ظل الحرب العالمية الثانية حيث عانوا من الشقاء والحرمان، شهدوا، عند مشارف رُشدهم محنةَ حربٍ أخرى. لقد دُمغت حياتهم بهذه الحرب إلى الأبد.

كان هناك زمن اكتشاف المناظر الطبيعية الخلابة والقاسية. ألوانُ وإيقاعات أرضٍ مألوفة وبعيدة. وكان هناك زمن المهمة الصارمة لحماية السكان الذين كانوا يثقون بفرنسا. وكانت عزلة الوحدات في الجبال. والتناوب بين الانتظار والمعارك المفاجئة ضد عدو صعب المنال ولا يمكن التنبؤ به. وكان هناك زمن تجربة المعاناة والموت والكراهية. بعد العودة إلى فرنسا، حمل الكثيرون، ممن خدموا بشرف، وحدهم ثقل تلك الحرب التي لم يكن يتم الحديث عنها، والتي تركت ندبات عميقة في ذاكرتنا الوطنية.

إن الحركيين، أعضاء القوات المساعدة، الذين قدموا الكثير لبلدنا، دفعوا أيضاً ثمناً باهظاً للغاية. إن فرنسا تتوجه اليوم إليهم، وإلى شرفهم كجنود، وإلى أبنائهم الذين يجب أن يحظوا بمكانتهم كاملة في بلدنا، برسالة خاصة للغاية مفادها التقدير والامتنان والصداقة.

إننا نقف بخشوع حول هؤلاء الجنود من كل الجيوش والوحدات، بعيدًا عن السجال والعواطف الجياشة. كلهم متحدون في ذاكرتنا. وكلهم لهم مكانتهم في الموكب المجيد لأبناء فرنسا الذين برزوا في جميع القارات وخدموا بلدنا في أكثر الأوقات مأساوية من تاريخه.

جميع الجنود الذين سقطوا في شمال أفريقيا، وكل من تمكنّا من تحديد هويتهم، أسماؤهم موجودة في هذا النصب التذكاري الواقع في وسط باريس. لا ينبغي نسيان أي أحد. وأشكر هنا جمعيات المحاربين القدامى الذين قاموا، بالتعاون مع وزارة الدفاع، بإنجاز عمليات بحث طويلة ومتأنية كانت ضرورية لإنجاز هذا العمل الاستذكاري.

والقائمةُ التي وضعوها ليست مغلقة. ومن شأنها أن تفضي ربما إلى تقديم شهادات تتيح استكمال هذه القائمة وبالتالي إنصاف بطولات ما زالت مجهولة.

إلى جانب أسماء هؤلاء الشجعان، الذين ننتزعهم من صفحات النسيان لإعادتهم إلى التاريخ، فإننا نفكّر أيضاً في الضحايا من المدنيين، في أولئك النساء والرجال الذين ساهموا كثيراً في الأعمال الفرنسية ما وراء البحار، وكذلك في جميع الجنود المجهولين في هذه الحرب، ولا سيما في عناصر القوات المساعدة الذين قُتلوا بعد وقف إطلاق النار في الجزائر والذين لم يتم التعرف على الكثير منهم. لجميعهم منّا حق الوفاء والامتنان.

بعد مرور أربعين عاماً على نهاية حرب الجزائر، وبعد هذا التمزق الرهيب الذي أفضى إلى انفصال بلدان شمال أفريقيا عن فرنسا، على جمهوريتنا أن تتحمل بالكامل واجبها في استحضار الذاكرة.

إضافةً إلى الظلال والأضواء. وإضافةً إلى الموت والمعاناة، عليها إحياء ذكرى مليوني جندي قاتلوا، وجميع أولئك الذين قُتلوا أو جُرحوا. إن الجمهورية، الوفية لمبادئها وتاريخها، تكرّم أيضاً كلّ أبنائها الذين ماتوا من أجل فرنسا، على اختلاف أصولهم.

الشرف والفخر لشجاعتهم وتضحياتهم!

الشرف والفخر لجنود معارك الجزائر والمغرب وتونس!

عاشت الجمهورية!

وعاشت فرنسا!

خطاب نيكولا ساركوزي في قسنطينة

أمام طلاب جزائريين، الأربعاء 5 كانون الأول/ديسمبر 2007

السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، اسمحوا لي أن أستهل خطابي بالتعبير لكم عن صداقتي واحترامي وإعجابي،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة،

إنه لمن بالغ سعادتي أن أتوجه إليكم اليوم ومن خلالكم أتوجه إلى شباب الجزائر وشعبها. إن أردت أن أخاطبكم من قسنطينة، فليس فقط لأنها كالكثير من المدن المتوسطية الأخرى وريثة تاريخ عريق يعود إلى آلاف السنين، مدينة امتزج فيها مصير كثير من الشعوب منذ العصور القديمة الأولى، وإن رغبت في المجيء إلى هذه المدينة، التي ما زالت تحمل اسم أول إمبراطور روماني اعتنق الديانة المسيحية، فليس لأنها رمز للهوية العربية الإسلامية للجزائر منذ زمن طويل وحسب، بل قصدتها لأنه لا يمكن لأي وافدٍ إليها، مهما كان معتقده، أن يمنع نفسه عند بلوغها من الشعور بذلك الإحساس الديني الذي يغمر المرء لتواجده في مكان مقدس، حيث تبدو السماءُ قريبة والإيمان بديهي. كم من زائر غمره أيضاً إحساس ذلك المسافر، في القرون الماضية، الذي عندما ظهرت له قسنطينة من خلال ضباب صباحي "بدت له وكأنها مدينة خيالية انبثقت من ظلام الليل، يرتفع بها نحو السماء طائران أبيضان"؟ إنها مدينة الإيمان. كم من البشر ممن ينتمون إلى ديانات وثقافات وأصول مختلفة، قد غمرهم ذلك الشعور الذي أحسست به عند وصولي إلى هذه المدينة المعلقة فوق الأودية، بفضل سواعد انكبت على العمل والجهد وبالإرادة الصلبة، لتكون شاهداً على أن ما من شيء أقوى من الإرادة البشرية التي يغذّيها إيمان حي؟ هذا هو حال مدينتكم قسنطينة. رغبت أن أتوجه إليكم من هذا المكان، الذي هو ملك لكل البشر، لأنه يجسد روح المقاومة وروح الفتوحات وروح التفاني. أردت أن أخاطبكم من هنا، في هذا المكان الذي تحاكي فيه الهوية الإسلامية

وحضارتها البشريةَ جمعاء. ورغبت في التحدث إلى الشباب الجزائريين لأنهم يمسكون بأيديهم جزءاً من مصير حضارة عظيمة أمدّت الإنسانية بالكثير من الحكمة والفنون والثقافة والعلم، هذه الحضارة التي ما زال الكثير من سكان العالم يتطلعون إليها. أيها الشباب الجزائريين، جئتكم أقول لكم إن بلدكم مدعاة للفخر، لأن الجزائر بلد عظيم. جئت أقول لكم إن من حقكم أن تعتزوا بإسلامكم، فالحضارة الإسلامية حضارة عظيمة.

أيها الشباب الجزائريين، جئت أقول لكم إن الشعب الفرنسي يكنُّ لكم كلّ الحب والمعزة. أيها الصديق عبد العزيز، إني مدرك لآلام الماضي والجراح العميقة التي خلّفتها المآسي التاريخية في روح الشعب الجزائري.

وفي هذه المدينة، في قسنطينة، لم يغب عن بالي أبداً أن الجامعات تحمل أسماء مقاومين كبار كانوا أبطالاً للقضية الجزائرية.

فالحجارة هنا، في هذه المدينة التي لم يكن اختياري لها من باب الصدفة، لا تزال تذكر ذلك اليوم من عام 1837 الذي وجد فيه شعبٌ حر وأبيّ نفسه مُكرهاً، بعد أن قاوم الحصار بكل ما أوتي به من قوة، على التخلي عن حريته. كما وأن حجارة قسنطينة تذكر أيضاً ذلك اليوم الرهيب، بتاريخ 20 آب/أغسطس 1955، الذي أريقت فيه الدماء، فداءً لقضية بدت لكل واحد الأكثر عدالة والأكثر شرعية. فإن كان عام 1955 قد شهد ولادتي، فهذا لا يعني أني غافل لهذه المعركة ولتاريخ وقوعها. إن موجة العنف والكراهية التي اجتاحت في ذلك اليوم قسنطينة ومنطقتها وقتلت الكثير من الأبرياء، كانت حصيلة ظلم مارسه النظام الاستعماري لأكثر من مئة عام بحق الشعب الجزائري.

فالظلم يضرم نار العنف والكراهية. وأود أن أفاتحكم بأن الكثيرين من أولئك الذي جاءوا إلى الجزائر واستقروا فيها، هم من أصحاب الإرادة الطيبة والنية الحسنة. جاءوا إلى الجزائر للعمل والبناء، دون أن تكون لديهم نية في استعباد أحد أو استغلاله. بيد أن النظام الاستعماري كان في طبيعته ظالماً ولم يكن في الإمكان سوى اعتباره مشروع استعباد واستغلال.

فمن جهة كما من الأخرى، وهذا من واجبي قوله بصفتي رئيساً للجمهورية، كان هناك معاناة وآلام وأشجان. إن أحداً لم ينس قط هذه المعاناة والآلام والأشجان، لا في الجزائر ولا في فرنسا. ولن يفوتني أن أذكر أولئك الذين سقطوا ممسكين بسلاحهم من أجل أن يستعيد الشعب الجزائري حريته من جديد، ولا أولئك الأبرياء من ضحايا قمع أعمى وعنيف، ولا أولئك الذين قتلوا في الاعتداءات دون أن يمسّوا يوماً أحداً بسوء، ولا أولئك الذين تركوا خلفهم كل شيء مضطرين، تركوا حصاد العمر والأرض التي أحبوها وقبور آبائهم ومربع طفولتهم. ولكن، يا شباب الجزائر، إن نظرنا نحو المستقبل معاً، جزائريين وفرنسيين، سنكون بذلك أوفياء لذكرى أمواتنا، أكانوا جزائريين أم فرنسيين. وإن مدّ كل منا يد الأخوة للآخر، سيعرف عندها الشعبان أن كل تلك الأخطاء وكل تلك الجرائم والمآسي لم تذهب سدى بما أنها قد علمتنا كيف نكره الحرب وننبذ الحقد.

لم آت لكي أنكر الماضي، وإنما أتيتكم أقول لكم إن المستقبل أكثر أهمية. إن المهم هو ما سوف ننجزه، وما سوف ننجزه سوياً لا يتوقف إلا علينا. إن المهم هو أن الجزائر اليوم بلد حر وبلد حديث. إن المهم هو ما تتقاسمه الجزائر وفرنسا من قيم وثقافة ومصالح مشتركة. إن المهم هو أن الجغرافيا والبحر والثقافة وإرث القرون الماضية كلها تربط بين مصيري الجزائر وفرنسا إلى الأبد. إن المهم هو مدى تعلق قلوب الفرنسيين بالجزائر، تعلقاً شديداً، وهو أن الكثير من الجزائريين لا يسعهم، في صميم وجدانهم، أن يردعوا أنفسهم عن اعتبار فرنسا بمثابة وطن ثان لهم. إن المهم هو كون الجزائر وفرنسا تتشاطران اللغة الفرنسية، وأن الكثير من الكتّاب والعلماء يعبرون بالفرنسية عن أعظم وأروع ما يحتويه الفن الجزائري والحكمة الجزائرية والفكر الجزائري. وأتمنى أن يكون هناك مزيداً من الفرنسيين ممن يشاطرونكم اللغة العربية، وهي اللغة المعبرة عن كمّ من القيم الحضارية والروحية. وسوف أنظم في عام 2008 مؤتمراً في فرنسا حول تعليم اللغة العربية والثقافة العربية، ذلك لأن أبنائنا إن أتقن كل منهم لغة الآخر واطّلع على ثقافته، سوف يتعلمون كيفية التعرف والتفاهم بين بعضهم البعض، فتعدد اللغات والثقافات إنما هو ثروة يقتضي علينا الحفاظ عليها أياً كان الثمن.

أصدقائي الأعزاء، أقول لكم، من صميم القلب، أن المهم ليس ما أُخذ البارحة وإنما المهم هو ما سوف يُمنح غداً، أن المهم ليست الإساءة التي ارتكبت وإنما الخير الذي سوف يرد، أن المهم ليس ما دُمر وإنما ما سوف يتم بنائه. هذه هي الرسالة التي باسم الجمهورية الفرنسية أردت أن أوصلها للشعب الجزائري وللشباب الجزائريين.

إن أخطاء وجرائم الماضي لا تغتفر. بيد أن حكم أطفالنا علينا مستقبلا سيرتبط بقدرتنا على نبذ عدم التسامح والتعصب والعنصرية التي تمهد لحروب وجرائم الغد. وأقولها هنا في هذه المدينة التي كانت تسمى في الماضي بـ"أورشليم المغرب العربي"، لأن الجالية اليهودية فيها كانت أكبر الجاليات اليهودية في شمال أفريقيا، في هذه المدينة التي لا تزال تذكر بأن اليهود والمسلمين عاشوا معاً بسلام على مدى قرون من الزمن. إن معاداة السامية ليست فقط جريمة بحق اليهود ولكنها جريمة بحق كل البشر وكل الديانات، فليس هناك من قضية مهما كانت عادلة أن تبرر بنظري هذه الجريمة.

أُقولها هنا، في قسنطينة المؤمنة، التي شكل التسامح رمزاً لعبقريتها على مدى قرون خلت. إن الأمر لا يتعلق فقط بإدانة العنصرية، ولا بالرد عليها بمثلها، حتماً، إنما بمحاربتها. سوف أحارب التمييز العنصري، أكان ضد العرب أم ضد اليهود، أم ضد السود أو البيض. فليس هناك من سبيل للتهاون مع مسألة العنصرية.

ولن تتهاون فرنسا أبداً مع العنصرية. وستكون فرنسا دائما إلى جانب أولئك الذين لا يتهاونون في ذلك. لن تتهاون فرنسا مع مشاعر الكره للإسلام، ولن تتهاون فرنسا مع معاداة السامية، ولن تتهاون فرنسا مع التعصب، ولن تتهاون فرنسا مع التزمت الديني، فهي لن تتهاون مع أي شكل من أشكال التطرف ولا مع أي شكل من أشكال الإرهاب. فالجزائر، وهذا ما جئت لأقوله، ستجد فرنسا دوماً إلى جانبها كلما تعلق الأمر بمحاربة الإرهاب والتطرف والتزمت الديني وكره الإسلام.

ولكن إن أردنا كلنا معاً أن ننتصر يوماً على مشاعر الكره للإسلام ومعاداة السامية والعنصرية والتعصب، وإن عزمنا على إحباط الإرهاب، ينبغي علينا ألا نتهاون أيضاً مع العدل. أني مدرك بأن هذه الكلمة لها أهميتها هنا في الجزائر. فمن مشاعر الظلم يستمد الإرهابيون معظم قوتهم. فحرمان الفلسطينيين من دولة

وطنية، هو ظلم لن ترضى به فرنسا. كما وأن عدم الإقرار بحق إسرائيل في حياة آمنة هو ظلم، ومنع المؤمنين من ممارسة الشعائر الدينية ورفض حرية الوجدان وحرية العبادة، هو ظلم. إن التعصب والتزمت الديني لا تتم محاربتهما من خلال محاربة الديانة، بل من خلال التشجيع على الانفتاح والسماحة في الدين. لا أظن أن الديانات الكبرى تمثل تهديداً للسلم. ولا أعتقد أنها تمثل عائقاً أمام التقدم ولا عاملاً للتعتيم المتحجر. بل يبدو لي أن العكس صحيح. أعتقد أن الشعور الديني هو شعور نبيل. وعندما أنظر إلى مساجدكم وكاتدرائياتنا أرى ما يمكن أن ينجزه الإيمان من جمال وعظمة.

وأقول لنفسي إن ما يمكننا إنجازه سوياً كمسلمين وكمسيحيين وكيهود من شأنه أن يكون أجمل وأعظم. أفكر بقبة كاتدرائية "سيدة أفريقيا" في مدينة الجزائر والذي كتب عليها: "يا سيدة أفريقيا صلي لأجلنا ولأجل المسلمين". وأفكر بوصية الأب كريستيان المؤثرة جداً، وهو الذي كان المشرف على دير تبحرين، يتوجه فيها ببصيرته إلى قاتله: "وأنت أيضاً، يا صديق الدقيقة الأخيرة يا من لم تعي ما كنت تفعله (...) ليُكتب لنا أن نلتقي كصديقين سعيدين في الفردوس. إن شاء الله، أبانا نحن الاثنين!" وينهي الأب كريستيان حديثه قائلاً: "آمين! إن شاء الله!" ففي ذلك اليوم كان الأب كريستيان مفخرة للجزائر ولفرنسا وللإيمان الكوني لعالم المؤمنين. وأفكر بالأمير عبد القادر، وهو دون شك أروع وأنبل شخصية في التاريخ الجزائري، ويستدعيني إيمانه النير وإسلامه الصادق والأصيل، المتميز بقدر كبير من الانفتاح والإنسانية. أفكر بهذا البطل الذي قاتل حتى خارت قواه من أجل استقلال الجزائر، ومن ثم أنقذ في دمشق عام 1860 الكثير من أرواح المسيحيين من مجزرة، ليس لكونهم مسيحيين بل لأنهم بشر، يملي عليه إسلامه وإيمانه واجب إنقاذ الحياة البشرية. هذه هي رسالة الإسلام التي لا بد من أن تحملوها في الجزائر كما في خارجها. وأفكر أيضاً، أنا رئيس الجمهورية الفرنسية، برزانة رجل الثقافة والإيمان هذا، الذي دأب على مراسلة أسقف الجزائر والذي اهتم بالأخوة الماسونية والذي أراد أن يُدفن إلى جانب محي الدين ابن عربي، ذلك العلامة المسلم الحكيم، الذي كان يعتبر نفسه من اتباعه، والذي قال: "أدين بدين الحب، فالحب ديني وإيماني". فالإرهابيون يدنسون إسلاماً يجهلون كل شيء عنه.

إلى جزائر التسامح والحب اللذان يسبغان عليها أجمل الوجوه أريد أن أتوجه اليوم. إن غصنا، نحن المسيحيون والمسلمون واليهود، فيما هو في أعماقنا وفي عمق تقاليدنا ومعتقداتنا وثقافاتنا التي ورثناها عن أسلافنا، فسنجد، بغض النظر عن كل ما يفرقنا وعن كل ما نختلف بشأنه، أن أجمل وأعظم ما أنجزناه إنما هو منبعث عن القيم ذاتها والفكر ذاته والمثالية ذاتها. فمن خلال توجهي اليوم إلى الشبيبة الجزائرية، أتوجه إلى شبيبة بلد طالما وجد نفسه في إسلام منفتح، إنساني النزعة، إسلام نير مضيء. ومن خلال توجهي اليوم إلى الشبيبة الجزائرية، أتوجه إلى مئات الملايين من المسلمين في العالم، الذين يعتبرون أنفسهم ورثة إسلام عرف دوماً كيف يحاكي الإيمان والمنطق. أتحدث من هنا من قسنطينة راغباً في توجيه كلامي إلى مئات الملايين من المسلمين في العالم، هؤلاء الذين ليسوا فقط أبناء ابن العربي، ولكن أيضاً أبناء أفلاطون، وأرسطو والقديس أغسطين، الذين لا صلة لهم بالتعصب أو بالتزمت الديني. لا أريد الخلط بين الإسلام والإرهابيين. لا أريد الخلط بين المسلمين والمتعصبين. كان لا بد من قول هذا الكلام من هنا، من قسنطينة. فباسم فرنسا العلمانية وباسم مبادئها الجمهورية، أود أن أقول لمئات الملايين من المسلمين في العالم، إن إيمانهم وقيم الحضارة التي ائتمنوا عليها من شأنها أن تمثل فرصة للعالم. ما أود أن أقوله لهم هو إن عليهم أن يكافحوا من أجل أن يبينوا ماهية نظرتهم إلى إيمانهم وإلى قيمهم. وما أود أن أقوله لهم أيضاً هو إن فرنسا تحبهم، إن فرنسا تحترمهم، وبأنها سوف تقف إلى جانبهم في كفاحهم هذا، لأن الكفاح من أجل إسلام منفتح، إسلام نير مضيء، هو كفاح لكل البشر، للبشرية جمعاء. لم آتِ إليكم كي أتباهى من جديد بمزايا الحوار الافتراضي بين الحضارات والثقافات والديانات، فلم يعد الأمر يتعلق بالحوار وحسب بل بالبناء سويّة، وعلى الفور، مع بعضنا البعض. إن النظر إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بعض أقطار حوض البحر الأبيض المتوسط، وإلى الصراعات التي تمزقه في عدة أماكن منه، والتفاوت المجحف الكبير والفقر المدقع السائد غالباً فيه، وبمعاينة عودة العنف البدائي، كما تظهرها لنا الأخبار يومياً، من خلال جميع أشكال التعصب الديني والإرهاب، يجعلني أتساءل، هنا أمامكم، إن لم نكن أفرطنا في الحديث في العقود الأخيرة من دون أن نعمل فعلياً بما فيه الكفاية. ومن الممكن التساؤل إن لم تكن الفرصة قد حانت أخيراً كي نبحث في أعماقنا عما يشكل الوحدة

الفكرية والأخلاقية والدينية للعالم المتوسطي، الذي مزقته على مدى قرون عديدة الكثير من الحروب الصليبية، وحروب مقدسة مزعومة، ومشروعات استعمارية. فلنطوي الصفحة. لقد آن الأوان. نظراً لحالة العالم الراهنة حيث هناك قوى مادية وبشرية ذات قدرات هائلة تعمل فيه، ينبغي أن نقنع بعضنا البعض أنه قد بات حيوياً إيلاء أهمية أكبر لما يجمعنا والكف عن الحديث عما يفرقنا.

علينا أن نتعلم من جديد العيش مع التنوع وذلك باسم ما يجمع بيننا. فكلمة تنوع لا تخيفني، لأن التنوع جميل. ومنطقة المتوسط لن تبلغ مركزاً ريادياً في الحضارة العالمية إلا عندما يختلط فيها الناس وتمتزج فيها الأفكار.

لم تكن الحضارة المتوسطية يوماً عظيمة إلا من خلال التبادل والاختلاط، بل وأسمح لنفسي القول إن الحضارة المتوسطية لم تكن يوماً على قدر من العظمة إلا من خلال التمازج والتهجين. فبدون ذلك لن تتمكن هذه الحضارة غداً من مقاومة التسطح المبرمج للعالم. وكذلك لن تتجنب خطر صدام الحضارات وحروباً جديدة تنشب بين الأديان. كما وأنها لن تردع الكارثة البيئية الفادحة التي تهددنا. أردت أن يُعترف بالتنوع في فرنسا من خلال تنظيم الإسلام الفرنسي. وهنا أوجه تحية لدليل بوبكر، وينبغي أن نقر بالتنوع في كل مكان كقيمة حضارية ومبدأ سياسي أساسي يساوي الديمقراطية أهمية. فباسم التنوع ينبغي للبنان أن يحيا حراً ومستقلاً، خالياً من التأثيرات الخارجية. وباسم التنوع ينبغي مكافحة التزمت وعدم التسامح دون هوادة. فشعب الجزائر قد أظهر بسالة خلال حقبة التسعينيات، وكان فعلاً وحيداً. فهؤلاء الذين أصدروا أحكاماً بحقكم يجدون نفسهم اليوم مخطئين أمام محكمة التاريخ، فلو لم تحاربوا في التسعينيات، لما كنا لنصل إلى ما وصلنا إليه، وما كنت لأستطيع اليوم المجيء إلى قسنطينة والإدلاء بما أرغب بقوله. إن التنوع والتبادل والتمازج والانفتاح على الآخر، هي المبادئ التي ينبغي أن يتأسس عليها الاتحاد المتوسطي. هذه هي المبادئ التي ينبغي للدول المتوسطية أن تتفاهم عليها من أجل بناء مستقبل مشترك، لا يكون فقط مستقبلاً تختاره لنا الأقدار والأحداث. يشكك المشككون في نجاح مثل هذه العملية، والله أعلم بأنهم كثر يا صديقي عبد العزيز. ويعتقد المشككون بأن الاختلافات والتصدعات سحيقة جداً. كثير هم الذين كانوا يقولون لي بأن "الذهاب إلى الجزائر ليس بالأمر اليسير"، ولكن لم أفهم لماذا؟ فهي لا تبعد

سوى ساعتين ونصف بالطائرة. وأنا أطرح على نفسي هذا السؤال: أليس من الممكن لنا أن نحقق ما حققه في الماضي العلماء المسلمون الكبار الذين نقلوا إلى الغرب التراث اليوناني بعد أن أنقذوه من الدمار؟ لقد كان النجاح حليفهم، فلما لا يكون حليفنا أيضاً؟ أليس من الممكن أن تتكرر المعجزة الأندلسية الخارقة ومعجزة قرطبة وغرناطة؟ هل كانوا على درجة أكبر من الذكاء أو أكثر شجاعة منا؟ لما يكون التنوع، الذي بقي على مدى الأزمان مرتعه قسنطينة والإسكندرية وبيروت، قد أصبح مستحيلاً؟ هل نختلف كثيراً عمن سبقونا؟ لقد تميزوا بالانفتاح، وقد نكون نحن قد أضحينا طائفيين. ولكن، في زمن يسهل فيه التنقل والتواصل أكثر من أي وقت مضى، ألن يكون بوسعنا أن نحقق غداً ما كانوا قد حققوه البارحة؟ لما تصبح الديانات السماوية الثلاث الداعية، وهنا أؤكد، إلى الحب وليس إلى الكراهية غير قادرة على العيش معاً بسلام؟ ليس لدي النية بالقبول بأن يفرض علينا المتعصبون في العالم منهجهم وأجندتهم. لماذا لا تكون حكمة الأمير عبد القادر في متناول المؤمنين في زماننا هذا؟ ولماذا قد يرضى المؤمنون في أيامنا هذه البقاء عرضة للتلاعب؟ لماذا لا تدفع وصية الأب كريستيان، التي أودعها هنا على أرض الجزائر، بالبشر ذوي الإرادة الطيبة إلى تفضيل العفو على الانتقام؟ لما يكون السلام والأخوة أكثر صعوبة اليوم بين شعوب المتوسط مما كانت عليه الحال بعد الحرب العالمية الثانية بين الشعوب الأوروبية؟ هل تعتقدون أن الحروب التي عاشتها أوروبا أقل من تلك التي عاشها حوض المتوسط؟ لقد تحاربنا في أوروبا خلال قرون من الزمن وقد كانت حروباً طاحنة مروعة، وعلى الرغم من ذلك عفونا عن بعضنا البعض. إنني مدرك أن الاتحاد المتوسطي يمثل تحديا ورهانا. رهان تفرضه الأفكار المثالية ويفرضه العقل. رهان لا يزيد ولا يقلّ عقلانية عن رهان أوروبا قبل ستين عاماً. إني أراهن على التفاهم والاحترام والتضامن والمودة، وأفضل هذا النوع من الرهان على غيره من الرهانات القائمة على الانتقام وسوء التفاهم والحقد والهمجية. هذا هو الرهان الذي جاءت فرنسا تقترحه على الجزائر. هي تريد أن تكسبه مع الجزائر. كما عرضت فرنسا على ألمانيا في الماضي بناء الاتحاد الأوربي استناداً إلى الصداقة الفرنسية الألمانية، فإنها جاءت اليوم لتعرض على الجزائر بناء الاتحاد المتوسطي استناداً إلى الصداقة الفرنسية الجزائرية.

كان هناك الكثير من الآلام التي ينبغي تجاوزها، ولذلك اكتسب ما فعله المستشار كونراد أدينوار والجنرال ديغول أهمية كبيرة بالنسبة لأوروبا. ولأن هناك الكثير من الآلام التي ينبغي تجاوزها، سيكون لما ستفعله الجزائر وفرنسا معاً أهمية بالغة بشأن مستقبل المتوسط. تعلمون أنني قد تربيت بكنف جدي، الذي كان يكره الألمان. وفي بيتنا، لم نكن نذكرهم بهذه الصفة، بل بألقاب أخرى. هكذا ترعرعت. ولما تحدث الجنرال ديغول لكونراد أدينوار عن ضرورة العفو وعن وجوب التطلع نحو المستقبل، اتبع جدي، الذي عرف الخوف والعذاب، رجال الدولة الذين اقترحوا السلام بدلاً من الانتقام.

صدقوني بأنني لست أبداً ممن يتجاهلون الآلام والمعاناة والمآسي التي عرفها شعبكم، ولكنني أقول لكم التالي: إن ما تيسر لنا تحقيقه في أوروبا سيكون من الممكن لنا أن نحققه في منطقة المتوسط.

وهذه الصداقة بين شعبينا، لا يمكن إلا أن ترتكز على الثقة. يتعين على الجزائر وفرنسا أن تثقا ببعضهما البعض. أنه لقول عسير، ولا أتجاهل أي شيء مما هو حاصل، ولكن لا بد من أن نثق ببعضنا.

إن اتفاق التعاون النووي لأغراض مدنية الذي أبرم بين بلدينا هو علامة ثقة دامغة من جانب فرنسا تجاه الجزائر. وأقول هذا باسم فرنسا، فتقاسم النووي المدني سيمثل أحد المرتكزات لعهد الثقة الذي يتعين على الغرب أن يقيمه مع العالم الإسلامي. وبما أن الجزائر وفرنسا قد اختارتا الثقة المتبادلة، فلقد اتفقتا على التفكير بالنحو الذي يجب أن يتم عليه تنفيذ سياسة جديدة للهجرة نقوم بإقرارها سوياً. لا بد من التطرق للمسائل المزعجة. فهذه هي الوسيلة الوحيدة لتخطي سوء الفهم والخلافات. وبما أن الجزائر وفرنسا تتبادلان الثقة، سيتسنى لشباب البلدين الذهاب للدراسة بسهولة أكبر أينما شاءوا، وسيتسنى لهؤلاء الذين يودون الذهاب لزيارة عائلاتهم أن يفعلوا بشكل أفضل، وسيتسنى لأصحاب الشركات ولرجال الأعمال وللباحثين التنقل بحرية أكبر، ولكن ذلك من شأنه أن يتيح لنا أيضاً أن نكافح سوياً الهجرة غير الشرعية، وأن نحدد معاً الحوافز التي يقتضي وضعها من أجل تشجيع النخبة من بين الطلبة الجزائريين، الذين يتابعون دراستهم في المدارس والجامعات الفرنسية، للعودة إلى الجزائر، فهي بحاجة لأدمغة ومؤهلات وحيوية وخيال هذه النخبة الشابة.

ولكن الصداقة، سوف يتكفل الشباب بإحيائها.

وباستطاعة حكام البلدين، يا عبد العزيز، أن يجعلوا من هذه الصداقة مبدأً لسياساتهم ولكن في نهاية المطاف، ستكون هذه الصداقة من صنيع الشباب الجزائريين والشباب الفرنسيين. ليتهم، على غرار الشباب الفرنسيين والشباب الألمانيين، عندما تعلق الأمر بالتطلع إلى المستقبل بعد حالة عداء طويلة جداً عاشها بلدانا العريقان، أن يتقاربون ويتعارفون ويوثقون العرى بشكل أكبر. إن الشباب في بلدينا يتشاركون في هم ملح يثير قلقهم ويتعلق بمستقبلهم. أتمنى أن نجيب معاً، ولو جزئياً، على تساؤلاتهم.

ولهذا السبب اقترحت على الرئيس بوتفليقة التفكير في إنشاء جامعة فرنسية جزائرية مشتركة. فهذا هو أيضاً الهدف من إقامة مجمعات الامتياز المشتركة المؤلفة من جامعيين وباحثين وفنيين من بلدينا، سننشئها في ميدان الطب والميكروبيولوجيا والمياه والطاقات المتجددة أو المخاطر الكبرى...

وستقدم فرنسا مساعدتها في عملية إصلاح مدارس الهندسة التي ستنفذها الحكومة الجزائرية. وستستمر بوجه خاص في استقبال عدد كبير من الطلاب الجزائريين في مدارسها وجامعاتها. وربما الأهم قد يكمن في توثيق الروابط بين شباب البلدين بحيث يتسنى لنا يوماً إنشاء مؤسسة فرنسية جزائرية مشتركة للشباب. من شأن مؤسسة كهذه أن تسهّل تبادل التلاميذ والطلبة والرياضيين وأن تنظم لقاءات ونشاطات تجمعهم. ومن شأنها أيضاً أن تشكل بنية تمهيدية لمؤسسات أخرى، من نفس النوع، حول البحر الأبيض المتوسط أو ربما لمؤسسة متوسطية للشباب يمكنها أن تستلهم مما أصبح قائماً بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من خلال برنامج "إراسموس". أيها الشباب الجزائريين، يختلط بلدانا ببعضهما البعض منذ زمن طويل، ومنذ زمن طويل لم يعودا بلدين غريبين عن بعضهما البعض. الكثيرون من بينكم يتعلمون الفرنسية ويحلمون بالقدوم إلى فرنسا.

وفي الجزائر، لا يزال هناك 28 ألف محارب من المحاربين القدامى، الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وقاتلوا فيها من أجل تحرير فرنسا، وستبقى فرنسا مدينة لهم إلى الأبد. لن تنسى فرنسا قط ما فعلوه الجزائريون من أجل تحريرها. ولمعظم الجزائريين أفراداً من عائلاتهم يعيشون في فرنسا. وهناك في فرنسا حوالي مليون جزائري مسجلين رسمياً وأكثر من النصف يحملون الجنسيتين الفرنسية والجزائرية.

وهناك مئات الآلاف من الفرنسيين الذين ولدوا في الجزائر. إن هذا التشابك بين شعبينا يفرض علينا واجباً، إنه واجب التضامن الذي بات يتعزز أكثر فأكثر.

ينبغي إعادة تأسيس هذا التضامن بالاستناد إلى الصداقة والثقة.

وفرنسا، عليها من جهتها إعادة تقييم نموذجها الخاص بالاندماج.

والجزائر، عليها هي أيضاً أن تقرر ما تريد أن تفعله مع فرنسا وكيفية القيام بذلك.

إن كل من بلدينا معني باحترام ذاكرة الآخر وبالنظر نحو المستقبل، دون نسيان أي شيء.

إن كل من بلدينا معني بالترويج لأفضل ما عنده وللجانب الأكثر انفتاحاً والأكثر إنسانية والأكثر تسامحاً، دون التنازل عما هو في الأصل.

على أثر الكثير من المواربات والحيل التاريخية، تجد كل من الجزائر وفرنسا نفسها في مواجهة التحدي ذاته في آن معاً، فالاثنان بحاجة لنهضة جديدة، مثل حاجتهما لوضع سياسة لحضارة لا تكتفي بتطورات مادية وحسب، بل يتمخض عنها قيم وهوية ويتولد معها الأمل، فتقوم بإنتاج نوعي وليس كمي فقط.

أريد أن أطلق من هنا من قسنطينة نداءً عاجلاً إلى الغرب لكي ينأى بنفسه عن كل نية بالسيطرة وليكف عن الاعتقاد بأنه يمثل وحده الحضارة العالمية. وأطلق نفس النداء الملح إلى كل الذين يجدون أنفسهم منسجمين مع إسلام تقدمي، كي يدافعوا عن المساواة بين الرجل والمرأة وعن حقوق الإنسان وعن احترام التنوع، لأن هذه المبادئ والقيم هي من صميمه أيضاً. وأطلق نداءً إلى هذا الإسلام التوّاق إلى التقدّم كي يعترف لشعب إسرائيل الذي عانى الكثير بحقه في الحياة بحرية.

وأطلق نداء إلى شعب إسرائيل كي لا يمارس بحق الشعب الفلسطيني نفس الظلم الذي عانى هو منه لقرون طويلة.

وأطلق نداءً إلى قادة الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني لكي يستفيدوا من فرصة السلام التي تبدو اليوم في متناول أيديهم، إن عرفوا كيف يظهرون قدرة على تجاوز الكراهية التي تتغذى من ذكرى مآسي كل منهما.

وأطلق نداءً إلى كل شعوب المتوسط كي تتوحد وتضع في وحدتها هذه كل طاقاتها وقواها بدل من استخدامها في التحارب والتباغض. فليس هناك من مستقبل في ظل الضغينة. أما أنتم، يا شباب الجزائر، فإني أوجه لكم نداءً قائماً على الصداقة والثقة. اجعلوا من هذا الحلم المتوسطي الكبير للأخوة حلماً لكم، إنه حلم ينتظر منذ عدة قرون كي يصنعه شباب متحمس مثلكم، وإنكم بذكائكم وحيويتكم وخيالكم ستغيرون الجزائر وستغيرون العالم.

عاشت الجزائر! عاشت فرنسا!

خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد فرانسوا هولاند، أمام النصب التذكاري الوطني لحرب الجزائر 19 آذار/مارس 2016.

السيدات والسادة الوزراء،

قبل أربعة وخمسين عاماً من الآن، أُعلن وقف إطلاق النار في الجزائر بموجب اتفاقيات إيفيان. وبعد مرور ثماني سنوات من حرب مؤلمة، توجه كل من الشعبين نحو مستقبل جديد، وضمن حدود جديدة وفي علاقات جديدة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2012، صدقتُ كرئيس للجمهورية على القانون الذي يحدد تاريخ 19 آذار/مارس "يوماً وطنياً لإحياء ذكرى الضحايا المدنيين والعسكريين في حرب الجزائر والمعارك في تونس والمغرب". وحرصت اليوم على إعطاء ترجمةٍ لهذا القانون.

إن 19 آذار/ مارس هو يوم تاريخي، يمثل تتويجاً لعملية مفاوضات طويلة وشاقة للخروج من حربٍ لإنهاء الاستعمار والتي كانت أيضاً حرباً أهلية. وحمل التوقيع على اتفاقيات إيفيان في طياته وعداً بالسلام ولكنه حمل معه أيضاً، ونحن جميعاً ندرك ذلك، العنف والمآسي في الأشهر التالية. لم يكن السلام قد حَلّ بعد يوم 19 آذار/مارس 1962، ولكن كان ذلك اليوم بداية للخروج من الحرب التي يعلمنا التاريخ أنها في كثير من الأحيان مصدر للعنف، وهو ما كان عليه الحال وعلى نحو مأساوي في الجزائر من خلال أعمال الثأر والانتقام والاعتداءات والمجازر.

ومع ذلك، أعلن 19 آذار/مارس نهاية الصراع، ولهذا يتم الاعتراف بذاكرات جميع الضحايا.

هناك 19 آذار/مارس للجزائريين الذين حاربوا من أجل استقلال بلادهم، الذي أعلن بتاريخ 3 تموز/يوليو.

وهناك 19 آذار/مارس للمجندين إلزاميا الذين كانون قد قضوا في بعض الأحيان أكثر من سنتين من الخدمة العسكرية في الجزائر والذين كان هذا التاريخ بالنسبة لهم بمثابة تأكيد للمغادرة والعودة إلى فرنسا.

وهناك 19 آذار/مارس للجيش الفرنسي الذي سرعان ما شهد نهاية حربٍ لم تذكر اسمها أبداً والتي أدت إلى انقسامات عميقة فيه.

وهناك 19 آذار/مارس لفرنسيي الجزائر الذين يتذكرون هذا التاريخ على أنه يوم محنة لأنه يعني نهاية عالم برمته، على أي حال نهايةً لعالمهم والرحيل عن أرض كانوا يعتبرونها بمثابة أرضهم.

وهناك 19 آذار/مارس للقوات المساعدة للجيش الفرنسي، للحركيين، الذين كان وقف إطلاق النار بالنسبة لهم محفوفًا بالتهديدات، لهم ولعائلاتهم والذين تخلت عنهم فرنسا على نحو مأساوي، كما أقرّيتُ بذلك في 25 أيلول/سبتمبر 2012.

وهناك 19 آذار/مارس للفرنسيين في فرنسا القارية الذين عاشوا على وقع الاضطرابات خلال ثماني سنوات، والذين وافقوا، في 8 نيسان/أبريل 1962، بأكثر من 90 في المئة من الأصوات على مضمون اتفاقيات إيفيان، التي أرادها الجنرال ديغول والتي جاءت ثمرة عملية طويلة.

استمرت حرب الجزائر ثماني سنوات، اعتباراً من عيد جميع القديسين عام 1954 إلى مآسي وهران في تموز/يوليو 1962. وكانت الصفحة الأخيرة في تاريخ الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. أقامت فرنسا، من عام 1830 إلى عام 1962، في الجزائر أولاً ثم في بقية أفريقيا والشرق الأقصى، نظاماً ظالماً لأنه تأسس على عدم المساواة في الظروف والأنظمة والحقوق، نظاماً استعمارياً لم يكن يعترف بتطلعات الشعوب في تقرير مصيرها.

نظامٌ لاستغلال موارد تلك البلاد، ولكن كان هناك أيضاً رجال ونساء يحرصون بصدق على الرغبة في جلب التقدم إليها. أفكر بهؤلاء المعلمين والأطباء والتجار والفلاحين والموظفين الحكوميين الذين سعوا لإبراز صورة ما كان يسمى آنذاك بـ فرنسا ما وراء البحار.

خلال كل هذه السنوات، نشأت وتشكلت روابط إنسانية قائمة على التضامن في مواجهة الشدائد والمحن. فعندما تعرضت فرنسا للهجوم عليها في عام 1914 وكذلك في عام 1939، أراق الجنود من فرنسا القارية وجيش أفريقيا والجيوش الاستعمارية دماءهم دفاعاً، جنباً إلى جنب، عن الوطن المهدد بالخطر. من دوامون إلى مونتي كاسينو، دافع هؤلاء المقاتلون من جميع الأصول عن المبادئ نفسها، بما فيها مبدأ التحرر، ولهذا السبب تشيد بهم فرنسا دائماً عند إحيائها ذكرى الحربين العالميتين.

ولكن النظام الاستعماري كان يحمل في ذاته نهايته.

أثارت الحرب العالمية الثانية وخاصة تحرير فرنسا أملاً لا يمكن قمعه في تحرير الشعوب وجعلت إنهاء الاستعمار أمراً لا مفر منه. ودفعت الجمهورية الرابعة باهظاً ثمن عدم فهمها الكامل لهذه العملية ولحركة التاريخ. ولم تكن حرب الهند الصينية قد انتهت بعد عندما بدأت الاضطرابات في تونس والمغرب. وأدت في عام 1956، إلى استقلال هذين البلدين، وهما الآن بلدان صديقان لنا، وسنحتفل هذا العام بالذكرى الستين لحصولهما على السيادة الكاملة.

وهناك تاريخ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1954. تاريخ بداية حرب الجزائر. ثماني سنوات رهيبة. ثماني سنوات شهدت نزوح الملايين من الناس، ثماني سنوات من القتال والاعتداءات والانتهاكات والاختطاف والتعذيب والقمع التي تسببت في مقتل مئات الآلاف من الجزائريين وعشرات الآلاف من الفرنسيين الذين تم تجنيدهم هناك لأداء واجبهم كمجندين إلزاميا ومجندين إلزاميا قدامى مُرسلين مجددا إلى الجزائر. ثماني سنوات من حرب لم تجرؤ، كما ذكرت آنفاً، على ذكر اسمها لفترة طويلة، مع أنها انطوت على كل فظائعها. ثماني سنوات تركت أثراً عميقاً في فرنسا وحتى أنها أدت إلى تغيير الجمهورية. ثماني سنوات فُجعت بها الجزائر أيضاً بشدة. ثماني سنوات مزقت الكثير من العائلات في هذا الجانب وذاك من البحر الأبيض المتوسط.

لا يوجد فعلا تاريخ واحد من شأنه أن يلخّص وحده تنوع هذه الحالات. لهذا السبب كرّست فرنسا رسمياً ثلاثة تواريخ لإحياء ذكرى تلك الفترة: 19 آذار/مارس، و25 أيلول/سبتمبر، و5 كانون الأول/ديسمبر، ولأن هذا التاريخ الأخير هو تاريخ تدشين هذا النصب التذكاري أردت التذكير بها.

معنى اليوم الوطني لـ 19 آذار/مارس هو تكريم جميع الضحايا المدنيين والعسكريين الذين ماتوا في حرب الجزائر والمعارك في المغرب وتونس. ومعنى اليوم الوطني لـ 19 آذار/مارس هو احترام كل الآلام والاعتراف بكل أشكال المعاناة.

معاناة المجندين إلزاميا والجنود المحترفين وأفراد القوات المساعدة أو المشابهة، وقوات حفظ النظام القادمة من فرنسا القارية. تم إرسال مليون ونصف جندي شاب إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض

المتوسط، جُرح منهم 60 ألفاً، بينما لم يعد 30 ألفاً أبداً، بين قتلى ومفقودين. وإني أتوجه بأفكاري إليهم في مثل هذه اللحظة.

وكذلك، معاناة المدنيين من جميع الأصول، ومن جميع الأديان، الذين وقعوا ضحايا الانتهاكات، والذين قُتلوا إثر اعتداء أو اغتيال، والذين وقفوا عاجزين لا حول لهم ولا قوة أمام تدمير منازلهم وقراهم، ومعاناة فرنسيي الجزائر المنفيين والمرحّلين على عجل، والمحرومين من كل شيء، من ممتلكاتهم، وخصوصاً من جذورهم.

معاناة الحركيين، المطاردين في الجزائر، الذين تخلى عنهم الوطن الذي كان قد دعاهم، وتم استقبالهم في ظروف لا تليق بهم في فرنسا قبل أن يعترف بلدنا بتضحياتهم ويقدم لهم التعويض الذي يستحقونه.

وكذلك مأساة المفقودين. مأساة هؤلاء الرجال والنساء المنحدرين أيضاً من جميع الأصول والذين فُقد أثرهم في الحرب. أعرف مدى إيلام هذه القضية بالنسبة لعائلاتهم. إن فرنسا والجزائر تعملان معا لمواصلة الكشف عن مصير هؤلاء الضحايا.

أخيراً، أفكر أيضاً في المهاجرين الذين كانوا في فرنسا أثناء حرب الجزائر والذين عاشوا عن بعد حرباً كانت تمزقهم، حيث تعرضوا للشبهات وأحياناً للقمع الأكثر وحشية، مثلما حدث في 17 تشرين الأول/أكتوبر 1961.

الآن وبعد مرور 54 عاماً على حرب الجزائر، لا تزال هذه الذاكرة، أو بالأحرى هذه الذاكرات، حيّة. هناك وراء كل منها عائلةٌ، وهناك ناجون، وهناك الخلف والأحفاد، وهناك جرح لم يندمل أبداً تماماً، وهذه هو المعنى أيضاً من هذه المراسم الرامية إلى استحضار جميع الذاكرات للتوفيق بينها.

وتعيش هذه الذاكرة أيضاً في الأماكن. في مرسيليا، التي كانت ميناء المغادرة للمجندين إلزاميا إلى الجزائر، وميناء الوصول للذين أعيدوا إلى الوطن، إلى فرنسا اعتباراً من عام 1962. تعيش هذه الذكرى في مئات المدن الفرنسية التي يتشاطر سكانها الجزائر. وتحيا الذاكرة أيضاً من خلال الصروح المشيدة، في مدينة سيت حيث بُني نصب تذكاري تكريماً لسكان مقاطعة هيرو الذين ماتوا من أجل فرنسا في المعارك في شمال أفريقيا وفي حرب الجزائر، وفي بلدية مونترودون ـ لابيسونيه في مقاطعة تارن، حيث

هناك النصب التذكاري لتكريم ذكرى ضحايا شمال أفريقيا الذين ماتوا من أجل فرنسا، والذي تم بناؤه رمزياً بحجارة جُلبت من جميع المقاطعات.

هناك 4 آلاف مكان أو ساحة أو شارع في فرنسا تحمل تاريخ 19 مارس 1962.

وأخيراً، تحيا هذه الذاكرة أيضاً من خلال جميع أطفال هؤلاء الملايين من الفرنسيين الذين كانت جذورهم في الجزائر ولكن أيضاً في المغرب وتونس، والذين يسكبون اليوم هذا التراث في البوتقة الوطنية.

ومن هنا تأتي أهمية الرهان المتمثل في سلام الذاكرات للاعتراف بها جميعاً دون حجب أي منها. من أجل تحويل الذكرى الأليمة لحرب الجزائر، التي نشرت الفاجعة والانقسام، إلى عامل للمصالحة والوحدة. وللتذكير بأنه على مدى قرن من الزمن، تشاركت فرنسا والجزائر التاريخ نفسه وأننا قادرون على النظر إلى هذا التاريخ بتجرّد لبناء علاقة ستظل دائماً فريدة لتكون دائماً على مستوى المسؤوليات التي تقع على عاتقنا، مسؤوليات فرنسا ومسؤوليات الجزائر.

والأمر يتعلق بأن نقول ما حدث، ونفهم ما فرّق بيننا، لإدراك ما يجمعنا اليوم. إن صنع سلام الذاكرات، يعني أن نقول لجميع الفرنسيين الذين يتقاسمون الجزائر، أننا معاً، وأن ثمة أماكن وعلامات ورموز تتيح لنا فهم كيفية إدراج مساراتهم الشخصية في بوتقة مصيرنا الوطني، وأن الجمهورية محظوظة بحضورهم. ومن أجل القيام بهذا العمل على الذاكرة والنقل، سنحتاج أيضاً إلى جميع المجموعات، وجميع الآثار، وجميع العناصر التي من شأنها أن تتيح لنا معرفة ما حصل، وأعني هنا خصوصاً المجموعات التي جُمعت في مونبيلييه، وكذلك أيضاً المعارض المؤقتة، مثل المعرض الذي نُظم في متحف الجيش في عام 2012 عن حرب الجزائر، والمعرض الذي يستضيفه حالياً متحف حضارات أوروبا والمتوسط في مرسيليا حول تمثيل الجزائر بالخرائط. وهناك أيضاً كمّ كبير من المحفوظات التي لا يزال يتعين معالجتها. سيتم إنشاء مهمة خاصة بهذه الوثائق وتجميع كافة مجموعاتها. وسيقع على عاتقها أن تخبرنا ما إذا كان هذا المشروع المتمثل في جمع كل هذه المستندات وكل هذه الوثائق يمكن أن يتجسد في مؤسسة جديدة أو يمكن أن يجد له مكاناً في موقع موجود أصلاً.

وكما ينبغي حشد المدارس. سيدشِن الديوان الوطني للمحاربين القدامى وضحايا الحرب، في هذه السنة برنامجاً شاملاً بعنوان "التاريخ المشترك والذاكرة المشتركة لحرب الجزائر" وسيشمل هذا البرنامج معرضاً وسيتيح أيضاً لشهود حرب الجزائر، وهناك الكثير منهم هنا، إجراء مداخلات في الصفوف المدرسية، كدعم لدروس التاريخ والأخلاق المدنية.

وأريد أيضاً تشجيع البحث التاريخي حول حرب الجزائر وكذلك حول الوجود الفرنسي في الجزائر. أعرف العمل الذي يقوم به المؤرخون، فهم الذين يتيحون لنا الوصول إلى هذا العمل على الذاكرة والذي يمنحنا بدوره الأمل في هذه الوحدة وهذه المصالحة.

منذ عام 2008، أغلبية محفوظاتنا بشأن هذه الفترة مفتوحة، ولكن أقول هنا إنها يجب أن تكون بشكل كامل، ومفتوحة ومتاحة لجميع المواطنين.

وسيتم تسهيل الوصل إليها عن طريق وضع كل هذه الموارد على الإنترنت. وتعلمون أنه ثمة بوابة عامة تسمى "محفوظات فرنسا" والتي من شأنها أن تتيح رقمنة جميع المحفوظات المكتوبة والمسموعة والمرئية. أود أن تحظى معالجة المحفوظات المتعلقة بحرب الجزائر والمعارك في تونس والمغرب بالأولوية.

وكذلك، سيتم تدشين برنامج لجمع شهادات الشهود والجهات الفاعلة في تلك الفترة هذا العام، حتى يتم حفظ كل شيء، وتسجيل الذاكرة والحفاظ عليها، وذلك بفضل وجود الناجين من تلك الفترة.

وفي عام 2016 أيضاً، عملية "التجميع الكبير" للمحفوظات الخاصة، والتي أعلم أن الكثير من الجمعيات تمتلكها بفضل أعضائها، نعم، إني أطلب أن يتم تخصيص هذا التجميع الكبير لإحياء ذكرى فرنسا ما وراء البحار، والجزائر والمغرب وتونس، لأننا نحتاج إلى جمع هذه الوثائق لمواصلة صنع التاريخ وإعطاء ذاكرتنا كل العناصر، وكل المكونات التي تجعلها مشتركة.

بين فرنسا والجزائر، هناك صداقة، وإني أشيد بجميع المشاريع الفرنسية الجزائرية التي تشهد على حيوية العلاقات بين بلدينا في المجالات الاقتصادية والعلمية والسياسية. ونحن نعلم الدور الذي تضطلع به الجزائر في المنطقة ولا أنسى أيضاً قوة الروابط التي تجمعنا مع المغرب وتونس. تونس، هذا البلد الذي

تعرض للإرهاب بقسوة كبيرة. هذا الإرهاب الذي يهدد بالأحرى المنطقة بأسرها كما يهددنا، ولهذا السبب علينا أيضاً في هذه اللحظة بالذات، أن نتشاطر أيضاً قيمنا للدفاع معاً عن أنفسنا ومكافحة والإرهاب في كل مكان.

كما أود أن أشيد أيضاً بالتبادل الثقافي، وما يفعله فنّانونا وكتابنا ومثقفونا ومؤرخونا بفضل اللغة الفرنسية التي لا تزال تربط بيننا وخاصة بين البلدان المغاربية وفرنسا.

السيدات والسادة،

أراد البرلمان، من خلال قراره اتخاذ 19 آذار/مارس يوماً وطنياً لإحياء ذكرى الضحايا المدنيين والعسكريين في حرب الجزائر والمعارك في تونس والمغرب، أن يتم استحضار جميع هذه الذاكرات وتكريم جميع الضحايا، الضحايا الفرنسيين والضحايا الجزائريين، والضحايا المدنيين والضحايا العسكريين، وضحايا ما قبل 19 آذار/مارس والضحايا الذين ماتوا بعد 19 آذار/مارس، وكذلك كل الناجين الذين وما زالوا يحملون بألم ذكرى هذه الحرب ومعاركها.

عظمة أي بلد تقاس بقدرته على مواجهة تاريخه بدون إخفاء أي جانب، بحجة أنه غير مفيد، وتمجيد جوانب أخرى، وتناول التاريخ كما هو، لما يعلمنا إياه وللعبر التي ينبغي استخلاصها منه عموماً. نعم لاستحضار التاريخ، ليس لتقسيمنا بل لتوحيدنا. وعظمة أي بلد تتمثل في قدرته على تحقيق المصالحة بين جميع الذاكرات والاعتراف بها. إن تأجيج حرب الذاكرة يعني البقاء رهينة الماضي والسعي إلى سلام الذاكرة يعني التطلع نحو المستقبل.

إنها رسالة للوحدة والسلام والتجمع أيضاً، تلك التي أردت إلقاءها أمامكم في هذه اليوم من 19 مارس/آذار.

عاشت الجمهورية وعاشت فرنسا.

تصريح رئيس الجمهورية الفرنسية، إيمانويل ماكرون

بشأن موريس أودان

باريس، الخميس 13 أيلول/سبتمبر 2018

اعتقل الجنود موريس أودان، الذي كان أستاذا مساعداً في الرياضيات بجامعة الجزائر ومناضلاً من مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري، مساء يوم 11 حزيران/يونيو 1957 في منزله. وبعد أن شنت جبهة التحرير الوطني الحرب، حُلّ الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان يدعم الكفاح من أجل الاستقلال، وتعرض قادته لمطاردة حثيثة. وكان موريس أودان ممن يساعدونهم سرّاً.

وفي الجزائر العاصمة، كان الجميع يعلم آنذاك أن الرجال والنساء المعتقلين في ظروف من هذا القبيل لا يعودون دوماً. فالبعض أُطلِق سراحهم، بينما احتُجز البعض وأُحيل البعض الآخر إلى العدالة، ولكن في ذلك العام فقد عددٌ من الأُسر أثر ذويها في العاصمة الجزائرية المستقبلية. وتكاد "حالات الاختفاء" المسجلة من جميع الأطراف خلال النزاع تعد بالآلاف.

وأما جوزيت أودان، التي بقيت لوحدها رفقة ثلاثة أطفال محتجزة لعدة أيام في شقتها، فقد حاولت جاهدة قدر المستطاع معرفة مكان احتجاز زوجها. أخطرتها القيادة العسكرية بأن زوجها قد لاذ بالفرار، وظلت تلك الرواية الرسمية لمدة عقود. وغالباً ما يُعطى هذا الجواب للأُسر التي تسعى إلى الحصول على معلومات عن ذويها المفقودين. وتعثرت الشكوى التي أودعتها آنذاك بدعوى الخطف والحجز، على غرار شكاوى أخرى، بسبب سكوت الشهود الرئيسين أو كذبهم، مما عرقل التحقيق. وأُغلق ملف التحقيق بصفة نهائية في عام 1962 بقرار رد الدعوى، نظراً إلى مراسم العفو الصادرة في نهاية حرب الجزائر، التي وضعت حداً لإمكانيات المقاضاة.

ولم يظهر موريس أودان مجددا أبداً وما تزال ملابسات اختفائه غامضة. وتعتري روايةَ الفرار الواردة في التقارير والمحاضر الرسمية الكثير من التناقضات والمسائل المستبعدة لتكون موثوقة، ومن الواضح أنها مسرحية لتضليل وفاته. بيد أن العناصر المستقاة خلال النظر في شكوى جوزيت أودان أو من الشهود تؤكد تعرضه للتعذيب.

وطُرحت عدة فرضيات إزاء وفاة موريس أودان. وأفاد المؤرخ بيير فيدال-ناكيه، استناداً إلى إحدى الشهادات، بأن موريس أودان قُتل على يد موظف المخابرات نفسه المعني باستجوابه. وأفاد بول أوساريس وغيره بأن أحد المغاوير الخاضعين لأوامره قد أعدم عالم الرياضيات الشاب. ويُحتمل أيضاً أن يكون قد تُوفي في إثر التعذيب.

وكيفما كان الحال تحديداً، فإن النظام الذي سمحت الحكومات المتعاقبة بتطويره هو الذي جعل أمر اختفائه ممكناً، إنه نظام "الاعتقال والاحتجاز" السائد آنذاك الذي كان يسمح لقوى الأمن باعتقال أي "مشتبه به" واحتجازه واستجوابه توخياً لفعالية أكبر في مجابهة الخصم.

واستند هذا النظام إلى أساس قانوني، وهي الصلاحيات الخاصة. وقد أعطى هذا القانون، الذي صوت عليه البرلمان في عام 1956، تفويضاً مطلقاً للحكومة كي تعيد فرض النظام في الجزائر. وسمح باعتماد مرسوم يسمح بتفويض صلاحيات الشرطة للجيش، نُفذ بموجب مرسوم عُمالي (ولائي) في الجزائر العاصمة أولاً، ثم في سائر أنحاء الجزائر عام 1957.

وكان هذا النظام مرتعاً تعيساً لأفعال مروعة أحياناً، بما فيها التعذيب الذي سلطت قضية أودان الضوء عليه. ولطالما اعتُبِر التعذيب جريمة بموجب القانون، لكنه تطور نظراً إلى إفلات مرتكبيه من العقاب. وظل مرتكبوه مفلتين من العقاب لأن التعذيب استُخدم سلاحاً ضد جبهة التحرير الوطني، التي أطلقت عنان التمرد في عام 1954، ولكن أيضاً ضد من كان يُنظر إليهم على أنهم حلفاؤها من المناضلين وأنصار الاستقلال، واعتُبر التعذيب سلاحاً مشروعاً في تلك الحرب، رغم عدم قانونيته.

وإذ فشلت الحكومات المتعاقبة في منع اللجوء إلى التعذيب ومعاقبة مرتكبيه، فإنها عرّضت للخطر حياة الرجال والنساء الذين كانت تعتقلهم قوى الأمن. ومع ذلك، في نهاية المطاف، تقع على عاتق تلك القوى مسؤولية ضمان حماية حقوق الإنسان، وفي المقام الأول، السلامة الجسدية للمحتجزين تحت سيادتها.

ولا بد من جعل هذه القصة معروفة، والنظر إليها بشجاعة ووضوح.

فمن شأن ذلك بث الهدوء والسكينة في نفوس المنكسرين بها، الذين غيرت مصيرهم، في الجزائر وفرنسا على حد سواء. ولن يشفي الاعتراف جراحهم. ولا شك أن ما حدث يتعذر تداركه ويبقى أثره في النفوس،

ولكن من شأن الاعتراف أن يخفف رمزيا من وطأة الماضي على المثقلين به. ولهذه الغاية، تأتي فكرة الاعتراف والتعبير عنه اليوم.

والمسألة أيضاً تتعلق بشرف الفرنسيين قاطبة الذين رفضوا التعذيب، مدنيين أو عسكريين، أو أحجموا عنه أو انسحبوا منه، والذين يرفضون اليوم على غرار الأمس، أن يكونوا في خانة من أسسوا له ومارسوه.

وتتعلق أيضاً بشرف الجنود الذين فقدوا أرواحهم من أجل فرنسا، وبصفة عامة كل من فقدوا الحياة في هذا النزاع.

وأخيراً، فإن المسألة مسألة واجب الجمهورية الفرنسية في الكشف عن الحقيقة، ويتعين عليها في هذا المجال، وفي مجالات أخرى، أن تكون نبراساً يهتدى به، لأن الحقيقة هي السبيل الوحيد إلى المصالحة، ولا وجود للحرية والمساواة والإخاء دون إقرار الحقيقة.

ومن ثم، لا يمكن للجمهورية أن تقلل من شأن الجرائم والفظائع المرتكبة من الجانبين أو تعفو عن مرتكبيها. ولا تزال فرنسا تحمل أثر تلك الجراح التي لم تندمل كلياً في بعض الأحيان.

والعمل على استحضار الذاكرة لن يتوقف بصدور هذا التصريح. ويرمي هذا الاعتراف بالأساس إلى تشجيع العمل التاريخي إزاء جميع المفقودين في حرب الجزائر، فرنسيين وجزائريين، مدنيين وعسكريين على حد سواء.

وسيفتح الاستثناء العام، الذي ستبين المراسيم الوزارية حيثياته بعد تحديد المصادر المتاحة، باب الاطلاع بحرية على جميع مجموعات محفوظات الدولة المتعلقة بهذا الموضوع.

وأخيراً، يُدعى الأشخاص الذين بحوزتهم وثائق أو شهادات يودون الإدلاء بها إلى الاتصال بالمحفوظات الوطنية للمشاركة في بذل هذا الجهد التاريخي الرامي إلى كشف الحقيقة.

ولعل التعمق في هذا العمل الرامي إلى كشف الحقيقة يمهد الطريق إلى فهم ماضينا فهماً أفضل، واستجلاء الجراح التي تعتري تاريخنا، وتجديد الإرادة في مصالحة الذاكرتين والشعبين الفرنسي والجزائري.

إيمانويل ماكرون

الملحق 2

بعض بوادر الانفراج والتعاون بين المجتمعين المدنيين

ـ تضطلع مجموعة الصداقة الفرنسية الجزائرية في الجمعية الوطنية الفرنسية، التي تترأسها اليوم النائبة عن مقاطعة كوت دور السيدة فضيلة الخطابي، بدورٍ كبير في إحياء الروابط بين فرنسا والجزائر على المدى الطويل. وقد لعب جان بيير شوفينمان دوراً هاماً في هذا المجال لسنوات عديدة.

ـ اعتباراً من عامي 1972-1973، تم إبرام أول اتفاقية بين جامعتي غرونوبل وقسنطينة، حيث مثّل الجانب الجزائري محمد الصديق بن يحيى وعبد الحق برارحي، والجانب الفرنسي جان ـ لوي كيرمون وجورج موران. وتم العمل بهذا البرنامج أكثر من عشر سنوات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1999، استُهلّ تعاون فرنسي جزائري لامركزي، الجانب الجزائري كان ممثلاً بعبد المالك سلال وإبراهيم جفال، والجانب الفرنسي ببيرنار ستازي وجورج موران، مع دعم هوبير فيدرين وجان بيير شوفينمان. واستمر هذا البرنامج النشط للغاية حتى عام 2009 قبل أن يتلاشى شيئاً فشيئاً. وفي ربيع 2007، تم إطلاق عملية في إطار هذا التعاون اللامركزي من خلال "برنامج تعاوني متعدد الجهات الفاعلة" بدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية. وكان يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز جمعيات الشباب والطفولة الجزائرية من خلال التعاون مع نظيراتها الفرنسية، وكان ذلك مبرمجاً لعام 2019، ولكنه توقف عقب "الحراك".

ـ في الثمانينات، نظمت جمعية "كو دو سولاي" التي شكلتها مجموعة من الأشخاص الجزائرية الأصل، فعالية سنوية بعنوان "المغرب العربي للكتب" في باريس، شهدت نجاحاً كبيراً. ولقد حضر في هذه المناسبة الكثير من الكتاب الجزائريين والفرنسيين لتوقيع كتبهم أو المشاركة في النقاشات بشأن ماضي الجزائر أو مستقبلها.

ـ أُنشئت الجمعية الفرنسية الجزائرية للطب النفسي (SFAP) في 25 شباط/فبراير 2002، بمبادرة من أطباء نفسيين فرنسيين وجزائريين. ونظمت الجمعية عدة لقاءات ومبادرات بين ضفتي المتوسط، تحت إشراف الطبيبين أمين بن يمينة ومحمد طالب. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017، نظمت في قاعة المحاضرات في مستشفى جورج بومبيدو الأوروبي في باريس، ندوة مخصصة لجوانب الذاكرة المرتبطة بالصدمات النفسية لحرب الجزائر. كان الهدف هو علاج صدمات الذاكرة وذاكرة الصدمات من خلال تلاقي وجهات نظر مختلفة حول هذه المسألة، من مؤرخين وأكاديميين وأطباء نفسيين وكتّاب وعلماء النفس العصبي.

ـ في سنوات الـ 2000، تم إنشاء جمعية "أصدقاء مقبرة سانت أوجين" في الجزائر، على يد جان ـ بول دوران (رئيساً) وجان ـ بول سرور (نائباً للرئيس) ولوك ميغير (نائباً للرئيس). ويُقدر عدد الفرنسيين المدفونين في المقبرة بنحو 250 ألف. والمقبرة المسيحية، التي أنشئت عام 1836، والمقبرة اليهودية، التي أنشئت عام 1849، متجاورتان، وتبلغ مساحتهما الكلية 18 هكتاراً. في رسالة الجمعية الإعلامية، المؤرخة في تموز/يوليو 2020، يمكن قراءة ما يلي: " في آذار/مارس 2020، أبلغنا مدير الموقع السيد كدوش، بالشروع في دراسة تقييمية بشأن ترميم المباني الرئيسة للمقبرة اليهودية (النصب التذكاري للموتى وضريح الحاخامات ومَجمع عظام كبار الحاخامات). وكنا قد استنكرنا مراراً حالتها المتردية والمقلقة للغاية. وتؤكد القنصلية إجراء هذه الدراسة التقييمية. ونظراً إلى الهندسة العمرانية والزينة الداخلية الخاصة للغاية لهذه الصروح، فأننا نعرب عن انشغالنا إزاء طبيعة وشكل الأعمال التي سيتم تنفيذها. لذلك طلبنا الاطلاع على هذه الدراسة التقييمية من أجل تقديم هذا الملف، لغرض العلم، إلى مهندسٍ معماري متخصص في التراث."

ـ منذ سنوات الـ 2000، تضطلع جمعية اليهود المنحدرين من قسنطينة (AJOC)، التي يترأسها الأستاذ مارك زربيب، ويقوم بإحياء أنشطتها السيد جاك نقاش وهو عضو في مجلس إدارة موريال (جمعية يهود

الجزائر)، بمهمة ذات بعد تذكاري كبير وهي الحفاظ على المقبرة اليهودية في قسنطينة، الكائنة في موقع مرتفع على أطراف المدينة، والعمل على تجنب أي تخريب أو تدنيس محتمل فيها.

- في عام 2004، اجتمع أربعة مزارعين من مقاطعة تارن، وهم من المحاربين القدامى في حرب الجزائر، قبل تلقيهم معاشهم التقاعدي لإعلان ما يلي "نحن أربعة من المجندين إلزاميا القدامى في حرب الجزائر. نحن المجندون، لم نقل أي شيء آنذاك. لم تكن لدينا الشجاعة الكافية للتعبير جهاراً أمام العالم عن عدم موافقتنا. اليوم وبالرغم من معاشاتنا التقاعدية المتواضعة، قررنا أن نرفض استلام المعاشات التقاعدية الخاص بالمحاربين القدامى لأنفسنا وأن نتبرع بها للسكان الذين يعانون من الحرب أو للمنظمات التي تعمل من أجل السلام. إن ما رأيناه وشهدناه في الجزائر، وعدم جدوى ذلك الصراع، ووعياً منا بفظاعة تلك الحرب، والرغبة في نقل هذه الذاكرة إلى جيل الشباب، هو الذي يدفعنا إلى اتخاذ هذه الخطوة. ولهذه الغاية، أنشأنا للتّو جمعية المجندين إلزاميا القدامى في الجزائر وأصدقاؤهم وصديقاتهم ضد الحرب (AAAACG)". أجرت الجمعية مداخلات في المؤسسات التعليمية، مع إشراك الأطراف الأخرى، من المجاهدين، و"الأقدام السوداء"، وأحياناً الحركيين... منذ عام 2004، تم إجراء عدة مئات من هذه اللقاءات في جميع أنحاء فرنسا وشارك فيها عدد كبير من الشباب.

ـ تهدف جمعية "الأقدام السوداء التقدمية"، برئاسة جاك براديل، إلى المساهمة عن طريق الشهادات في كتابة تاريخ "فرنسا في الجزائر بصورة واضحة وبعيدة عن العواطف الجياشة في ظل تعقيد اللحظات والمسارات". وتعتزم هذه الجمعية التي أُسست في عام 2008، "السعي إلى المصالحة بين بلدينا، وتعزيز الصداقة بين الشعوب على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، ومناهضة العنصرية وكره الأجانب في فرنسا".

ـ تتقدم جمعية "ذاكرة مخيم لوجي دان"، برئاسة كمال صاجي، ومنذ عدة سنوات بمشروع معهد وطني لذاكرة الحركيين في مخيم لوجي دان بالقرب من إكس ـ أن ـ بروفانس. يتلقى هذا المشروع الذي يشمل

متحفاً للذاكرة ومركزاً فكرياً، دعماً من العديد من الجهات الفاعلة العامة، بما في ذلك رؤساء بلديات مرسيليا وإكس ـ أن ـ بروفانس وجوك وكذلك من إقليم بروفانس ـ ألب ـ كوت دازور، والدولة ممثلةً بمحافظ الإقليم. فيما عدا التشجيع المعنوي، لا يوجد أي دعم مالي مؤكد حتى الآن. يسعى هذا المشروع إلى الجمع بين ذاكرة الحركيين في خضم التاريخ الكبير لنهاية الاستعمار، وذكرى ضَنك المعيشة لمجتمع صغيرة عاش في مخيم لوجي دان بالقرب من إكس ـ أن ـ بروفانس، لمدة ثلاثين عاماً تقريباً، ويعتبر نموذجاً دقيقاً لما آل إليه مصير الحركيين على كامل التراب الوطني الفرنسي، وكذلك للمصير الذي غالباً ما يفرض على الشعوب المهاجرة في خضم فوضى الحروب والصراعات التي لا يستوعبونها.

ـ في نفس السياق الخاص بالدفاع عن حقوق "المجتمع الحركي"، تعتزم جمعية يديرها فرانسوا جيرار التأكيد على خصوصية القرى الصغيرة التي سكنتها مجتمعات الحركيين الصغيرة لدى وصولهم إلى فرنسا، في الستينات من القرن الماضي، من خلال اقتراح كتابة ما يلي التالي على اللوحات والشواهد التذكارية: "إن الجمهورية الفرنسية الممتنة، تذكّر وتكّرم تضحيات الحركيين من الرجال والنساء دفاعاً عن القيم الأساسية للحرية والمساواة والأخوة". وهي تنحني أمام معاناة العائلات وتُشيد بالمسارات والأعمال المنجزة في القرى الحراجية في خدمة للوطن".

ـ مداخلات وقرارات البلديات. تعيش هذه الذكرى في مئات المدن الفرنسية التي يتشاطر سكانها الجزائر. وتحيا الذاكرة أيضاً من خلال الصروح المشيدة، في مدينة سيت حيث تم بناء نصب تذكاري تكريماً لسكان مقاطعة هيرو الذين ماتوا من أجل فرنسا في المعارك في شمال أفريقيا وفي حرب الجزائر، وفي بلدية مونترودون ـ لابيسونيه في مقاطعة تارن، حيث هناك النصب التذكاري لتكريم ذكرى ضحايا شمال

أفريقيا الذين ماتوا من أجل فرنسا، والذي تم بناؤه رمزياً بحجارة جُلبت من جميع المقاطعاتوهناك في فرنسا عدة مئات من الأماكن والساحات والشوارع التي تحمل تاريخ 19 مارس 1962[49].

ـ الوكالة الفرنسية للتنمية هي المؤسسة التنموية الوحيدة التي حافظت على حضورها بصورة مستمرة في هذا البلد، حتى أثناء سنوات الإرهاب "العشرية السوداء". وعندما قررت الجزائر اعتباراً من عام 2005 عدم اللجوء إلى الديون الخارجية، سددت مستحقات جميع المؤسسات مُقدماً باستثناء الوكالة الفرنسية للتنمية، التي لا تزال الجزائر إلى يومنا هذا تسدد بانتظام أقساطها.

[49] في هذا المجال، مراجعة "النصب التذكارية في المقاطعات" الصادر عن لجنة "التاريخ والذاكرة" التي يترأسها سيرج دروو، من الفدرالية الوطنية للمحاربين القدامى في الجزائر والمغرب وتونس (FNACA)، والتي أصدرت في عام 2012 جرداً بـ 79 نصباً تذكارياً أشيد في فرنسا.

المحفوظات المتعلق بالجزائر، التصنيف والرقمنة والنشر على الإنترنيت
الحصيلة والآفاق 2017 - 2024

عرض مجموعات المحفوظات المتعلقة بالجزائر

كان تصنيف محفوظات الجزائر دائماً أحد الاهتمامات الرئيسة لمديرات ومديري المحفوظات الوطنية لما وراء البحار (ANOM) منذ عام 1966.

تحتفظ المحفوظات الوطنية لما وراء البحار بثلاثة أنواع من مجموعات المحفوظات المتعلقة بالجزائر:

ـ *المحفوظات الوزارية* الصادرة عن الوزارات التي كانت على التوالي مكلفة بالجزائر، وهي وزارة الحرب والداخلية (1830 - 1910)، ووزارة الشؤون الجزائرية (1945 - 1963)، ووزارة الصحراء (1956 - 1961) (أي ما يساوي 600 متراً خطياً).

ـ *المحفوظات الجهوية* الذي أنتجته مصالح الإدارة الفرنسية في الجزائر قبل عام 1962 والذي نُقل جزئياً في عامي 1961 و1962، على غرار أرشيف الحكومة العامة في الجزائر (ثم المندوبية العامة والمفوضية السامية)، والعمالات (préfectures) والعمالات الجهوية والدوائر (sous-préfectures)، والبلديات المختلطة والوحدات الإدارية المتخصصة ومصالح الشرطة... (أي ما يساوي 7000 متراً خطياً).

ـ *محفوظات الهيئات العامة وشبه العامة* مثل مصرف الجزائر وفرنسا (لا سيما ملفات طاقم العاملين)، ومصرف التسليف العقاري الجزائري التونسي، والمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، والمكتب الصناعي الجزائري **(أي ما يساوي 2300 متراً خطياً).**

تشكل كل هذه المحفوظات ما مجموعه عشرة كيلومترات خطية تقريباً. وتُقدّر المحفوظات الجهوية التي تمت إعادتها إلى الوطن بزهاء 10 إلى 12 في المئة من إجمالي المحفوظات التي تم انتاجه في الجزائر قبل عام 1962.

حصيلة الأعمال المنجزة

... في مجال تصنيف لمجموعات المحفوظات ووصفها.

يتم تحديد جميع مجموعات المحفوظات المتعلقة بالجزائر ووصفها، سواء كانت مصنفة أصلاً أم لا، في البيان العام لمجموعات المحفوظات، المتاح على الإنترنيت عبر موقع المحفوظات الوطنية لما وراء البحار:

(http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ark:/61561/wz818idcda).

75 في المئة من هذه المجموعات مصنفة ومتاحة في قاعة المطالعة. وبقي منها كيلومتران خطّيان اثنان تقريباً يتعين تصنيفهما. منذ حوالي عشر سنوات، ركزت عمليات التصنيف بصورة أساسية على مجموعات المحفوظات التالية:

ـ مجموعة المحفوظات الخاصة بالحكومة العامة في الجزائر (لا سيما محفوظات الوزارات المدنية والعسكرية)

ـ مجموعة المحفوظات لمصالح الشرطة (الاستخبارات العامة، والمصالح الجهوية للشرطة القضائية، ومراكز الشرطة)

ـ العمالات (لاسيما مصالح الارتباط في شمال أفريقيا والدوائر).

تصف 335 أداة بحث مجموعات المحفوظات هذه التي سبق وتم تصنيفها: هناك 80 أداة بحث (20 في المئة) متاحة فعلياً على الإنترنيت، على موقع المحفوظات الوطنية لما وراء البحار (http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ir) وعلى بوابة محفوظات فرنسا (https://francearchives.fr/)، بينما 275 أداة بحث متاحة بشكل رقمي أو مرقمن، بعد تقديم طلب بذلك، وبشكل نسخة ورقية يمكن الاطلاع عليها في قاعات قوائم الجرد في المحفوظات الوطنية لما وراء

البحار.

... في مجال رقمنة الوثائق.

في الوقت نفسه، تمت رقمنة ستة عشر مجموعة محفوظات. ويمكن بالفعل مشاهدة أكثر من 600 ألف صورة على الإنترنت، وهي:

ـ محفوظات المكاتب العربية في مناطق الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة للفترة 1830-1922 (السلاسل I، II، J، JJ و K ، KK للحكومة العامة في الجزائر) ،

ـ سجلات محاضر المجالس الحكومية من عام 1832 إلى عام 1870 (السلسة الفرعية 3F للحكومة العامة للجزائر).

ويضاف إلى ذلك، سجلات الحالة المدنية (717028 صورة) وسجلات التسجيل العسكرية (427945 صورة). ما زال هناك ما يقرب من مليون ومائتي ألف صورة قيد الفحص وإعادة المعالجة والفهرسة قبل نشرها على الإنترنت (انظر القائمة أدناه).

آفاق العمل في الفترة بين 2020 و2024

... في مجال معالجة مجموعات المحفوظات ووصفها وتحويلها عكسياً.

ينبغي الانتهاء من التصنيفات الخاصة بالمجموعات الكبيرة (مثل الاستخبارات العامة في وهران، وعمالة قسنطينة)، وسيتم بدء العمل في تصنيفات أخرى (مثل وزارة الصحراء، الأمانة العامة للحكومة العامة في الجزائر). وسيتم مواصلة تصنيف محفوظات البلديات المختلطة والانتهاء منها، وكذلك بالنسبة لملفات

إجراءات رد الدعاوى الصادرة عن المحاكم الجزائرية في منطقتي قسنطينة والجزائر العاصمة (انظر الجدول التفصيلي في الملحق).

بين عامي 2020 و2024، سيتم تصنيف ما يساوي 1200 متراً خطياً (78 في المئة من المجموع الكلي). وسيتبقى بالتالي تصنيف 1100 متر خطي تقريباً.

ويجري العمل حالياً على عقد اشتراء للتحويل الرجعي لجميع أدوات البحث الموجودة في المحفوظات الوطنية لما وراء البحار، والهدف منه وضع جميع أدوات البحث المتعلقة بالجزائر على الإنترنت بحلول عام 2024. وبالتالي، سيركز على أدوات البحث الـ 275 غير المتاحة بعد عبر بوابة أدوات البحث على الإنترنت (IREL).

ويحظى هذا التعاون بشأن الأدوات البحثية المتعلقة بالجزائر بأولوية أكبر نظراً إلى وجود عدد كبير من الباحثين الجزائريين الذين يعملون على مجموعات المحفوظات هذه.

... في مجال رقمنة الوثائق

كما ذكرنا سابقاً، سيتم وضع مجموعات المحفوظات التي تم الانتهاء من رقمتنها على الإنترنت على نحو تدريجي، لا سيما مجموعة محفوظات قانون سيناتوس ـ كونسيلت (sénatus-consulte) التابع للحكومة العامة في الجزائر والمتعلقة بترسيم حدود كل قبيلة ودوار.

ستتيح عملية النشر على الإنترنت الوصول إلى 320 متراً خطياً من المحفوظات، التي تمثل جميع مجموعات المحفوظات المرقمنة عن الجزائر حتى عام 2020.

وستستمر عملية الرقمنة لتتناول سلاسل تتعلق بممتلكات الأهالي الأصليين (indigène)، (سلاسل M للحكومة العامة). وفي عام 2024، سيتم إنجاز أكثر من 70 متراً خطياً لتكملة مجموعات المحفوظات

التي سبق وتمت رقمنتها، ليصل بالتالي المجموع الإجمالي إلى 390 متراً خطياً.

وفي الوقت نفسه، ستنقل المحفوظات الوطنية لما وراء البحار إلى الجزائر جميع قوائم الجرد المنجزة، شيئاً فشيئاً مع التقدم في تصنيف مجموعات المحفوظات، بالإضافة إلى نسخة عن مجموعات المحفوظات المرقمنة.

... في مجال الأبحاث الإدارية والتاريخية

تعتزم المحفوظات الوطنية لما وراء البحار إعداد دليل للبحوث الإدارية بشأن الجزائر (بحوث عن الجنسية، والحالة المدنية، والتجنيد العسكري، والإقامة الجبرية ...) بالتعاون مع المصلحة الوزارية المشتركة لمحفوظات فرنسا (SIAF) ودوائر المحفوظات التابعة لوزارة القوات المسلحة ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية.

إن نقص المعلومات في مجموعات المحفوظات لفترة ما قبل عام 1962 المحفوظة حالياً في الجزائر يضر بشدة بتوجه الباحثين المهنيين والهواة، والأفراد، ولا سيما من المواطنين الجزائريين، الذين يقصدون المحفوظات الوطنية لما وراء البحار على نحو متزايدة بحثاً عن وثائق من المعروف أنه لا يمتلكها (الحالة المدنية للأهالي الأصليين، السجل العقاري، التوثيق، الأحكام المدنية والجنحية، إلخ).

أخيراً، تشارك المحفوظات الوطنية لما وراء البحار في العمل المشترك بين الوزارات بريادة المصلحة الوزارية المشتركة لمحفوظات فرنسا فيما يتعلق بتسهيل الوصول إلى المحفوظات المتعلقة بالمفقودين في حرب الجزائر، بالنسبة للجزء المتعلق بهم، لا سيما الإعفاءات العامة، ورفع السرية، ودليل بشأن المحفوظات. وسيؤدي هذا العمل بعد ذلك إلى إعداد مشترك لدليل عن مصادر حرب الجزائر.

والوثائق العثمانية

ضمن مجموعات المحفوظات الجهوية التي نُقلت جزئياً عند الاستقلال، عُثر أثناء التقدم في عمليات تصنيفها، على ما يسمى بالوثائق "العثمانية" التي سبقت الوجود الفرنسي في الجزائر والمكتوبة باللغة التركية.

شهدت مناسبات عديدة إعادة هذه الوثائق إلى الجزائر:

- في عام 1967، سلّم أندريه شامسون السفيرَ الجزائري 450 سجلاً أو دفترًا (أي 47 علبة).

- في عام 1975، قدم فاليري جيسكار ديستان أثناء زيارته للجزائر سجلات أصلية باللغتين التركية والعربية (152 علبة).

- في 6 كانون الأول/ديسمبر 1981، سلمت السفارة الفرنسية في الجزائر السجلات التركية قبل عام 1830 (15 علبة).

- في 21 تشرين الأول /أكتوبر 2001، معاهدات من السلسلة C للحكومة العامة في الجزائر "المحفوظات الإسبانية" من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر (4 علب) ووثائق مختلفة غير مصنفة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (علبتان).

وبمناسبة إجراء آخر جردة للمحفوظات الوطنية لما وراء البحار في عام 2018، عُثر على رصيد متبقٍ من 10 علب من شأنها أن تُعاد إلى الجزائر. تتكون المجموعة من مستندات مالية ومحاسبية ودفاتر تمارين لقواعد اللغة العربية (من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر).

المحفوظات المتعلق بالجزائر، التصنيف والرقمنة والنشر على الإنترنت

الحصيلة والآفاق 2017 - 2024

أعمال التصنيف المنجزة للفترة 2017 - 2019

مجموعات المحفوظات الجهوية

اسم مجموعة المحفوظات	الحجم	أداة البحث	الأهداف
الحكومة العامة في الجزائر 8G التجنيس	3,4 متراً خطياً	متاحة في قاعة قوائم الجرد	النشر على الإنترنت في إطار عقد اشتراء التحويل الرجعي
الحكومة العامة في الجزائر المالية 1Q و2Q	26 متراً خطياً	متاحة في قاعة قوائم الجرد	النشر على الإنترنت في إطار عقد اشتراء التحويل الرجعي
عمالة الجزائر (Préfecture) 4G الحالة المدنية للأهالي الأصليين	12,4 متراً خطياً	متاحة في قاعة قوائم الجرد	النشر على الإنترنت في إطار عقد اشتراء التحويل الرجعي
المصلحة الجهوية للشرطة القضائية وهران	33 متراً خطياً	متاحة في قاعة قوائم الجرد	النشر على الإنترنت في إطار عقد اشتراء التحويل الرجعي
البلدية المختلطة في جرجرة	28 متراً خطياً	على الإنترنت http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ark:/61561/dk989oiv	
البلدية المختلطة في باليسترو (الأخضرية)	2,2 متراً خطياً	على الإنترنت http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ark:/61561/bd408vpm	
البلدية المختلطة في جبل إيدوغ	4 متراً خطياً	على الإنترنت http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ark:/61561/sd382uwsv	
البلدية المختلطة في Jemmapes (عزابة)	14,5 متراً خطياً	على الإنترنت http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ark:/61	

	561/iu157bvx		

إجمالي التصنيفات للفترة 2017 - 2019: 123,5 متراً خطياً
أعمال التصنيف في عام 2020

مجموعات المحفوظات الوزارية

اسم مجموعة المحفوظات	الحجم	أداة البحث	الأهداف
مكاتب الميراث 83F	54 متراً خطياً	الانتهاء من التصنيف وضع أداة البحث على الإنترنت	
وزارة الداخلية ملفات الموظفين F 80	85 متراً خطياً	الانتهاء من التصنيف أداة البحث متاحة في قاعة قوائم الجرد	النشر على الإنترنت في إطار عقد اشتراء التحويل الرجعي 2020 - 2023

مجموعات المحفوظات الجهوية

اسم مجموعة المحفوظات	الحجم	أداة البحث	الأهداف
الحكومة العامة في الجزائر 8Q صندوق الودائع والأمانات	37 متراً خطياً	على الإنترنت	
الحكومة العامة في الجزائر السلسلة U المساعدة والنظافة	30 متراً خطياً	على الإنترنت	
الحكومة العامة في الجزائر المكتب العسكري (1940 - 1945)	5 متراً خطياً	أداة البحث متاحة في قاعة قوائم الجرد	النشر على الإنترنت في إطار عقد اشتراء التحويل الرجعي
الجوازات في دائرة (sous-	8 متراً خطياً	الانتهاء من التصنيف	النشر على الإنترنت في إطار عقد اشتراء

(préfecture بليدة			التحويل الرجعي
مجموعة محفوظات البلدية المختلطة في تنس	22 متراً خطياً		النشر على الإنترنت في نهاية العام
مجموعة محفوظات البلدية المختلطة في تيارت	16 متراً خطياً		النشر على الإنترنت في نهاية العام
مجموعة محفوظات البلدية المختلطة في جندل	15,5 متراً خطياً		النشر على الإنترنت في نهاية العام
مجموعة محفوظات البلدية المختلطة في قصر البخاري	8,5 متراً خطياً		النشر على الإنترنت في نهاية العام
المحاكم الجزائرية	50 متراً خطياً		الانتهاء المتوقع من التصنيف في عام 2022

أعمال التصنيف المقبلة للفترة 2021 - 2022

مجموعات المحفوظات الوزارية

اسم مجموعة المحفوظات	الحجم	2021	2022
وزارة الصحراء	101 متراً خطياً	بداية التصنيف	التصنيف

مجموعات المحفوظات الجهوية

اسم مجموعة المحفوظات	الحجم	2021	2022
الحكومة العامة في الجزائر السلسلة O الشؤون الاقتصادية	38 متراً خطياً	التصنيف ووضع أداة البحث على الإنترنت	التصنيف

أوسمة الشرف الجزائر /وهران	43,5 متراً خطياً		التصنيف
مجموعة محفوظات البلدية المختلطة في الجبل (توسنينة)	15 متراً خطياً	التصنيف	وضع أداة البحث على الإنترنت
مجموعة محفوظات البلدية المختلطة في شرشال	48 متراً خطياً	التصنيف	وضع أداة البحث على الإنترنت
مجموعة محفوظات البلدية المختلطة في Fort National	11 متراً خطياً	التصنيف	وضع أداة البحث على الإنترنت
مجموعة محفوظات البلدية المختلطة في الشلف	55 متراً خطياً	التصنيف	وضع أداة البحث على الإنترنت
مجموعة محفوظات المحاكم الجزائرية	100 متراً خطياً	تصنيف 50 متراً خطياً	تصنيف 50 متراً خطياً

أعمال التصنيف المقبلة للفترة 2023 - 2024

مجموعات المحفوظات الوزارية

اسم مجموعة المحفوظات	الحجم	2023	2024
وزارة الصحراء	101 متراً خطياً	الانتهاء من التصنيف	وضع أداة البحث على الإنترنت
المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية	160 متراً خطياً	بداية التصنيف	الانتهاء من التصنيف ووضع أداة البحث على الإنترنت

مجموعات المحفوظات الجهوية

اسم مجموعة المحفوظات	الحجم	2023	2024
الحكومة العامة في الجزائر	147 متراً خطياً	بداية التصنيف	الانتهاء من التصنيف ووضع أداة البحث

الأمانة العامة		على الإنترنت
أوسمة الشرف الجزائر /وهران	43,5 متراً خطياً	وضع أداة البحث على الإنترنت	
مقاطعة الجزائر. شرطة المقاطعة لشؤون الأجانب	50 متراً خطياً	التصنيف	وضع أداة البحث على الإنترنت
مجموعة محفوظات المحاكم الجزائرية	50 متراً خطياً	التصنيف	وضع أداة البحث على الإنترنت
مجموعات محفوظات البلديات المختلطة	60 متراً خطياً	التصنيف	وضع أداة البحث على الإنترنت
مجموعات محفوظات البلديات المختلطة	60 متراً خطياً	التصنيف	وضع أداة البحث على الإنترنت

المحفوظات المرقمنة والمنشورة على الإنترنت

اسم مجموعة المحفوظات	**الحجم**	**عنوان** **أدوات البحث على الإنترنت (IREL).**
الحكومة العامة في الجزائر مجلس الحكومة المحاضر والوثائق الملحقة (3F)	38 متراً خطياً	http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr /ark:/61561/zh311pkw
الحكومة العامة في الجزائر المكاتب العربية في منطقة الجزائر العاصمة (II)	27 متراً خطياً	http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr /ark:/61561/wu656f0b
الحكومة العامة في الجزائر المكاتب العربية في منطقة وهران (JJ)	39 متراً خطياً	http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr /ark:/61561/jh328jdb
الحكومة العامة في الجزائر المكاتب العربية في منطقة قسنطينة	31 متراً خطياً	http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr /ark:/61561/qz984pju

(KK)		
الحالة المدنية		http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/caomec2/recherche.php?territoire=ALGERIE
سجلات تسجيل العسكريين	74 متراً خطياً	http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/regmatmil/?nom=&prenoms=&territoire=Alg%C3%A9rie&bureau=&date=&from=&to=&mode=registres+matricules

أعمال الرقمنة والنشر على الإنترنت للفترة 2020-2021

اسم مجموعة المحفوظات	الحجم	2020	2021
F 80 الخرائط والمخططات	495 متراً خطياً	نشر على الإنترنت	
أفلام الحكومة العامة في الجزائر	186 متراً خطياً	نشر على الإنترنت	
وكالات امتياز في أفريقيا	1,2 متراً خطياً		نشر على الإنترنت
الحكومة العامة في الجزائر مراسلات 1EE	1,5 متراً خطياً		نشر على الإنترنت
الحكومة العامة في الجزائر مجلس الحكومة 2F و 4F و 5F	1,5 متراً خطياً		نشر على الإنترنت
الحكومة العامة في الجزائر شؤون الأهالي الأصليين 1HH-2HH	5,5 متراً خطياً		
الحكومة العامة في الجزائر ملكية الأهالي الأصليين 8M	15 متراً خطياً	رقمنة	نشر على الإنترنت

الحكومة العامة في الجزائر الهبات والمقتنيات X	52 متراً خطياً		نشر على الإنترنت
الحكومة العامة في الجزائر سيناتوس ـ كونسيلت M	43 متراً خطياً و1750 مخططاً		نشر على الإنترنت
الحكومة العامة في الجزائر سجل مجلس الحكومة 3F	38 متراً خطياً		نشر على الإنترنت
الحكومة العامة في الجزائر الأشغال العامة 1N و 2N	14 متراً خطياً و500 مخططاً		رقمنة
الحكومة العامة في الجزائر محاكمة زعماء التمرد في عام 1871	1,2 متراً خطياً	نشر على الإنترنت	
عمالة الجزائر. الاستعمار 6M	0,5 متراً خطياً		نشر على الإنترنت
عمالة وهران. الاستعمار MM	2,5 متراً خطياً		نشر على الإنترنت

أعمال الرقمنة والنشر على الإنترنت للفترة 2022-2024

اسم مجموعة المحفوظات	الحجم	2022	2023	2024
عمالة وهران الضمانات وملكية الأهالي الأصليين NN	30,5 متراً خطياً	نشر على الإنترنت		
عمالة وهران	37,5 متراً خطياً	نشر على الإنترنت		

السكان 1G				
عمالة وهران القبائل في سيناتوس - كونسيلت 2N	14 متراً خطياً	رقمنة		نشر على الإنترنت
عمالة قسنطينة مصلحة ملكية الأهالي الأصليين N	30 متراً خطياً	رقمنة	الانتهاء من الرقمنة	نشر على الإنترنت

الملحق 3

الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى الفرنسية الجزائرية
باريس، 7 كانون الأول/ديسمبر 2017

بيان مشترك

1. عقب زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون إلى الجزائر في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 ، وتطبيقا لإعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين الجزائر وفرنسا الموقع بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2012 في الجزائر العاصمة، وبمناسبة زيارة الدولة التي قام بها الرئيس فرانسوا هولاند إلى الجزائر، عُقدت الدورة الرابعة للجنة المشتركة الحكومية الرفيعة المستوى بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2017، في باريس، برئاسة مشتركة لرئيس وزراء الجمهورية الفرنسية السيد إدوار فيليب، والوزير الأول للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد أحمد أويحيى.

2. كانت هذه الدورة، التي شارك فيها عدد من أعضاء الحكومتين الجزائرية والفرنسية مناسبة لكلا الطرفين لتقييم التقدم الذي تم تحقيقه بشأن خارطة الطريق الثنائية المعتمدة في الدورة الثالثة التي عُقدت في 10 نيسان/أبريل 2016 في الجزائر العاصمة، وتحديد آفاق جديدة للتعاون في المجالات كافة، تكون قادرةً على رفع العلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة استثنائية يطمح

الطرفان إلى بنائها.

3. أكد الطرفان مجدداً إرادتهما في الارتقاء بالشراكة الاقتصادية والصناعية بين الجزائر وفرنسا إلى مستوى علاقاتهما السياسية الممتازة وأعربا عن ارتياحهما لنجاح الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية التي عُقدت في الجزائر العاصمة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر2017، والتي تُوجت بتوقيع ثلاثة اتفاقات شراكة في مجالات السيارات والطاقة والأغذية الزراعية.

4. وقع الطرفان بمناسبة عقد الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوىالاتفاقات المشار إليها في الملحق.
5. وأعرب الطرفان عن ارتياحهما لنتائج الزيارات الرفيعة المستوى والتبادلات العديدة للمسؤولين البرلمانيين والحكوميين من البلدين. وتعكس هذه التبادلات الحوار السياسي الممتاز بين البلدين وإرادتهما المشتركة في تعميق التشاور حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

6. ونوّه الطرفان بارتياح بعقد الدورة الرابعة للجنة المتابعة الخاصة باللجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى في الجزائر العاصمة في 25 أيلول/سبتمبر 2017 على مستوى الأمينين العامين لوزارتي الشؤون الخارجية في البلدين. واتفقا على عقد الدورة المقبلة في باريس.

السلم والأمن

7. اتفق الطرفان على مواصلة دعم الوساطة التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

السيد غسان سلامة، وأشادا بعمله. إن وساطة الأمم المتحدة هي الوحيدة القادرة على إرساء الاستقرار في ليبيا والحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها ووحدة شعبها. وأعربا عن ارتياحهما للاتصالات التي جرت بين البرلمانين برعاية الأمم المتحدة لتعديل الاتفاق السياسي الليبي واتفقا على مواصلة مباحثاتهما المنتظمة بشأن الأزمة الليبية.

8. واستعرض الطرفان الوضع في مالي، ونوّها بارتياح بالتطور الإيجابي لعملية السلام بعد توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن مسار الجزائر، وشددا على ضرورة التنفيذ العاجل والكامل للاتفاق، مع الدعم السياسي والفني والمالي من المجتمع الدولي، من أجل إتاحة الوصول إلى حل دائم للأزمة التي تعاني منها مالي.

وفي هذا الصدد، أعربا عن قلقهما إزاء التأخير في تنفيذ الاتفاق، ودعيا الأطراف إلى الالتزام الكامل وبحسن نية وتحمل المسؤوليات الخاصة بكلٍ منهم، بروح من التعاون والإخلاص الكامل بهدف الوفاء بالالتزامات التي وقعت عليها. ودعيا الأطراف أيضاً إلى مزيد من المشاركة النشطة في عملية تنفيذ اتفاق السلام وتملّكها له بصورة فعلية.

وأعربا عن ارتياحهما بالمشاركة الدولية المستمرة في دعم مالي حيث أكدا دعمهما للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد محمد صالح النظيف، لإنجاز مهامه.

9. إن الطرفين، اللذين يعبران عن قلقهما إزاء الوضع الأمني السائد في منطقة الساحل والصحراء، التي تتسم بانتشار الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وارتباطها بالإرهاب العابر للحدود الوطنية، حيث توفر لهذا الإرهاب أرضاً خصبة لزعزعة استقرار منطقة شمال أفريقيا والحوض الغربي

للبحر الأبيض المتوسط، أبديا رغبتهما في تعزيز التعاون بشكل كبير لمواجهة التهديدات المختلفة، ولا سيما الإرهاب.

10. ونوّه الطرفان بارتياح بالمستوى الجيد للتعاون العسكري والأمني الثنائي، وجددا رغبتهما في مواصلة هذه الديناميكية الإيجابية لصالح البلدين وتعميق تعاونهما.

البعد الإنساني

11. شدد الطرفان على أهمية البعد الإنساني كعنصر أساسي ومنظم للعلاقة الثنائية واتفقا على مواصلة الجهود المبذولة من الطرفين لتحسين الظروف العملية لتنقل وإقامة الجزائريين في فرنسا والفرنسيين في الجزائر.

12. أعرب الطرفان عن ارتياحهما لديناميكية التنقل القانوني بين البلدين الذي يساهم في تعزيز التبادلات البشرية والجامعية والاقتصادية. وفي هذا المجال. يشيد الطرفان بتوقيع اتفاق تبادل الشباب النشطين في تشرين الأول/أكتوبر 2015، ويعتبران أن دخولها الوشيك حيز النفاذ سيعطي إشارة قوية وجديدة على إرادة الحكومتين في المضي قُدماً في هذا المجال. ويعرب الطرفان عن ارتياحهما للتعاون الثنائي بشأن تنظيم حركة الأشخاص ويتفقان على مواصلة هذا التعاون وتعميقه بروح إيجابية لطالما تحلى بها الطرفان دوماً.

13. أحاط الطرفان علما بالتقدم المحرز في مسألة العقارات المملوكة من رعايا فرنسيين بقوا في الجزائر بعد الاستقلال، ومالكين قانونيين لعقارات في ممارسة حقهم في الملكية، ودعيا مجموعة

العمل المشتركة والمشكلة لهذا الغرض مواصلة النظر في القضايا المعروضة عليها، في اجتماع مقبل بهدف التوصل إلى تسوية نهائية في هذا الملف.

14. يعرب الطرفان عن ارتياحهما لمستوى التعاون القضائي بين البلدين، الذي يعتمد خصوصاً على العديد من عمليات التوأمة المؤسسية والتبادلات في مجال الخبرة وتدريب الموظفين العاملين في ميدان العدالة. ويعتزم الطرفان الاستمرار على المسار نفسه من خلال تعميق التوأمة، خاصة بين المحاكم، ومواصلة تبادل الخبرات في مجال الإصلاح القضائي وتحديث القضاء.

15. عبّر الطرفان عن ارتياحهما للتعاون القائم بينهما في مجال المساعدة القضائية المتبادلة في المجال الجزائي والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضمانات المتعلقة بعقوبة الإعدام في اتفاقية التسليم القضائي. وتعهدا بالتوقيع عليها في أقرب الآجال، وكذلك مواصلة المناقشات حول مشروع اتفاقية المساعدة المتبادلة في المجال المدني.

16. شدد الطرفان، حرصاً على المصلحة العليا للأطفال من أزواج مختلطين على ضرورة مواصلة الاجتماعات السنوية لفريق الخبراء المعني بالتنقلات غير القانونية لأطفال من أزواج مختلطين وممارسة حقوق الزيارة عبر الحدود. وتعهدا بمواصلة تعاونهما لحماية حقوق الأطفال المعنيين والحفاظ عليها.

17. أعرب الطرفان عن ارتياحهما لمواصلة الإجراءات المشتركة التي تتم في إطار إحياء ذكرى الحربين العالميتين، مما يتيح التذكير على وجه الخصوص بالدور الذي اضطلع به المقاتلون الجزائريون في تحرير فرنسا والإشادة بهم. وجددا التشديد على الإرادة التي أعرب عنها رئيسا الدولتين الفرنسي والجزائري في عام 2012 للسعي إلى سلام الذاكرات.

18. أعرب الطرفان عن رغبتهما في مواصلة العمل الذي بدأه الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بالمحفوظات، والذي أتاح، في آذار/مارس 2016، اعتماد دفتر شروط بالمواصفات التشغيلية للتقدم في المفاوضات المتعلقة بالمحفوظات. وتقف فرنسا تحت تصرف شريكها الجزائري لعقد اجتماع مقبل، لا سيما بشأن التعاون وتسليم النسخ المرقمنة والمتاحة فعلاً. ويعرب الطرفان عن ارتياحهما في هذه المناسبة لتسليم نسخ من قوائم الجرد المنجزة التي تصف سبع وثلاثين مجموعة محفوظات، وذلك على هامش الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى.

19. وأكد الطرفان رغبتهما في إنجاز ملف إعادة رفات الجزائريين المفترضين المحفوظة في المجموعات العامة الفرنسية. واتفقا على ضرورة تشكيل لجنة تتولى تحديد هوية هذه الرفات وتطوير الإطار القانوني الفرنسي بشأن هذه القضية.

20. مواصلةً للاجتماع الأول لفريق العمل المشترك بشأن تعويض الضحايا الجزائريين للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء أو ذوي الحقوق، الذي عُقد في الجزائر العاصمة في 3 شباط/فبراير 2016، اتفق الطرفان على إجراء حوار خاص في أقرب الآجال.

21. أعرب الطرفان عن ارتياحهما لفتح مباحثات ثنائية حول المفقودين الجزائريين والفرنسيين خلال حرب الاستقلال، وأكدا عزمهما على تسهيل البحث وتبادل المعلومات التي من شأنها أن تتيح بتحديد مواقع قبور المفقودين الجزائريين والفرنسيين خلال حرب الاستقلال. واتفقا على عقد اجتماع ثانٍ لفريق العمل المكلف بهذا الملف في المستقبل القريب.

22. أعرب الطرفان عن ارتياحهما للأعمال المنجزة الرامية إلى تحقيق تنسيق أفضل بين مؤسسات

الضمان الاجتماعي في البلدين وتقليص المنازعات. واتفقا على عقد جلسة مقبلة للجنة المختصة في باريس خلال النصف الثاني من عام 2018.

23. أكد الطرفان أهمية تعزيز التعاون الثنائي في مجال الشؤون الدينية المتعلقة بتدريب الأئمة والمرشدين الدينين الجزائريين في الأراضي الفرنسية، من أجل تحسين معرفتهم باللغة الفرنسية وبالمؤسسات الفرنسية. وأعربا عن ارتياحهما للتقدم المُحرز خلال الاجتماع الثاني لفريق العمل بشأن الشؤون الدينية واتفقا على مواصلة تطوير هذا التعاون الذي قد يتوسع ليشمل الحوار بين الأديان.

وشدد الطرفان على نحو خاص على أهمية تبادل الخبرات في مجال مكافحة التطرف واتفقا على جعل هذه القضية أولوية في إطار الحوار السياسي الاستراتيجي القائم بين البلدين.

التعاون المؤسسي والتربوي والثقافي

24. أكد الطرفان عزمهما على مواصلة التعاون الثنائي وتكثيفه ويعربان عن ارتياحهما للمستوى النوعي والكمي للأعمال المنفذة في إطار الوثيقة الإطارية للشراكة 2013-2017. ويعبران عن عزمهما على تجديد هذه الوثيقة قريباً جداً من أجل فتح محاور عمل جديدة للأعوام من 2018 إلى 2022.

25. تعهد الطرفان بجعل قابلية تشغيل الشباب الجزائري الطموحَ الأكبر لتعاونهما. وأعربا عن ارتياحهما للنتائج الملموسة والمرضية التي تم الحصول عليها في مجال التربية والتعليم العالي

والتدريب المهني في السنوات الأخيرة، ولا سيما من خلال إنشاء معاهد العلوم والتقنيات التطبيقية، من خلال إعادة إطلاق المدرسة العليا الجزائرية للأعمال وإصلاح البرنامج الجزائري الفرنسي للمنح (PROFAS) وإنشاء فروع لوكالة كامبوس فرانس في المعاهد الفرنسية.

26. أعرب الطرفان عن ارتياحهما لتوقيع الاتفاقية الإطارية لتجديد شبكة LaFEF (اللغة الفرنسية والتعابير الفرنكوفونية) خلال هذه الدورة، وستتيح تلك الاتفاقية لطلاب الدكتوراه الشباب متابعة الأنشطة العلمية حتى عام 2021.

27. أعرب الطرفان عن ارتياحهما لتوقيع خلال هذه الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى اتفاقية الشراكة الثلاثية بشأن إنشاء مجمعات الامتياز في مجال التدريب المهني بالتعاون مع شركة شنايدر إلكتريك، وتطوير التدريب على المهن في قطاعات الكهرباء والأتمتة الصناعية وفعّالية الطاقة.

28. أشاد الطرفان بافتتاح فرع لثانوية الجزائر الدولية في وهران في أيلول/سبتمبر 2017، ويلتزمان بافتتاح فرع ثانٍ في عنابة في أيلول/سبتمبر 2018.

29. في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، سجل الطرفان بارتياح النتائج التي تم الحصول عليها في تنفيذ برنامج المنح الجزائرية الفرنسية لدعم التنقل وفي إنجاز أطروحات الدكتوراه (PROFAS B+).

30. مع التنويه بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الشراكة المؤسسية (PROFAS C +)، دعا الطرفان المؤسسات المعنية إلى حشد الموارد المشتركة على نحو أفضل لتحقيق الأهداف ذات الأولوية في

هذا التعاون.

31. شجع الطرفان أعمال التعاون الأخرى التي تهدف إلى تعزيز قابلية تشغيل الخريجين الشباب، ولا سيما من خلال توقيع بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى اتفاقية إطارية للشبكة المشتركة للمدارس العليا التي تهدف إلى مواكبة المدارس الجزائرية والفرنسية الكبيرة في أنشطتها التعاونية في مجالات التدريب والبحث والتطوير التكنولوجي.

32. اتفق الطرفان على تعزيز تعاونهما في المجال الثقافي. وأعربا عن ارتياحهما للدعوات الموجهة إلى كل من فرنسا للمشاركة في المهرجان الدولي للشريط المرسوم بالجزائر، وإلى الجزائر للمشاركة في مهرجان البحر الأبيض المتوسط السينمائي في مونبلييه.

33. تعهد الطرفان بتعزيز الإشعاع الثقافي في البلدين، من خلال تيسير افتتاح فروع ثقافية جزائرية وفرنسية جديدة، لا سيما من خلال نقل بعض الأنشطة الثقافية للمعهد الفرنسي بالجزائر والمركز الثقافي الجزائري بفرنسا، وإنشاء فضاءات فرنسا (Espaces France) بالتعاون مع الجامعات.

34. ونوّه الطرفان بارتياح بالحصيلة الإيجابية للتعاون في مجال الحماية المدنية والتقدم الذي أحرزته مؤسستا الحماية المدنية والسلامة في البلدين. وتعهدا بمواصلة هذا التعاون الملموس والعملياتي، لا سيما من خلال وضع خطة حماية مدنية جديدة متعددة السنوات اعتباراً من صيف 2018.

35. أعرب الطرفان عن ارتياحهما حيال التبادلات في مجال الحوكمة المحلية. واتفقا على عقد ندوة الولاة-المحافظون (Walis-Préfets) في الجزائر في الربع الأول من عام 2018 التي ستتيح تبادل الخبرات وأعربا عن ارتياحهما للمستوى العالي للتعاون الثنائي في هذا المجال.

الشراكة الاقتصادية

36.وفيما يتعلق بالشراكة الصناعية والتكنولوجية، لاحظ الطرفان بارتياح أن التقدم المحرز في السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان المشترك بشأن الصداقة والتعاون الموقع بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2012 في الجزائر العاصمة، قد تجسد عل نحو مشجع. وأعربا عن ارتياحهما لتوقيع مشروع مصنع السيارات بي إس آ (PSA) في وهران بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وذكّرا في المناسبة نفسها بالإرادة السياسية للسلطات العليا في البلدين لمواكبة هذه المشاريع من خلال ضمان كل شروط النجاح لها.

37.أعرب الطرفان عن سعادتهما بالعمل المنجز في إطار اللجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية، التي عقدت دورتها الرابعة في الجزائر العاصمة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، مما فتح آفاقا جديدة لتكثيف الشراكة وتنويعها بين المشغلين الاقتصاديين من البلدين.

38.وعبرا مجدداً عن عزمهما على مواصلة بناء الشراكة الثنائية وفقاً لمنطق الإنتاج المشترك والاستثمارات المتبادلة، وهي عوامل أساسية لتطوير العلاقات الاقتصادية وفي الوقت نفسه تعزيز نقل الخبرات والتكنولوجيا، وكذلك من خلال تعاظم المشاريع المبتكرة، وخاصة للشباب. واتفق الطرفان على دراسة سبل إقامة آلية ثنائية لتسهيل الاستثمارات في البلدين.

39.أعربا عن عزمهما على تعميق شراكتهما في القطاعات الاستراتيجية من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري في مجالات مستهدفة مثل الصناعة، وخاصة السيارات، والزراعة، والتنقل الإقليمي، والتكنولوجيا الرقمية، وانتقال الطاقة، والسياحة.

40.أعرب الطرفان عن سعادتهما بإعادة إطلاق أنشطة الوكالة الفرنسية للتنمية في الجزائر. واتفقا على مواصلة المناقشات التي بدأت بشأن اتفاقيات تمويل الدراسات حول الطاقات المتجددة ودعم وزارة الموارد المائية وورشات عمل مواضيعية "المدينة المستدامة والتخطيط العمراني وتثمين الأراضي والعقارات".

41.أوليا اهتماما خاصا للدور الذي تضطلع به المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنشآت الوسيطة الحجم في تكثيف المبادلات الثنائية على جميع المستويات، وتعهدا بتسهيل أنشطتها وتوطينها.

42.وشددا على أهمية المناقشات التي بدأت بشأن التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز قابلية تشغيل الشباب، ولا سيما من خلال مشروع إنشاء مدرسة لتدريب فنيي ومهندسي الإنتاج، ومن خلال اقتراح شركة بيجو/بي إس آ Peugeot/PSA، لتطوير التدريب المهني في صناعة السيارات في الجزائر الذي سيُكمل على نحو مفيد عبر مراكز التدريب لمجموعة رينو.

43.واتفقا على أهمية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة.

<u>الروزنامة الثنائية</u>

44.أكد الطرفان بعض الفعاليات الثنائية الهامة خلال سنة 2018، لا سيما عقد الاجتماع الوزاري للجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية، والاجتماع المقبل للجنة المتابعة للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى، والحوار الاستراتيجي.

45.اتفقا على مواصلة التنسيق فيما بينهما من أجل تسهيل تنظيم الاجتماعات الوزارية لـمجموعة 5 + 5، المعنية بالشؤون الخارجية والمالية.

46.اتفق الطرفان على عقد الاجتماع الخامس للجنة الحكومية المشتركة الرفيعة المستوى الفرنسية الجزائرية في عام 2018 في الجزائر.

قائمة المراجع المختارة عن ذاكرات حرب الجزائر

بيزناسي ـ لانكو فاطمة، وفاليز بونوا، ومانسورون كلود، **الحركيون، تاريخ وذاكرة ونقل** (باريس، دار نشر لا توليبه، 2010)

BESNACI-LANCOU, Fatima, FALAIZE, Benoit et MANCERON, Claude, *Les harkis, histoire, mémoire et transmission*, Paris, Ed L'Atelier, 2010.

برانش رافائيل، **"الجزء الأول: ثقل الطلب الاجتماعي أو زيارة الماضي عبر الذاكرات" و "الجزء الثاني: أي مصادر لأي تاريخ؟"، في حرب الجزائر: تاريخ بعد التهدئة؟"** (باريس، دار سوي، 2005، الصفحات 15-146 والصفحات 146-250)

BRANCHE, Raphaëlle, « Première partie : Le poids de la demande sociale ou le passé visité par les mémoires » et « Deuxième partie : Quelles sources pour quelle histoire ? », dans *La Guerre d'Algérie : une histoire apaisée ?*, Paris, Seuil, 2005, p. 15-146 et p. 146-250.

كارلييه عمر، **بين القومية والجهاد. التاريخ الاجتماعي لأشكال التطرف في الجزائر** (باريس، دار نشر بريس سيانس بو، 1995)

CARLIER, Omar, *Entre nation et djihad. Histoire sociale des radicalismes algériens.* Paris, Presses de sciences po, 1995.

شرقي أليس، **مفارقات الذاكرات، رسالة إلى نفسي وإلى بعض الأخرين** (دار نشر دو لوب، 2016)

CHERKI, Alice, *Mémoires Anachroniques, Lettre à moi-même et à quelques autres*, éd. de l'Aube, 2016.

دوس فلورانس، **ورثة الصمت. أبناء المجندين إلزاميا إلى الجزائر** (باريس، دار نشر ستوك، 2012)

DOSSE, Florence, *Les héritiers du silence. Enfants d'appelés en Algérie,* Paris, Ed Stock, 2012.

هاوس جيم، وماكماستر نيل، (ترجمة كريستوف جاكيه)، **باريس 1961: الجزائريون، إرهاب الدولة والذاكرة** (باريس، دار نشر تاياندييه، 2008)

HOUSE, Jim, MACMASTER, Neil (trad. Christophe Jaquet), *Paris 1961 : les Algériens, la terreur d'État et la mémoire*, Paris, Ed Taillandier, 2008

جوردي جان جاك، وحمومو محند، **الحركيون، ذاكرة دفينة** (باريس، أوترومان، مجموعة "العالم/فرنسيون من هناك، شعب من هنا" نسخة خاصة، عدد 112، 1999)

JORDI, Jean-Jacques et HAMOUMOU, Mohand, *Les harkis, une mémoire enfouie*, Paris, Autrement, Coll. « Monde/Français d'ailleurs, peuple d'ici », Hors série, n°112, 1999.

إيدس كارولين، **السينما الفرنسية ما بعد الاستعمار** (باريس، دار نشر سير كورليه، 2006)
EADES, Caroline, *Le cinéma post-colonial français*, Paris, Cerf-Corlet, 2006.

داليسون ريمي، **حرب الجزائر. الإحياء المستحيل للذكرى** (باريس، دار نشر أرمان كولان، باريس 2018)
DALISSON, Remi, *Guerre d'Algérie. L'impossible commémoration,* Paris, Ed Armand Colin, Paris, 2018.

فلوري ـ فيلات بياتريس، (مع مساهمة بيير أبراموفيسي)، **الذاكرة السمعية البصرية لحرب الجزائر، 1962 - 1992** (باريس، دار نشر لارماتان، 2000)
FLEURY-VILATTE, Béatrice (avec la participation de Pierre Abramovici), *La mémoire télévisuelle de la Guerre d'Algérie (1962-1992)*, Paris, L'Harmattan, 2000.

فريمو جاك، **فتح الجزائر. الحملة الأخيرة لعبد القادر** (باريس، إصدارات المعهد الوطني للبحوث العلمية، 2016)
FREMEAUX, Jacques, *La conquête de l'Algérie. La dernière campagne d'Abd el Kader.* Paris, Ed CNRS, 2016.

جاليسو رونيه، **الجمهورية الفرنسية والأهالي الأصليون** (باريس، دار نشر لا توليبه، 20017)

GALLISSOT, René, *La république française et des indigènes,* Paris, Ed L'Atelier, 2017.

حجاط عبد العالي، **الهجرة ما بعد الاستعمار والذاكرة** (باريس، دار نشر لارماتان، 2005)
HAJJAT, Abdellali, *Immigration postcoloniale et mémoire,* Paris, Ed L'Harmattan, 2005.

حربي محمد، **1954، بدأت الحرب في الجزائر** (بروكسل، دار نشر كومبليكس، 1984)
HARBI, Mohammed, *1954, La guerre commence en Algérie,* Bruxelles, Ed Complexe, 1984.

هينيبيل جي (مع مساهمة موني براح وبنجامان ستورا)، **حرب الجزائر على الشاشة**، (مجلة سينما أكسيون، عدد 85، باريس، إصدار كورليه ـ تيليراما، 1997)
HENNEBELLE, Guy (dir. avec le concours de Mouny Berrah et de Benjamin Stora), *La Guerre d'Algérie à l'écran*, *CinémAction*, n° 85, Paris, Corlet-Télérama, 1997.

هنري جان ـ روبير " **التاريخ في تصارع مع الذاكرات. مثال المتحف الذي أجهض في مونبيلييه حول تاريخ فرنسا والجزائر**" (سنة المغرب العربي، العدد 19، 2018 ـ II، الصفحات 133 ـ 164.
HENRY, Jean-Robert, « L'histoire aux prises avec les mémoires. L'exemple du musée avorté de Montpellier sur l'histoire de la France et de l'Algérie », *in L'Année du Maghreb*, numéro 19, 2018-II, pages 133-164.

إبراهيم ـ لمروس ليلى، و ميكوفيتش ـ ريو كاترين، **وجهات نظر متقاطعة عن حرب الجزائر** (كليرمون ـ فيران، منشورات جامعية بليز باسكال، 2005).
IBRAHIM-LAMROUS, Lila et MIKOVITCH-RIOUX, Catherine (dir.), *Regards croisés sur la guerre d'Algérie*, Clermont-Ferrand, Presses universitaires Blaise Pascal, 2005.

جوفريه جان ـ شارل، **حرب الجزائر، المقاتلون الفرنسيون وذاكرتهم**. (باريس، دار نشر أوديل جاكوب، 2016)

JAUFFRET, Jean-Charles, *La guerre d'Algérie. Les combattants français et leur mémoire.* Paris, Ed Odile Jacob, 2016.

لوكونت دانييل، **الأقدام السوداء: تاريخ وصورة مجتمع**، (باريس، دار نشر سوي، 1983)
LECONTE, Daniel, *Les Pieds-noirs : histoire et portrait d'une communauté*, Paris, Seuil, 1983.

معزوزي جمعة، تقاسم الذاكرة. **حرب الجزائر في الأدب والسينما وعلى الويب** (باريس، كلاسيك جارنييه، 2015)
MAAZOUZI, Djemaa, *Le Partage des mémoires. La guerre d'Algérie en littérature, au cinéma et dans le web*, Paris, Classiques Garnier, 2015.

مارتيني لوسين، **جذور من الورق. مقالة عن التعبير الأدبي لهوية الأقدام السوداء** (باريس، بوبليسود، 1997)
MARTINI, Lucienne, *Racines de papier. Essai sur l'expression littéraire de l'identité pieds-noirs*, Paris, Publisud, 1997.

بيرفيليه جي، **من أجل تاريخ حرب الجزائر (1954 - 1962)** (باريس، أ. وج. بيكار، مجموعة "علامات الزمن"، 2002)
PERVILLÉ, Guy, *Pour une histoire de la Guerre d'Algérie (1954-1962)*, Paris, A. et J. Picard, coll. « Signes du temps », 2002.

كيمينور ترامور، مع بنجامان ستورا، **حرب الجزائر، نصوص ووثائق** (باريس، دار نشر ليزارين، 2011)
QUEMENEUR, Tramor, ave STORA, Benjamin, *La guerre d'Algérie, textes et documents,* Paris, Ed Les Arènes, 2011.

ريو جان ـ بيير، **"الجزء الخامس: آثار ورهانات ذاكرة حرب الجزائر"**، في **حرب الجزائر والفرنسيون** (باريس، فايار، 1990، الصفحات 497 ـ 616)

RIOUX, Jean-Pierre (dir.), « Cinquième partie : Séquelles et enjeux de mémoire de la Guerre de l'Algérie », dans *La Guerre d'Algérie et les Français*, Paris, Fayard, 1990, p. 497-616.

ريبول هوبير، **النسيان كذاكرة** (مونبيلييه، دار نشر لوب، 2019)
RIPOLL, Hubert*, L'oubli pour mémoire.* Montpellier, Ed L'Aube, 2019.

روسيو ألان، **العقيدة الدينية للرجل الأبيض، وجهات نظر استعمارية فرنسية، القرنان التاسع عشر ـ والعشرون** (بروكسل، دار نشر كومبليكس، مجموعة مكتبة كومبليكس، 1996؛ إعادة الطباعة، 2002)
RUSCIO, Alain, *Le Credo de l'homme blanc. Regards coloniaux français, XIX^e^ – XX^e^ siècles*, Bruxelles, Éd. Complexe, Coll. Bibliothèque Complexe, 1996 ; réed. 2002.

روشبرون رونو، ستورا بانجامان، **حرب الجزائر كما رآها الجزائريون**، المجلد الأول: **منذ البدايات وحتى معركة الجزائر** (باريس، دار نشر دونويل، 2011)

ROCHEBRUNE, Renaud, STORA, Benjamin, *La guerre d'Algérie vue par les Algériens*, t. 1 : Des origines à la bataille d'Alger, Paris, Denoël, 2011,

روشبرون رونو، ستورا بانجامان، **حرب الجزائر كما رآها الجزائريون**، المجلد الثاني: **من معركة الجزائر إلى الاستقلال** (باريس، دار نشر دونويل، 2017)

ROCHEBRUNE, Renaud, STORA, Benjamin, *La guerre d'Algérie vue par les Algériens*, t. 2 : De la bataille d'Alger à l'indépendance, Paris, Denoël, 2017,

سيبار ليلى، (تحت إشراف)، **الجزائر كإرث، نصوص غير منشورة** (باريس، دار نشر بلو أوتور، 2014)
SEBBAR, Leila, (sous la direction), *L'Algérie en héritage, Textes inédits.* Paris, Ed Bleu autour, 2014.

سيدي موسى نجيب، **"تخفيها الدولة لتظهر لدى الخاصّة: توترات الذاكرة حول المسألة المصالية في الجزائر** (1964 - 1994)" في مجلة مواد من أجل تاريخ زماننا، 2015، العدد 1.11-117)
SIDI MOUSSA, Nejib, « Occultation étatique et réappropriations privées : tensions mémorielles autour de la question messaliste en Algérie (1964-1994) », in *Matériaux pour l'histoire de notre temps*, 2015, Numéro 117-1.11

سيمون كاترين، **سنوات الأقدام الحمراء** (باريس، دار نشر لا ديكوفيرت، 2012)
SIMON, Catherine, *Les années pieds-rouges,* Paris, Ed La Découverte., 2012.

ستورا بنجامان، **الجزائر - فييت نام. حربان بعدستي سينما** (الجزائر، القصبة، 1997 [دار نشر لا ديكوفيرت، 1997])

STORA, Benjamin, *Algérie-Vietnam. Deux guerres vues par deux cinémas*, Alger, Casbah, 1997 [La Découverte, 1997].

ستورا بنجامان، **الغرغرينا والنسيان، ذاكرة حرب الجزائر** (باريس، دار نشر لا ديكوفيرت، 1991، بوش 2005)
STORA, BENJAMIN, *La gangrène et l'oubli. La mémoire de la guerre d'Algérie*, Paris, La Découverte, 1991, poche 2005.

تينو سيلفي، **تاريخ حرب استقلال الجزائر** (باريس، دار نشر فلاماريون، 2012)
THENAULT, Sylvie*, Histoire de la guerre d'indépendance algérienne*, Paris, Ed Flammarion, 2012.

ياسين تسعديت، **مع معمري مولود ، ومع حفيظ العدناني** (باريس، دار نشر نو ليو، 2018)

YACINE, Tassadit, *Avec Mouloud Mammeri,* avec Hafid Hadnani, Paris, Ed Non Lieu, 2018.

قائمة المراجع المختارة عن العلاقات بين فرنسا والجزائر

بلانشار باسكال، وفيرا ـ ماسون إيزابيل، **حروب الذاكرات. فرنسا وتاريخها** (دار نشر لا ديكوفيرت، 2008)

BLANCHARD, Pascal, et VEYRAT-MASSON, Isabelle, *Les guerres de mémoires. La France et son histoire.* Paris, Ed La Découverte, 2008.

بوج فلورانس، **الجزائر، من الحرب إلى الذاكرة، باريس ـ الجزائر، أي مستقبل**، تمهيد بانجامان ستورا (باريس، دار نشر سيني، 2008)

BEAUGE, Florence, *Algérie, de la guerre à la mémoire. Paris-Alger, quel avenir*, préface de Benjamin Stora, Paris, Ed du Cygne, 2008.

براهيمي الميلي نوفل، **فرنسا والجزائر. 50 سنة من التواريخ السرية** (باريس، دار نشر فايار، 2017)

BRAHIMI EL MILI, Naoufel*, France-Algérie. 50 ans d'histoires secrètes*, Paris, Ed Fayard, 2017.

شوليه ـ عاشور كريستيان، وفور بير ـ لوي (مجموعة)، **فرنسا والجزائر في عام 1962. من التاريخ إلى أشكال التمثيل النّصي لنهاية حرب** (دار نشر كارتالا، 2013)

CHAULET-ACHOUR, Christiane, FORT, Pierre-Louis (collectif), *La France et l'Algérie en 1962. De l'Histoire aux représentations textuelles d'une fin de guerre*, Ed Kartala, 2013.

سيرولنيك بوريس، وصنصال بوعلام، **فرنسا والجزائر. الصمود والمصالحة في بحر الأبيض المتوسط** (باريس، دار نشر أوديل جاكوب، 2020)

CYRULNIK, Boris, et SANSAL, Boualem, *France-Algérie. Résilience et réconciliation en Méditerranée*, Paris, Ed Odile Jacob, 2020.

مجلة إسبري، **فرنسا والجزائر. جراح التاريخ**، مايو 1990

ESPRIT (Revue), *France-Algérie. Les blessures de l'histoire,* Mai 1990.

حسني إدريسي مصطفي، (إشراف)، **البحر الأبيض المتوسط: تاريخ للتقاسم** (باريس، دار نشر بايار، 2013)
HASSANI-IDRISSI, Mostefa (direction), *Méditerranée. Une histoire à partager*, Paris, Ed Bayard, 2013.

هنري جان ـ روبير، **الجزائر وفرنسا. مصائر ومخيلات متقاطعة** (إصدار أرشيف، إكس أن بروفانس، دار نشر كاوم، 2003)
HENRY, Jean-Robert, *L'Algérie et la France. Destins et imaginaires croisés,* Ed Archives, Aix-en-Provence, Ed CAOM, 2003.

لوفيه جان ـ لوي، وبريورا مراد، **فرنسا والجزائر، سوء الفهم الكبير** (باريس، دار نشر لارشيبيل، 2012)
LEVET, Jean-Louis, et PRIEURA, Mourad, *France-Algérie, Le grand malentendu,* Paris, Ed L'Archipel, 2012.

مينييه جيلبير، **الجزائر وفرنسا. قرنان من التواريخ المتقاطعة** (باريس، دار نشر لارماتان، 2017)
MEYNIER, Gilbert, *L'Algérie et la France. Deux siècles d'histoires croisées*, Paris, Ed L'Harmattan, 2017.

سافاريس إيريك، (إشراف)، **تفاعلات فرنسية جزائرية**، في نيميسيس، مجلة للتحليل القانوني والسياسي (باريس، 2004، العدد 5)
SAVARESE, Eric, (direction), *Interractions franco-Algériennes*, in Némésis, Revue d'analyse juridique et politique, Paris, 2004, Numéro 5.

ستورا بانجامان، **حرب الذاكرات** (مونبيلييه، دار نشر لوب، 2005، إعادة الطباعة 2020)
STORA, Benjamin, *La guerre des mémoires,* Montpellier, Ed de L'Aube, 2005, réédition 2020.

توكوا جان ـ بيير، **باريس ـ الجزائر، الزوجان الجهنّميّان** (باريس، دار نشر جراسيه، 2007)
TUQUOI, Jean-Pierre, *Paris-Alger, le couple infernal,* Paris, Ed Grasset, 2007.

فيرديس ـ لورو، **الجزائر وفرنسا** (باريس، دار نشر روبير لافون، مجموعة "بوكان" 2009)
VERDES-LEROUX, *L'Algérie et la France.* Paris, Robert Laffont, collection « Bouquins », 2009.

XXI، مجلة، **فرنسا والجزائر، أسرار العائلة** (باريس، 2011)
XXI, revue, *France-Algérie, secrets de famille,* Paris, 2011.